

بِحَمْدِ اللَّهِ

المختار من البحوث والمقالات

المجلد الثامن

مقالات جريدة (المصري اليوم)
من العدد (٧٣١) إلى العدد (١٠٣٩)
٢٠٠٦/٢٠٠٧م

فهرس

محتويات الجزء الثامن من «المختار»

- مقدمة
- (١) الأهمية العظمى لقضية التجديد الإسلامي
- (٢) رؤية جديدة للدين
- (٣) ماذا في إندونيسيا ؟
- (٤) أيها الفيتو ما أكثر الجرائم التي ترتكب باسمك
- (٥) كيف تعامل الإسلام مع الضعف البشري ؟
- (٦) التعددية في الإسلام
- (٧) الضبعة قضية لا بد أن تناقش بصراحة
- (٨) هل أصاب الفقهاء عندما جعلوا التدخين مبطلاً للصيام ؟
- (٩) لا راحة لأمريكا بعد اليوم
- (١٠) إنها قضية التحريم والتحليل الشرعيين
- (١١) الشيخ بخيت وقضاته
- (١٢) يا فقهاء الإسلام أين أنتم من القرآن ؟
- (١٣) في البدء كان الإنسان
- (١٤) مائة عام على ميلاد حسن البنا
- (١٥) لا حياة بدون دين ولا حياة بالدين وحده
- (١٦) ساعة لدراسة الكمبيوتر أفضل من صلاة نافلة
- (١٧) هل وصلت وصاية مجمع البحوث الإسلامية ووزارة الأوقاف إلى الإذاعة والتلفزيون
- (١٨) الحرية تبنى سقفا
- (١٩) خيانة .. خيانة .. خيانة هل يمكن للرئيس أن يوقفها
- (٢٠) الإسلام ليس حجاباً ولا لحية
- (٢١) يا نواب الشعب التعذيب في أقسام البوليس أولى بالاستجواب من الحجاب
- (٢٢) رسالة إلى أهل الذكر
- (٢٣) هذه الهرولة نحو الكهنوت
- (٢٤) نصيحة للإخوان : لا تلعبوا بالنار
- (٢٥) وزارتان يجب أن تزولا وزارة العدل ووزارة الأوقاف
- (٢٦) "المحظورة" .. إلى متى ؟
- (٢٧) أمة محمد
- (٢٨) نحو تعددية نقابية دون تقنت أو احتكار
- (٢٩) حماس : تفادي الدم ولو بالتسليم لـ "أبو مازن"
- (٣٠) أزمة الفتوى أو إغلاق باب الاجتهاد مرة أخرى
- (٣١) حكاية المادة الثانية من الدستور
- (٣٢) الحضور الإسلامي في الدولة المدنية
- (٣٣) المصالحة .. أولى وأجدى
- (٣٤) تعديل الدستور أو تعطيل الدستور
- (٣٥) عبيد العصا
- (٣٦) حق الإضراب المقدس
- (٣٧) قوتان مرشحتان : لسيناريو التغيير

مُتَلَمِّمًا

في أحد أيام شهر يونيو سنة ٢٠٠٦م اتصل بي الأستاذ صلاح دياب رئيس مجلس إدارة «المصري اليوم» وطلب إليّ المساهمة في التحرير بمقال أسبوعي، وكنت قد تعرفت على الأستاذ صلاح دياب في أحد الملتقيات الثقافية التي كانت تعقد في أمسيات رمضان لمناقشة كتاب أو موضوع ثقافي.

لبيت الدعوة وأخذت أرسل إلى «المصري اليوم» مقالاً كان يتصدر صفحة الرأي كل يوم أربعاء، ويظفر باهتمام خاص من القراء، وقد كان من هذه المقالات المقالان اللذان شرحت فيهما فكرة أن التدخين لا يعد من الناحية الشرعية والأصولية مفسدًا للصيام، وهي «الفتوى» - كما أطلق عليها - التي أثارت جدلاً لا يزال قائماً حتى الآن، كما كان من هذه المقالات ثلاث مقالات عن «حديث القبلات» أثارت موجة من المعارضة وجاء بعضها على صفحات "المصري اليوم" نفسه.

ومن هذه المقالات البارزة أربع مقالات أثرت فيها موضوع «الضبعة» وهي المكان الذي اختير منذ عشرين عاماً لإقامة مفاعل نووي، ولكن الأطماع الاستثمارية أرادت أن تجعل من هذا الموضع الفريد منتجاً دولياً سياحياً تتحول به الضبعة من مفاعل نووي إلى كباريه ليلي.

وهناك مقالات عديدة عن التعديلات الدستورية وبوجه خاص المادة ١٧٩ التي تشل كل ضمانات الحرية في الدستور وعن التعذيب في السجون، وثمة مقال بعنوان "التحقيق مع ضباط التعذيب له أصول أخرى"، تجعل ضابط التعذيب متهمًا بالأصل وبحكم ممارسته لوظيفته حتى تظهر براءته، وأربع أو خمس مقالات عن "الإخوان المسلمين"، نقدًا، ودفاعًا، ودعوة للمصالحة ما بينهما وبين الحكومة، وقرابة هذا العدد عن "فوضى الفتاوى"، ورغبة الأزهر في ضبط الفتوى بما يحقق له احتكارها.

لن يعجز القارئ الذي يقرأ هذه المقالات أن يرى أنها كانت صيحات للتجديد الإسلامي وللضمير الوطني، وبقدر ما أن «المصري اليوم» كفل لها الظهور، بقدر ما كانت من عوامل اجتذاب مجموعات من القراء للمصري اليوم، وبهذا كانت نجاحًا مشتركًا، ويمكن اعتبارها - دون مبالغة - إضافة ثمينة في التجديد الإسلامي.

قال لي طبيب استشاري متميز «كنت أشبه برجل مقيد اليدين، مغيب الفكر» حتى بدأت قراءة مقالاتك فانفكت قيودي وتحير فكري، ووجدت أن ما قاله الرجل حقق لي ما كنت أهدف إليه عندما بدأت الكتابة ولعل «الجريدة» أنست ذلك، فلم تعرض مقابلًا ماليًا، وشكرت لها هذا، لأنه جعل هذه المقالات خالصة للفكر ونوعًا من الدعوة.

وعندما بدأنا في إحصاء المقالات وجدنا أنها قد تستغرق ثلاثة أجزاء هي الأجزاء الثامن والتاسع والعاشر، وسنستأنف في الجزء الحادي عشر، من هذه المختارات بنشر كتاب "ترشيد النهضة" الذي كتبناه في الأسابيع الأولى لحركة الجيش وصودر وهو في المطبعة. وإذا كان نشر هذه المقالات قد أوجد أثرًا طيبًا فإن طبعها في كتاب مستقل سيكفل لها البقاء، وسيتيح لكثيرين فرصة الاطلاع عليها.

ربنا تقبل وبارك،،،

جمادى الآخرة ١٤٢٩ هـ
القاهرة في
يونيو ٢٠٠٨ م

الأهمية العظمى لقضية التجديد الإسلامي (*)

(١ - ٣)

ثار التساؤل في أكثر من مناسبة عن أولوية الإصلاح، وهل تمنح للإصلاح السياسي أم الإصلاح الاقتصادي أم الإصلاح الديني؟ وكان اتجاه أغلبية المجتمعين هو أن الإصلاح السياسي هو ما يجب أن يبدأ أولاً ؛ لأنه مفتاح كل صور الإصلاح الأخرى، فإن لم تتخلص البلاد من النظم الاستبدادية التي تستأثر بالحكم وتحكم شعوبها بأحكام عسكرية وعرفية، فلن يكون هناك مجال لأي إصلاح آخر.

وانفرد كاتب هذه السطور في أن الإصلاح الإسلامي - أو بمعنى أصح تجديد الإسلام - لأن كلمة الإصلاح لا تعبر عن التغيير "المطلوب ومداه - هو الأولى بالأهمية والأحق بالبداية - فمع أن الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والإصلاح الديني كلها وجوه لقضية واحدة هي "الإصلاح" وأن كل واحد منها له أهميته، وأنه يتأثر بالوجوه الأخرى ويؤثر عليها، إلا أن هناك عوامل تعطي التجديد الإسلامي الأولوية.

لأننا نعني بالإصلاح الإسلامي جانبين اتصلا بالدين يمثلان الأهمية العظمى في المجتمع - فرداً أو جماعة - هذان هما العقل الذي يميز الفرد به ما بين الخطأ والصواب.. الهدى والضلال فهو "بوصلة" حياته، وإذا خربت أو انعدمت أصبح تائهاً يتخبط يؤمن بالخرافة ويظن أنها الحقيقة، ويتمسك بالضلال ويحسبه الهدى فيجني على نفسه وعلى أسرته، وبالطبع على المجتمع.

ومنذ ألف سنة أغلق الفقهاء باب الاجتهاد، ومعنى هذا أنه أصبح على المسلم أن يتعبد وأن يمارس شعائره عبادته وأن يطبق أحكام فقهه "وهي تغطي مجالات الحياة كافة" ودون سؤال ودون فهم العلة، وقلنا - في مناسبة سابقة - إن هذا يعني أن أمة محمد أعطت عقلها إجازة ألف عام، فلنحمد الله أننا لا نزال نسير على قدمين وكان يمكن أن ندب على أربعة لأن الله تعالى يقول: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ (الأعراف: ١٧٩)، فإذا كنا لا ندب على أربعة فأشهد - صادقاً غير حانت - أنني وجدت عشرات أو مئات من الأفراد لهم عقول لا تفضل عقول الأنعام، ولا تريد أبداً أن تفكر، وتساءل في كل صغيرة وتافهة، وتستفتي المفتي أو تلوذ باستخارة وتتحير أمام ما تعده مشاكل، وهو ما لا يقف الطفل الأوروبي الصغير أمامه، وكنت كلما أحثهم على التفكير، وأقول لهم: إن لدينا من عدة البحث ما لم يكن يحلم به الأوائل فإنهم يرفضون ويصرون على ما قاله الأسلاف، وأنه لا أحد يمكن أن يرقى إلى منزلتهم.

هذا الصدا - إن لم يكن الشلل - العقلي هو أصل تأخرنا، فلا يمكن لأمة أن تتقدم بعد أن عطلت عقلها، خاصة في هذا العصر الذي يقوم فيه كل شيء على العقل.

ولا تقف الجريمة النكراء لهذا الفهم المشوه للدين عند هذا، بل إنها امتدت إلى الضمير، وهو الذخر الثاني للإنسان الذي يميزه عن الحيوان، وكانت الأديان هي أول من قدمه للبشرية، وبفضله ميزت بين الخير والشر، ما يجب وما لا يجب، والأساس الذي يقوم عليه التعامل بين الناس من صدق أو إخلاص أو وفاء.. الخ.

هذا الضمير الذي هو مفخرة الأديان حدث له تحول خطير، إذ تحول من مجال العلاقات الإنسانية إلى مجال الشعائرية العبادية، وتصور المسلم النمطي أن ضميره لا يمكن أن يستريح إلا إذا صلى الصلوات الخمس في

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٤، في جريدة المصري اليوم، العدد (٧٣١).

ميعادها، وإذا صام رمضان، وإذا اجتنبت المحرمات كأكل الخنزير وشرب الخمر، فإذا فعل هذا فقد أدى ما يمليه عليه الضمير المسلم، ولا حرج عليه بعد هذا إذا كذب أو نافق أو اتصف بخلق دنيء أو انتهز الفرص لتحقيق مكاسب فردية أو خدع.. الخ، وبهذا انهارت الأسس التي تقوم عليها العلاقات، كما فقد الإنسان الكرامة فأصبح يتقبل الاستغلال والاستعباد والاستخاء، ولا يتحرك ضميره تجاه أي ظلم، لأن أداء الشعائر قد استنفد ضميره.

بهذا انهارت الركيزتان اللتان يمكن أن يقوم عليهما مجتمع، وماذا عسى أن يفعل الإصلاح السياسي؟ إن القضية قضية عقول ونفوس، وهذا مما لا يزع فيها وازع السلطان، ولا تستطيع الدولة فيها إلا أقل من القليل كما أن الثراء المادي يزيد في أثره هذا الفرد وأنانيته ويدفعه للمزيد بعد أن فقد الضمير الاجتماعي وأحل محله الضمير العبادي.

وعندما ظفرت الدولة الإسلامية باستقلالها السياسي ورحل عنها كابوس الاستعمار، وأخذ بعضها بنظم ليبرالية أو ديمقراطية، لم تهأن باستقلالها، ولم تنجح تجربتها الليبرالية/الديمقراطية؛ لأن القاعدة الشعبية لم تكن لديها قوة المبادأة وملكة الإبداع وروح الجماعة والضمير الحي بحيث تستطيع أن تميز بين الخطأ والصواب، وأن تعمل ضميرها لتحول بينها وبين الانتهازية أو الاستخاء، فانتهت التجربة الديمقراطية في هذه الدول إلى الترهل والفساد الذي أدى إلى ظهور النظم العسكرية التي تتسم بالحسم والضبط والربط، ولكنها لما كانت تعارض التفكير الحر أو الضمير الخالص فإن حكمها زاد الحالة سوءاً وأدخلت المنطقة في سلسلة من المغامرات أفقدتها البقية الباقية فيها.

وإذا رجعنا إلى التاريخ، لوجدنا أن الحركة الإصلاحية الأولى التي مكنت المجتمع الأوروبي من بدء مسيرة التقدم كانت حركة الإصلاح الديني التي فتحت العقول وحررت الضمائر، وبهذا تهيأ المجتمع لتقبل أي إصلاح سياسي، أو قل للمبادأة في أي إصلاح سياسي.

إن الإصلاح الديني - أيها السادة والمفكرون - أعظم مما تظنون، إنه ليس إصلاح الشعائر أو تجديد أصول الفقه.. الخ، إنه إصلاح النفس البشرية التي شل عقلها وشوه ضميرها، ولا بد قبل أي إصلاح أن نعني بهذا.

الأهمية العظمى لقضية التجديد الإسلامي

الإطار السلفي يحكم الفكر الإسلامي (*)

(٢ - ٣)

معظم الدعوات الإسلامية الموجودة تعلن وتفخر بأنها سلفية، وإن تفاوتت درجة سلفيتها، فقد نجد الدعوة المتشددة في سلفيتها الملتزمة بكل ما تركه "السلف الصالح"، بينما نجد دعوة أخرى أكثر تسامحاً، وتحاول أن "تمط" إطار السلفية، بحيث يستوعب بعض قضايا العصر، ولكنها في النهاية سلفية تحكمها ضوابط السلفية التي يمكن تلخيصها في:

(١) اتباع المذاهب السنية الأربعة.

(٢) قبول ما تعرضه التفسير المعتمدة مثل الطبري والقرطبي وابن كثير واستمداد الأحكام منها، وكذلك قبول كل "علوم القرآن" من ناسخ ومنسوخ وأسباب النزول.. الخ.

(٣) قبول ما قرره المحدثون في علوم الحديث رواية ودراية والتسليم - على الأقل - بصحة أحاديث البخاري ومسلم.

(٤) توقيف السلف الصالح وعدم المساس بهم واستلزامهم، إن لم يكن في الأحكام، فعلى سبيل الأسوة.

وفي الوقت الذي تعزز فيه الدعوات الإسلامية على الساحة بهذا الميراث السلفي، ويؤمن به الكتاب والدعاة الإسلاميون، ويُعد كل خارج على هذه الضوابط الأربعة شاذاً أو منحرفاً أو مائلاً عن الخط المستقيم، ويتعرض للاثهام بشتى التهم، فإننا نقول وبأعلى صوتنا: لن يكون هناك تقدم ولا تجديد إلا بمجازة الإطار السلفي.

كان هذا يجب أن يكون معلوماً بالبداية؛ لأنه مادمن لا نمس القرآن والسنة - وهما أصلا الإسلام - فلا بد أن يحدث التجديد - إذا أريد بالتجديد في هذه المنطقة منطقة التراث السلفي - وإلا فلن يكون هناك تجديد.

وضيق المؤسسة الدينية والدعوات الإسلامية، الذي ينطلق بقنواتهم الفضائية بأي مساس بالسلفية العزيزة عليهم هو في حد ذاته دليل على أنهم لا يريدون - في الحقيقة - التجديد، فليس في الإمكان أبدع مما كان، ومن المستحيل أن تطول قامتنا قاعات الأئمة الأعلام، وما أسهل ما يقولون مستنكرين: هل تظنون أنفسكم مثل الأئمة أبي حنيفة ومالك الشافعي وابن حنبل؟ هل تريدون أن تبدعوا مذهباً خاصاً؟ وكنا نسكت عليهم حيناً رأفتنا بهم، ولكن لعل الوقت قد جاء لكي نقول: "بلى نحن مثل هؤلاء جميعاً، وقد قالها أبو حنيفة نفسه: "هم رجال ونحن رجال"، بل يمكن أن نقول دون أن نجاوز الحقيقة، أننا أقدر منهم على الفصل في الأمور والتوصل إلى الأحكام؛ فإن لدينا ثقافتهم وأضعاف أضعاف ثقافتهم، مما لم يكونوا ليحلموا به ويسرته لنا وسائل الثقافة الحديثة من مطبعة وصحافة وإذاعة وإنترنت.. الخ.

إن إثارة هذه القضية هي البداية الطبيعية لكل حديث عن تجديد، فإذا أريد التجديد فكيف يمكن أن نجدد إذا كنا لا نجرؤ على ما وضعه الأئمة الأعلام؟

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢١، في جريدة المصري اليوم، العدد (٧٣٨).

وهذه الروح التقليدية - روح الاتباع والتسليم - هي أول ما يجب أن تقهره إرادة التجديد، لأن هؤلاء الأئمة كانوا بالفعل نابغين ومخلصين، وضحووا بأعمارهم في سبيل التوصل إلى ما قدموه، وأرادوا بهذا كله القربى من الله، بل نحن نعتزف أن ما قدموه يمثل جهداً وإبداعاً، ويفوق كل ما وصل إليه أقرانهم في دول أخرى، كل هذا نحن نعتزف به، بل أكثر من هذا أيضاً نحن نشعر نحوهم بالإعجاب، وإننا مدينون بالشكر لهم على ما قدموا، ولكن ليس معنى هذا أن نقلد هؤلاء، بل كان يجب أن يدفعنا هذا الإعجاب لأن نعمل مثلما عملوا، لا أن نقلدهم - لأنهم رغم مزاياهم التي اعترفنا لهم بها - ليسوا ملائكة معصومين من الخطأ، إنهم بشر يدركهم القصور البشري، وأن وسائل الثقافة كانت محدودة في الكتاب المنسوخ باليد مع صعوبة الاتصال، فجاء ما توصلوا إليه من نتائج وأحكام متأثراً بهذه العوامل كلها، مما يجعلها بعيدة عن الكمال المظنون.

إننا لو فرضنا - جدلاً - أن كل ما قدموه رائع ومحكم وسليم وأنه ليس علينا إلا الاتباع، فالحل الوحيد لهذا هو أن نغفل عقولنا، وبدلاً من أن نكون أناساً تبذع نكون قروداً تقلد، وستكون النتيجة الحتمية هي صدأ هذه العقول التي لا تستخدم، وهنا تكون الطامة الكبرى أن توجد عقول مطموسة لا تستطيع أن تعم في مصر كل شيء فيه يحدث بفضل العقل، العقل المتجدد الذي تتراكم عنده المعارف يوماً بعد يوم، ويسعى - جاهداً - لملاحقتها ليتمكن أن يسير مع بقية الأمم.

الأهمية العظمى لقضية التجديد الإسلامي

أسباب أخرى لتجاوز السلفية

(٣ - ٣)

في عدد سابق قلنا: إن السلفية تحكم الفكر الإسلامي الذي تؤمن به وتتبعه اليوم المؤسسة الدينية وكل الدعاة الإسلاميين وأبرزنا سببين يبرران هذا التجاوز:

أولهما: أن الأئمة الأعلام رغم كل مزاياهم بشر غير معصومين من الخطأ.

والسبب الثاني: أن تقليدنا لهم يعني أننا لن نعمل عقولنا، وأن هذه العقول ستصدأ وتنطمس، وفي هذا بلاء مبین، بل وعائق دون تقدم لا في المجال الإسلامي وحده، ولكن في كل مجالات الحياة في العصر الحديث.

واليوم سنبرز سببين آخرين:

الأول: أن العصر الذي وضع فيه الأسلاف منظومة المعرفة الإسلامية من تفسير وحديث وفقه بنيت أو استخرجت منها الأحكام وهي القرون الأربعة الأولى من الهجرة، كان عصرًا عجيبيًا حافلًا بالمفارقات والتناقضات التي فرضت نفسها على الأحكام التي وضعها الأئمة وحالت دون أن تكون متفقة مع أحكام القرآن.

والثاني: أن أفواجًا متلاحقة ومنتالية من الموالي - أي الشعوب التي فتح الإسلام بلادها ودولها وأزال نظم حكمها وحل محلها الإسلام من ترك أو روم أو مصريين أو فارسيين أو هنود وغيرهم من الأجناس - اجتاحوا مراكز الثقافة الإسلامية مكة، المدينة، البصرة، بغداد واستقروا بمئات الآلاف فيها وآمنوا بالإسلام، بل وأحكموا علومه وكان منهم كبار المحدثين والمفسرين والفقهاء، ولكن الكثير من هؤلاء الموالي كان يحمل في أعماق نفسه رواسب حضارية لا تقل تمكناً من الرواسب الوراثية لأجناسهم، وبهذا كانت رؤيتهم المفاهيم تختلف، كما دخلت نحل وملل عديدة، ومن يقرأ كتاب "الملل والنحل" للشهرستاني يعجب كيف احتمل المجتمع الإسلامي كل هذه الهيئات وتصوراتهم المغربة البعيدة؟ إن مجموعة من أفضل هؤلاء يطلق عليهم "إخوان الصفا" في القرن الرابع قالوا: إن الشريعة دنست بالجهالات واختلطت بالضلالات، وأنه لا سبيل إلى غسلها وتطهيرها إلا بالفلسفة لأنها حاوية للحكمة الاعتقادية والمصلحة الاجتهادية، ومتى انتظمت الفلسفة الاجتهادية اليونانية والشريعة العربية حصل الكمال، فليس في محاولات التغريب المعروفة ما في هذه من الجرأة والشمول، وقد كانت الفلسفة اليونانية والنحلات الوافدة سبباً في تعسف وانحراف المعتزلة، كل هذه الروافد كانت تصب في فكر الأئمة عندما وضعوا منظومتهم المعرفية، ومن التعسف أن نستبعد تأثيرهم، ولكن الخلاف إنما يكون في مدى تأثيرهم.

من ناحية أخرى، فإن الدولة الإسلامية أخذت مستوى الإمبراطورية، وقد عاصر أحمد بن حنبل الخليفة المأمون، وكان الطابع السياسي استبدادياً، ولأنه كان مسيئاً فإنه عندما حاول الإصلاح - كما حدث للمأمون - استخدم الاستبداد واستجاز جلد المخالفين حتى عندما يكونون في مثل منزلة أحمد بن حنبل.

والسؤال هل كان يمكن للفقهاء أن يصدروا أحكاماً تخالف مقتضيات "الاستبداد السياسي" للدولة

الإمبراطورية؟!

لعل هذا الهاجس ساورهم، ولكن لم يكن ثمة خلاص أو حل أو بديل إلا مجاراة الحاكم ولو للتقليل ما أمكن من غلوائه، والإبقاء على نظام الحكم ؛ لأن تغييره سيؤدي إلى فتنة وكان هاجس الفتنة عميقاً في شعور الفقهاء منذ أيام صفين، عندما أخذ نصف المسلمين يضرب أعناق النصف الآخر، وهكذا جاءت أحكام الفقهاء مجارية للسلطان ومعارضة للقرآن، ولم يكن ذلك عسيراً ؛ لأن فهمهم للقرآن تأثر بما ألحق بالقرآن من أحاديث مدعاة غيرت من مفاهيمه.

وهذه الحقيقة هي ما توصلنا إلى السبب الأخر من الأسباب التي أساءت إلى منظومة المعرفة الإسلامية، ذلك هو أن الإسلام تعرض من أيامه الأولى لكيد دفين عبرت عنه الآية: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: ٢٦)، فهذه الآية تدل على أنه كان هناك نية مبيتة للغو في القرآن، ولكن كيف يمكن تحقيق هذا اللغو في القرآن، فالقرآن محفوظ في الصدور، مثبت على كل ما يمكن أن يكتب عليه من رقاع أو عظام.. الخ.

كان الحل هو اللف على القرآن بوضع أحاديث تحلل حرامه وتحرم حلاله، وتثير الشكوك حوله، ووضعت هذه الأحاديث وجعل لها سنداً يرقى إلى عائشة أو عبد الله بن عمر، ودق ذلك على المحدثين لأنهم كانوا أسرى الإسناد، وهكذا سلكت هذه الأحاديث الموضوعية طريقها في كتب التراث كالإتقان للسيوطي كالذي رووه عن ابن عمر: لا يقولن أحدكم أخذت القرآن كله وما يدريه ما كان ذهب قرآن كثير، وعن عائشة قالت: كانت سورة الأحزاب زمن النبي مانتني آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم نقدر منها إلا ما هو الآن، وعن أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ: أنه كان من سور القرآن سورة تعدل سورة التوبة نسخت خطأ وحكماً، ولم يعد لها وجود.. الخ، ومن هذه المرويات المزيفة يستخدم أعداء الإسلام شواهد تدين الإسلام ويقولون: هكذا قال علماءكم.

أضف إلى هذا ما ادعوه من دعوى نسخ أو أسباب نزول وتبين مبهمات.. الخ، لو ثبت الفهم السليم للقرآن، وكانت نتيجة هذه العوامل السابقة أعني دخول ملل ونحل وآراء غريبة عن الإسلام حملها الموالى كرواسب لحضارتهم، وبلوغ الدولة الإسلامية مرحلة الإمبراطورية وما تعرض له المجتمع الإسلامي من كيد دفين من أيام الرسول ﷺ لتشيويه القرآن، وأن هذه قد حدث بوضع أحاديث تثير الشكوك وتخالف ما أراده القرآن، لكل هذه الأسباب جاءت منظومة المعرفة الإسلامية أعني الحديث والتفسير والفقهاء مشحونة بهذه المؤثرات بحيث جاءت أحكامها مجافية للقرآن قدر ما كانت مجارية للسلطان، وظهر هذا بوجه خاص في مجال حرية الفكر والاعتقاد ومجال المرأة، ومجال الموقف من السلطان، ففي هذه كانت مضامين منظومة المعرفة الإسلامية وأحكامها مجافية للقرآن مجارية للسلطان متأثرة بالمؤثرات الغربية والعوامل الهلامية التي لم يتنبه لها المحدثون والمفسرون.

رؤية جديدة للدين الأديان ثورات تحرير، والأنبياء قادة جماهير والهدف تحرير الإنسان (*)

(١ - ٣)

قد يُظن أن الرؤية المعتمدة للدين هي ما تقدمه المؤسسة الدينية، ولكن المؤسسة الدينية عادة ما تستسلم لعدد من المؤثرات تجعل رؤيتها ذاتية أكثر من موضوعية، شكلية أكثر منها جوهرية، لهذا قلما تمثل رؤيتها روح الدين وحقيقته.

ويقدم المجتمع الغربي الذي يمثل الحضارة الأوروبية رؤية مختلفة ؛ فعنده أن الدين قد يكون أسى إبداع للبشرية، وقد يكون ضرورة اجتماعية في ظرف أو عهد، وما أكثر ما يستغل حتى يصبح "أفيون الشعوب"، ولكنه لا يكون ما يقدمه المؤمنون من وجود إله، وبعث، وجنة ونار.

وعاشت البشرية ردحاً من الدهر ما بين هاتين الرؤيتين، رؤية شكلية تقليدية طقوسية، ورؤية عازفة عن الدين، فإذا تقبلته فباعته ظاهراً اجتماعية تدرس كبقية الظواهر الاجتماعية بعيداً عن عالم "الميتافيزيك" والغيب.

هاتان الرؤيتان لا تتصان الدين ؛ فرؤية المؤسسة الدينية مشوبة بمصلحة المؤسسة وارتباطاتها مقيدة بالفهم التقليدي، والرؤية الأوروبية رؤية غريبة عن الدين، وقد يمكن أن ترى بحكم عدم اندماجها في الدين ما لا يرى أصحابه، ولكنها في الوقت نفسه تعجز عن سبر أعماقه وتصور أبعاده وحدوده، ومن هنا فإنها ليست مؤهلة للحكم على الدين ويغلب أن تظلمه، وقد قضت الأوضاع بأن تكون الرؤيتان هما المعروضتان على الساحة.

إننا هنا نعرض رؤية جديدة تعتمد على استقراء التاريخ بوقائعه الصلبة التي تفرض نفسها، والتي لا يمكن لشنونة المثقفين وأفكارهم النظرية أو مذهبية التقليديين بشكلياتها وطقوسها أن تستوعبها ؛ لأن التاريخ هو صوت الواقع، وهو صدى الحياة، وهو إرادة البشر، وهذه هي العناصر ذات الجدارة والأهمية والأولوية.

التاريخ يقول لنا: إن الجماهير والطبقات الدنيا تعرضت في العصور القديمة لاستغلال ساحق كاد أن يحولها إلى حيوانات تكدح وتعمل حتى يمكن أن تجد ما يكفل لها البقاء، ومع الضرائب الباهظة التي فرضها الحكام والتي أرادوا بها غرضاً مزدوجاً: إثراء أنفسهم وتحقيق كل ما يحلمون به من الاستمتاع وإضعاف الشعب وشغله بصورة لا تجعل له وقتاً للتفكير، بل ولا إرادة للتفكير لأن العمل المرهق المستمر عطلها، وقد حقق الهدف المزدوج للحكام فأقاموا الحفلات الباذخة والحدائق الغنائية ولبسوا الملابس المذهبة، واستمتعوا بكل صور الاستمتاع في الوقت الذي عجزت الجماهير عن أن تفكر - فضلاً عن أن تعمل - لتغير وضعها وفي الحالات النادرة التي هبوا فيها لأن الموت قد يكون أفضل من الحياة، فإنهم هزموا وقتلوا تقتيلاً.

من كان يمكن أن ينهض بهذه الجماهير المسترقة المستعبدة، المرهقة بالكدح العضلي، لا يختلف فيها يوم عن يوم، ولا المستقبل عن الحاضر ولا تملك المعرفة التي تخرجها من عالمها إلى عوالم أخرى مشرفة.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٥، في جريدة المصري اليوم، العدد (٧٥٢).

هل هم الملوك والحكام؟ والملوك والحكام هم سبب البلاء وأصل الاستغلال !!

هل هم الفلاسفة الذين يعرضون من أبراجهم العاجية نوعاً عسيراً من المعرفة والثقافة لا تفهمه الشعوب الجاهلة؟ فضلاً أنه يهيمنون في أودية الخيال وفروض التنظير وتجربداته.

ولكن ما كان يمكن لرحمة الله تقبل هذا، كان لابد من تغييره لا بمعجزة تهلك الحكام، أو تقتلع بلمح البصر الطغاة من مقاعدهم العالية وتضع فوقها المستعبدين، ولكن طبقاً لما سنه من سنن ومبادئ، ومنها إنزال الديانات وإرسال الأنبياء.

هكذا تحرك بنو إسرائيل المستذلون عندما نزلت عليهم رسالة اليهودية وعندما تزعمهم رسولها موسى، ووقفوا في مواجهة القوة الفرعونية التي أدلتهم أجيالاً، لقد استطاع موسى أن يحرر بني إسرائيل ويخرج بهم من مصر "بيت العبودية" إلى أرض أخرى يكونون فيها أحراراً وسادة.

لماذا لم يأت الإنقاذ قبل موسى أو بعده؟ وماذا كان الشكل الذي يمكن أن يأخذه؟

نقطع بأن بديلاً آخر ما كان ممكناً ولو كان ممكناً لحدث، إن الأديان وحدها بحكم أنها تأتي من الله تفجر الضعفاء المحرومين الأذلاء قوة إيمانية تفوق قوة العدة والسلاح في أيدي أعدائهم، لأن هذا الإيمان يقوم على أن الله تعالى - وهو خالق الكون بأسره - لا يقبل الظلم، إذ هو أصل الحكمة والعدل والحرية، لذلك فليس من العسير عليه وهو صاحب القوة الأعظم أن يجعلهم ينتصرون على طغاتهم، ثم إن الدين يرزقهم بنوع جديد من القادة المختارين من الله هم الأنبياء.

ودار التاريخ وزالت دولة الفراعنة لتظهر دولة الرومان ولينتصر الرومان، وتضم إمبراطوريتهم الأرجاء المعروفة من الأرض، ويصبح السيف الروماني القصير العريض رمز القوة، وتشق الطرق التي تربط أجزاءها بعضها ببعض وتقيم الحاميات، وتعمق شرعة الرق وتقرضه على شعوب بأسرها.

من كان يمكن أن يقف في مواجهة الطغيان الروماني و "قيصر" و "حرسه" البريتوري" وفيالقه وألوية النسرة؟.. إلخ.

كان الذي وقف في وجه هذا الهيلمان رجل فقير من شعب يخضع لحماية روما يمشي في الأزقة حافياً أو راكباً حماراً، ولم يكن معه إلا أفراد معظمهم من الحرفيين وصيادي الأسماك.

وكان اسمه عيسى المسيح، وكانت شرعته المسيحية التي قامت على فكرة الفداء، والحب والتضحية.

لقد هزمت شرعة الحب.. قوة الطغيان.

وفي ركن ناءٍ من العالم، ووسط الصحراء الموحشة، حيث القبائل العربية الخشنة الذي كان فخرها يدور حول كسب رهان، أو شرب خمر، أو ظهور شاعر، وكان السطو على القبائل المجاورة مورد رزق معترف به عندما تشح السماء بأقطارها.

في هذه القبائل المتنازعة التي تعيش في أقصى الأرض وتفصلها عن مواطن الحضارات القديمة، مصر وأشور، الصحراء الشاسعة ظهر رجل لا تظهر له قوة خارقة، ولكن استقامة خلقية جعلت معارفه يلقبونه بالأمين، كان هو الذي اصطفاه الله ليقوم بالثورة الجماهيرية الثالثة في تاريخ البشرية عندما أرسله الله بالإسلام

فوجد القبائل المتنازعة وأعطاه إيماناً وجعلها تحمل "الكتاب والميزان" إلى الإمبراطوريات الهرمة، الطبقية فارس والروم فيهزمون جيوشها الجرارة، ويقيمون حضارة جديدة..

هذه ثلاث ثورات جماهيرية على امتداد ثلاثة آلاف عام في نواح مختلفة من الشرق، لماذا لم تعرف ثورات أخرى؟ ولماذا لم يظهر قادة الأنبياء لهم هداية الله التي تكفل الانتصار؟ وغيرت كل ثورة من هذه الثورات في تاريخ البشرية في بناء جزء ثمين من حضارتها ؛ لأنها كانت ثورات من نوع خاص.. ثورات لا تستهدف القتل والتدمير، ولا تريد علواً في الأرض ولكن إقرار السلام وأن تحسم شأفة الظلم والاستعباد.

إننا لا نعدم صراعاً بين الملوك بعضهم بعض.. يثور بعضهم فينتصرون ويحكمون، فلا يكونون أفضل ممن سبقهم، لأن هدف الصراع لم يكن إنصافاً للشعوب، ولكن استحواداً على السلطة للظفر بما تقدمه لهم من حكم وجاه وسيطرة واستمتاع، ومن ثم فهي لا تستحق الذكر في التاريخ الحضاري الذي يستنقذ شعوباً ويقدم حضارة.

وكان قادة الثورات الأنبياء طرازاً من القادة لم تعرفه البشرية من قبل، أو من بعد، فهم من عامة الناس، بشر مثلهم يسيرون في الأسواق، ويأكلون الطعام، ولا يتناولون أجراً، ولا تمثل قيادتهم جاهاً يفصلهم عن جماهيرهم، ولا يسكنون قصوراً باذخة يقف على أبوابها الحراس، ولا يسيرون في مواكب من الفرسان والحرس، وقد وجد هذا النوع من القيادات في المجتمع الأوروبي لأنه لم يعرف الأنبياء - على الأقل الرسل أولو العزم - ولهذا فإن هذا النمط من القيادة لم يكن متصوراً، فالقائد قد يكون ملكاً من أسرة مالكة يحكم بأمره، وله قصوره وحاشيته.. إلخ، وإما أن يكون قائداً عسكرياً منتصراً لا يقبل سوى الطاعة، ولا ينتظر إلا الإذعان، ولا يتصور شريكاً له في السلطة، ولا يعرف أسلوباً إلا القوة.

رؤية جديدة للدين الأديان ثورات تحرير، والأنبياء قادة جماهير والهدف تحرير الإنسان

(٢ - ٣)

وهؤلاء من ملوك وقادة هم الأبطال في العرف الأوروبي، وقلما يشذ أحد عنه، وبجانب هؤلاء القادة والأبطال الذين صنعوا التاريخ يوجد الفلاسفة الذين هم في المجتمع الأوروبي أشباه الأنبياء من ناحية أنهم يبحثون عن الحقيقة ويحللون الظواهر ويعيدونها إلى أصولها حتى يصلوا إلى الأصل الأعظم، والحقيقة الكلية وهي الله الذين يقفون أمام بابه ولا يمكنهم الدخول، لأن ما وراء هذا الباب هو عالم آخر لا يدركه العقل البشري لأنه يختلف عن عالم الكرة الأرضية، والكرة الأرضية ليست هي كل الكون إنها ذرة من رمال الكون، بمجراته التي لا تنتهي والتي وراءها " الله " فأنى يصل إلى أعماقها العقل الإنساني الذي قصارى جهده أن يخلص من جاذبية الأرض ولكنه لا يستطيع أن يخلص من جاذبية الكون بأسره، وإلى أين يذهب فلا مفر من الله إلا إليه !!

ويفوق أثر الفلاسفة - الذي عادة ما يقتصر على النخبة - الفنانون من شعراء وموسيقيين أو أبطال المسرح والرواية والسينما، فهؤلاء يكسبون حب وفهم الجماهير العريضة لأنهم إنما يعالجون قضية النفس الإنسانية كما هي وما يؤثر فيها من وجدان ومشاعر حب وبغض، لذة وألم، وهي مشاعر مشتركة لدي جميع البشر، وقد يسمون بالنفس الإنسانية وقد يسفون بها.

وهذا الثالث أعني الأبطال الذين يصنعون التاريخ والفلاسفة الذين يمثلون العقل وتقدم العلوم والشعراء والفنانين الذين يمثلون العواطف والمشاعر ويبلورون الوجدان هم الذين كونوا الحضارة الأوروبية، ولا نجد منهم نبياً واحداً.. ولا نجد أثراً لدين واحد.

قد يقول قائل: هو ذا مجتمع بأسره تكون ونهض ولم يسهم في قوماته ونهضاته نبي ولا دين.. فنقول إن لكل مجموعة من البشر قدرها.. ومصيرها.. وهذا هو قدر ومصير أوروبا، وقد نهض العلم بها، ولكنه في الوقت نفسه لم يعصمها من المآزق التي تكدر صفوها وتنغص عيشها وتجعلها لا تهنأ بما وصلت إليه، ثم لا يعدم الباحث المدقق عن تلمس آثاراً وهنأة لليهودية والمسيحية في هذه الحضارة مما يثبت أنه وإن قامت أصول الحضارة الأوروبية على بطولة الحكام وعلى عقلانية الفلاسفة وعلى " وجدانية " الفنانين، فإن هذا المجتمع لمس الحاجة إلى الدين، بحيث أثرت أثراً يُعد على صغره كبيراً بحيث أضاف إلى خصائص حضارتها اليونانية/الرومانية الحضارة " اليهودية والمسيحية".

وعلى كل حال فإن الصورة مختلفة في الشرق.

فنحن لا نجد هذا الثالث، وإنما نجد - بالدرجة الأولى - الأديان والأنبياء، وحول هذين يدور الأبطال والفلاسفة والفنانون.

لابد أن نعترف أن الشرق لم يعرف فلسفة تماثل الفلسفة الأوروبية، ولا يفسح المجال للفنانين من شعراء أو موسيقيين، أو أبطال للمسرح كما أن أبطاله اتصلوا بالدين اتصالاً وثيقاً.

الشرق يختلف عن الغرب.

إذا كان الغرب لا يعرف الأنبياء فإن الشرق لم يعرف إلا الأنبياء.

وإذا كان وجدان الغرب هو من صياغة الفنانين والشعراء والموسيقيين فإن وجدان الشرق من هداية الأنبياء.

وإذا كان أبطال الغرب أسر مالكة فإن قادة الشرق هم أنبياء هداة.

ونحن نعذر الغرب إذا لم يفهم الشرق، ولكن هذا لا يعني، ولا هو يستتبع، أن يترك الشرق الأنبياء وأن يجري وراء الفلاسفة.

إن أقصى ما يمكن أن يحدث هو نوع من التلاقح الحضاري تتأثر فيه حضارة الشرق التي تدور حول محور الدين بعقلانية وفنون الغرب، ويتأثر الغرب بفلسفته العقلانية وغائيته الإنسانية بالإيمان بالله الذي يمثل الحقيقة الكلية، والمطلق الذي بحكم وجوده تقوم نسبية المعارف الإنسانية.

أما أن يتخلى الشرق عن دينه وأنبيائه فهذا لا يمكن.

فلا يستطيع الشرق أن يحل الأبطال محل الأنبياء، والفلاسفة محل الدين، ولا يستطيع أن يستعير تاريخاً لا يملكه، ويتنكر لتاريخه هو ماضيه وحاضره.

إن هذا ليس ممكناً، ولا هو مطلوب.

لأن الثورات الدينية قدمت حضارة أفضل مما قدمته الثورات في أوروبا.

لقد قدمت "نظرية" وصلت أقصى درجة من الشمول، درجة تفسر فيه تكوين الكون بأسره ثم تتطرق حتى العادات اليومية للإنسان، وحتى علاقته بزوجته، وأبنائه، وما بين ذلك من ظروف المجتمع الإنساني والأسس التي يقوم عليها وعناصر الصلاح أو الفساد التي توجد فيه بالفعل ويكون على الإنسان حرية الاختيار.

وهذه النظرية الشاملة بطبيعتها تعني تغييراً شاملاً لمفاهيم ومضامين المجتمع وأسلوب حياته وتعامله بحيث يكون مجتمع ما بعد الثورة مختلفاً كل الاختلاف عن المجتمع قبلها، وإلا فلا يكون لقيامها قيمة.

وأخيراً فإن الذي يطبق إرادة التغيير الذي تأتي به الثورة، ويمارسه بالفعل هم الجماهير الذين يخوضون المعركة تحت لواء أكمل القادة وهم الأنبياء.

إن توافر مقومات الثورة بهذا الشمول والكمال [ألا وهي النظرية التي تؤدي إلى تغيير تقوم به الجماهير] لم يتوفر لأي ثورة من الثورات التي حدثت في أوروبا وأبرزها الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م والثورة البلشفية الروسية عام ١٩١٧م.

إن النظرية في الثورة الفرنسية كانت عامة مهوشة وقد تناوب عليها قادة تحكهم الأهواء، وكانت الجماهير الحقيقية التي أشعلتها وواصلت ضرامها هم غوغاء وعامة باريس دون بقية العامة في فرنسا، دع عنك من لا يدخلون في طبقاتها، وقد وجدوا فرصتهم لخور الملك من ناحية ولتقلب قادة الثورة من ناحية - فلما ظهر الرجل القوي الحازم - نابليون أخرجتهم مدافعه وأنهت عهدهم.

أما في حالة الثورة البلشفية فقد كانت النظرية ضيقة وإن كانت محكمة، وكان الجمهور الذي قام بها أصغر أحزاب روسيا، وهي تدين بنجاحها إلى تصميم وحزم لينين وسياسته الصلبة التي لا ترحم أمام أعدائها.

وكل ثورة من هاتين سفكت أنهاراً من الدم وانتهكت كل الحقوق وارتكبت ما لا يحصى من الجرائم والمنكرات.

وبعد هذا كله فماذا كان هدف هذه الثورات؟

في فرنسا كانت البورجوازية، وفي روسيا كانت هيمنة الحزب.

وتظهر أفضلية ثورات الأديان في أمرين:

الأول: أنها استهدفت الإنسان المستضعف فأخذت بيده وكانت هدايتها من ناحية وقيادة الأنبياء من ناحية أخرى هي التي تصدت طوال عشرين قرناً "بالنسبة للجمهور الأوروبي" من المعاناة تخللتها القرون الرومانية القديمة التي قامت على الرق، والقرون الوسيطة التي قامت على القنانة، والقرون الحديثة قامت على استغلال الرأسمالية الصاعدة قبل أن تقوى الجماهير على التصدي لهذه القوى.

والثاني: أن تحرير الأديان للجماهير المستضعفة وإن شمل في حالة كل ثورة فريقاً من الجماهير، إلا أنه كان يتضمن فكرة السمو بالإنسان، وهي فكرة لا نجدتها في صميم الفلسفة الأوروبية التي كان مضمونها دائماً الإنسان المتميز في المجتمع الأوروبي، والإنسان الأوروبي بالنسبة لعامة البشر، جاءت الأديان – وبوجه خاص الإسلام والمسيحية – فأعطت الشخصية الإنسانية كرامة وقداسة سواء كان هذا الإنسان أبيض أو أسود أو أصفر، سواء كان غنياً أو فقيراً، سواء كان ذكراً أو أنثى..

كانت الأديان هي أولى دعوات العالمية في تاريخ البشرية.

* * *

رؤية جديدة للدين الأديان ثورات تحرير، والأنبياء قادة جماهير والهدف تحرير الإنسان

(٣ - ٣)

قد يلحظ البعض أننا تحدثنا عن الأديان على أساس ما يجب أن تكونه، وليس على أساس ما كانته بالفعل، وهو قول فيه حقيقة، ولكن تصويره بهذا الشكل ليس دقيقاً.

أما التصوير الحقيقي فهو أن الأديان حققت هدفها أدنى ما يكون إلى الكمال عندما ظهرت على أيدي الأنبياء، وعندما خاضت ثورتها تحت القيادة المباشرة لهؤلاء الأنبياء فحدثت المعجزة، ولكن هذا لم يستمر إلا مدة قيادة الأنبياء أما بعد وفاتهم وتولي أتباعهم فإن الثورة بدأت تتغير، وأخذت عوامل القصور الذاتي تظهر، وتلا مد الأنبياء جزر وانحسار في عهد الأتباع شيئاً فشيئاً قد تمثله أن ثورة الإسلام إنما تحققت طوال السنوات العشر التي قاد فيها الرسول ﷺ مجتمع المدينة، ويمكن تجوزاً دولة المدينة، وعندما توفي الرسول ﷺ استمر المد النبوي لمدة اثني عشر عاماً على وجه التحديد هي خلافة أبي بكر وعمر وفيما أطلق عليه الخلافة الراشدة، وعندما طعن عمر بدأ الانحسار شيئاً فشيئاً مع عثمان، وعندما حاول على إعادة الخلافة إلى ما كانت عليه عهد الشيخين فشل، وقتل في هذا السبيل عليّ وكان قتله إيذاناً بتحطيم الباب الذي كان يسد الطوفان.. طوفان الملك العضوض الذي بدأه معاوية سنة ٤٠ هجرية واستمر طوال الخلافة المزعومة حتى حكم عبد الحميد الثاني الذي سقط نهائياً عام ١٣٤٠ هـ على يدي مصطفى كمال أتاتورك في تركيا.

إن تحقيق النمط الكامل للثورة الدينية يثبت أن ذلك ليس مستحيلاً، حتى وإن لم يتم على أيدي الأنبياء، فإن من الممكن أن يتم ردها ما بتأثير قيادة الأنبياء وكامتداد له، ولكن انحسار الثورة شيئاً فشيئاً، وربما بدرجة متسارعة وإن كان مألوفاً في الثورات، إلا أنه يدل على خصيصة تمس الأديان هي أن الأديان لديها قابلية للاستغلال، وإن قابليتها لذلك تشبه قابلية البنزين للاشتعال، وهذه الحقيقة تعود إلى أن الأديان تركز على الوجدان الذي يفقد ضوابط العقل، وأنها تعتمد في جزء كبير على الوحي الذي يتمثل في الكتب السماوية، وأقوال الرسل، ومع أن القرآن قد حفظ بكلماته عبر الدهور، ولعله الكتاب السماوي الوحيد الذي ظفر بهذه الصفة، فإن التفسيرات التي ألحقت به شوهته تماماً، كما أن السنة - أي أقوال الرسول ﷺ التي تعد أصلاً ثانياً بعد القرآن - قد دخلها عدد لا حصر له من الأحاديث الموضوعية، لأنها لم تدون إلا بعد مرور مائة عام على الهجرة وأفسح هذا المجال لعملية الوضع التي شوهت بدورها السنة، وهكذا حاق بالإسلام بما حاق لبقية الأديان.

لقد عالجتنا في كتابنا "تنوير القرآن" قوي التحول التي دفعت الإسلام من الثورية إلى الحفاظ، وكان جانب من هذه القوى يعود إلى التطورات التي رافقت الإسلام فمثلاً نجاح الفتوح الإسلامية دفع إلى الجمهور الإسلامي بملايين من "الموالي" من الفرس، والروم والمصريين والهنود.. إلخ، ممن آمن بالإسلام لما لمس من بساطته ومساواته وعدالته، ولكن هذا لا يمنع من أنهم حملوا عن آبائهم واجدادهم تراث حضارات فارسية أو رومية أو هندية غريبة عن الإسلام، وكان هذا التراث يسري في الدم؛ لأن الوراثة تنسحب على الحركات والسكنات والأفكار كما تنسحب على الأجسام والألوان - وتؤثر في طريقة فهم الأشياء وتكييفها، وما كان الموالي يستطيعون - لو أرادوا - التحرر منها خاصة، وأن الأجيال الأولى لم تقطع علاقتها بجذورها فاحتفظت بلغاتها

الأصلية، ولعلها أورتتها أبناءها وهؤلاء إلى أبنائهم قبل أن تتقطع العلاقة بينهم وبينها، واللغة قناة تنقل الفكر في النفس، ولا بد أن هذه اللغات نقلت إلى عالم الفكر الإسلامي مضامين عديدة جديدة عليه، وبالنسبة للموضوع الذي نحن بصدده فيكاد يكون أثرها الأعظم هو في صف الحفاظ وليس في صف "الثورة" فلم يحضروا عهد ثورة الإسلام، أو يشتركوا فيها، وقد جاءوا مع الفتوح، التي بلغت أوجها في العهد الأموي ثم العباسي، وكانت طريقتهم للظهور في العهد والنظام تقوم على الاندماج فيه وليس الثورة عليه.

لهذا كان من الطبيعي أن تُستبعد المضامين القرآنية ويحل محلها مضامين من آثار الحضارات السابقة التي تقوم على الحفاظ ومقتضيات الملك، ولم يعدم الذين ذهبوا هذا المذهب آيات من القرآن يمكن أن يحملوها بما ذهبوا إليه.

وكأن هذا لم يكن كافياً، إن حركة الترجمة التي بلغت أوجها في عهد المأمون أفسح المجال لظهور طرائق في التفكير لم تكن معهودة لدى العرب، كما سمحت بظهور حركة الوضع فيما يشبه الوباء في الأحاديث "ليس فحسب انساقاً مع الأوضاع أو الضرورات السياسية"، بل وكنوع من الدفاع عن الإسلام في مواجهة المذاهب كما فعل "الوضاع الصالحون" في وضع أحاديث عن فضائل السور القرآنية والأدعية وغيرها..

وعملية وضع الأحاديث ليست إلا جزءاً من عملية أكبر وأقدم منها بكثير هي الكيد للإسلام بالدس وإفساد العقيدة بعد أن عجز أعداؤه عن هزيمته، وقد بدأت هذه العملية بمجرد قيام الإسلام، وفي عهد الرسول ﷺ، قام بها فريق من المنافقين ومجموعة من اليهود، وكان من وسائلهم نشر الشائعات، وتوجيه أسئلة معجزة للرسول، والإيمان بالإسلام نهراً والكفر به ليلاً، وأخيراً دس أحاديث وروايات لا أصل لها ونسبتها إلى بعض الصحابة واللغو في القرآن: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ (فصلت: ٢٦).

وقد يجوز لنا أن نتساءل: كم طفلاً من أطفال بني قريظة لم يكن قد بلغ الحلم، وعاش بين المسلمين؟ وكم امرأة منهم سبيت ودخلت البيت المسلم، ولعلها قد ولدت وربت وليدها على بغض الإسلام؟ وليس هذا إلا حالة واحدة من حالات الكيد للإسلام بمجرد ظهوره.

وعندما نعلم أن اليهود – وبالذات يهود بني قريظة – حاولوا التأثير على عمر بن الخطاب فستكون لدينا فكرة عن مدى ما حاولوه، إذ دفع أحدهم إليه بصحيفة من أخبارهم يقرأها، وقبل ذلك عمر بن الخطاب بدافع الفضول والتعرف على فكرهم، وعندما ذكر ذلك للرسول غضب غضباً شديداً ونهى عمر عن ذلك.

وفي موقع اليرموك ضم المحدث الدقيق والذي يُعد من أوثق الرواة في الحديث عبد الله بن عمرو بن العاص حمل زاملتين (ناقتين) من أحاديث أهل الكتاب، ولسنا نعلم على وجه التحقيق هل اختلطت هذه الأحاديث بأحاديث صحيفته القديمة التي كان يسميها الصادقة أم لا..؟ ولكن السيدة عائشة عندما علمت بذلك تطرق إليها الشك، ولم تعد تأخذ حديثه مأخذ التسليم.

لعل هذه العوامل سهلت عملية التحول من الخلافة الراشدة إلى الملك العضوض، الذي بدوره دفع العملية أكثر فأكثر مستثمراً قابلية الدين للاستغلال حتى انتهى بأن أصبح الدين أداة استعباد للجماهير بدلاً من أن يكون أداة تحرير – كما كان – وقت نزول الأديان..

ما نريد أن ننتهي إليه هو لأنه بتأثير قوى عديدة حدثت عملية تحول تدريجية انتهت بنقلة — تكاد تكون نوعية — جردت القرآن الكريم من مضامينه الثورية، ومع أن هذا لم يكن مقصوداً على وجه التعيين، من المفسرين والفهاء والمحدثين الذين مارسوا هذه العملية وأحلوا محلها مضامين تدعم الحفاظ، لا أنها انتهت إلى هذه النهاية لأنها كانت حكم العصر ومقتضى التطور..

وأخذت هذه العملية التدريجية الطويلة شكل:

- (١) تفسير القرآن الكريم تفسيراً يجعله كتاب قصص وحكايات، ومعلومات وليس رسالة هداية وثورة.
 - (٢) إثبات المنهج التقليدي النقلي على المنهج التحرري القرآني، وتسخير السنة لتبرير ذلك مما شل ملكة التفكير، خاصة بعد إغلاق باب الاجتهاد.
 - (٣) إقحام مضامين لاهوتية أفسدت عقيدة الله وشقت وحدة الأمة وأدت - فيما أدت إليه - إلى ظهور التصوف، والمذاهب والفرق وغيره من الاتجاهات.
- وقد عالجتنا في كتاب "تثوير القرآن" كل نقطة من هذه النقاط بتفصيل يضيق عن مجال الفصل.

* * *

إنه لمن الواضح أن هذه العوامل الكارثية التي كان بعضها يعود إلى عوامل تاريخية، وبعضها يعود إلى قابلية الدين (بما في ذلك الإسلام) للاستغلال قد طوت الطابع التحريري الذي أخذه الإسلام، وأعطته طابعاً مضاداً يستعبد الجماهير باسم الإسلام.

نقول: إن هذه النهاية المأساوية التي لا تعني عجز الأديان والفسل في مهمتها، ولا استحالة قيام الأديان بدورها التحريري، لأن جزءاً من هذه العوامل كان تاريخياً لا يتكرر في العصر الحديث (وإن لم يمنع من ظهور عامل تاريخي آخر له الطبيعة المدمرة نفسها) وأن علمنا بكيفية تطرق الفساد إلى الدين، يحول دون تكراره، ويمكننا من مجابهته وأن استغلال الدين الذي كان ممكناً في العصور القديمة لما أحاط بهذه العصور من جهالة وانغلاق يصعب اليوم لانتقاء الجهالة والانغلاق، وأن علمنا بالثغرات التي في طبيعة الأديان يمكننا من سدها.. وأخيراً فليس هناك بديل - لأننا كما سبق وأوضحنا - لا نستطيع تقليد أوروبا لاختلاف الجذور، وبدلاً من اليأس أو البحث عن بديل فالأولى هو أن نستبعد كل الغشوات التي طمست المضامين الثورية، وأن نبرز هذه المضامين وأن نحملها بما لدينا من معارف العصر.

كان الرأي الغالب على الإسلاميين جميعاً أن السلف الصالح ليس مما يطمع في البلوغ شأنهم في العلم والثقة والورع، وأن الصحابة هم أعلم الناس برسول الله وأحق الناس بالرواية عنه، ولكن هذا كله لا ينفي أن يعيش في العصر الحاضر من هم أقدر من السابقين - سلفاً و صحابة - على فهم الإسلام وإدراك أسرار وأهدافه التي لم تسمح العصور القديمة لا بإدراكها ولا بتحقيقها، وللصحابة والسلف فضائلهم دون ريب ولكن الحقيقة أعلى من الجميع، ولا يدرك الحق بالرجال وإنما يقيّم الرجال بالحق، والحق أن العصر الحديث وضع في أيدي أبنائه من وسائل العلم والمعرفة والبحث والتقصي ما لم يكن الأسلاف يحلمون به، فقد كان الواحد منهم يسافر من المدينة إلى دمشق أو الفسطاط بحثاً عن حديث وكان من المبادئ المعروفة والمقررة أنه ما من أحد من الأئمة قد ألم بحديث رسول الله، وأن سبب الاختلاف بين المذاهب الإسلامية أن إماماً قد ألم بحديث لم يلم به الآخر، وهذه الصورة انتهت تماماً وأصبح هناك أسطوانة توضع في الكمبيوتر فتكشف عن كل حديث رسول الله، وكل ما جاء في الكتب الستة وغيرها، وهذا ما لم يكن يخطر في خيال أحد منهم، وهم لهم فضلهم ولنا فضلنا، وهناك أحاديث عديدة تفضل الذين آمنوا بالرسول ﷺ ولم يروه على الذين آمنوا به بحكم رؤيتهم له، من هنا فإننا يمكن أن لا نقع في الأخطاء التي وقعوا فيها، ويمكن أن ندرك ما كانت ظلمات العصور القديمة لا تسمح به وهذا هو ما تقوم به دعوة الإحياء.

ماذا في إندونيسيا؟*

قد يُظن أن الرؤية المعتمدة للدين هي ما تقدمه المؤسسة الدينية، ولكن المؤسسة الدينية عادة ما تستسلم لعدد من المؤثرات تجعل رؤيتها ذاتية أكثر من موضوعية شكلية أكثر منها جوهرية لهذا قلما تمثل رؤيتها روح الدين وحقيقته.

إندونيسيا هذا الأرخييل الجميل من الجزر التي تبدو وكأنها واحات خضراء غرست في أعماق المحيط الهادر والتي تدفع كل بضع سنوات ثمن هذا الوضع الجغرافي عندما يغضب المحيط فتتعالى أمواجه كالطوفان وتعصف رياحه وتخلف الألوف من القتلى ومن البيوت المدمرة.

شاهدت إندونيسيا لأول مرة عندما دعنتي جمعية نهضة العلماء لحضور مؤتمرها الدولي الثاني ٢٠-٢٢ يونيو ٢٠٠٦م، الرحلة متعبة من القاهرة إلى دبي ومن دبي إلى جاكرتا مرورا بمعظم العواصم الآسيوية التي نقرأ عنها، وما أن خرجت من مطار جاكرتا حتى وجدت من أخذوني إلى فندق "بوربودو" الفاخر الذي يتصدر بابه أسدان ويشغل مساحة كبيرة تسمح له بإيواء عدد كبير من النزلاء وعقد الاجتماعات العامة والخاصة في أبهائه.

ورئيس جمعية العلماء الدكتور الحاج أحمد هاشم موزادي رجل دمث مثقف هادئ متزن واسع الأفق. بعيد كل البعد عن التعصب أو ضيق الأفق تعاونه مجموعة ممتازة من الإداريين الذين أمكنهم الدعوة لهذا المؤتمر الحافل وإدارة شؤونه بنجاح.

ويوم الافتتاح - يوم ٢٠ يونيو كان يتصدر الرئاسة رئيس جمهورية إندونيسيا سيسيلو بود وهنوا، ورئيس وزراء ماليزيا داتو عبد الله أحمد بدوي، والأمير الشرق أردني غازي بن محمد، ورئيس الجمعية الحاج الدكتور أحمد هاشم موزادي، ولم تكن كلماتهم بروتوكولية ولكنها كانت مليئة بالحرارة والإخلاص والأمل في أن يساعد هذا المؤتمر العالم الإسلامي على حل مشاكله وأن يفهم الآخرين بالنوايا الحسنة له ورغبته المخلصة في التعاون البناء.

وجمعية نهضة العلماء التي دعت إلى هذا المؤتمر هي إحدى أكبر جمعيتين في إندونيسيا، والجمعية الأخرى هي "الجمعية المحمدية" وقد لا يصدق القراء العرب أن الأعضاء الذين ينتمون إلى نهضة العلماء ثلاثون مليوناً، وأن أعضاء الجمعية المحمدية أكثر من ذلك، وهم معذرون بالطبع لأن جمعياتنا وأحزابنا لا يتعدى أعضاؤها المئات أو الألوف، أما هناك في إندونيسيا فإن العدد يصعد إلى الملايين.

ووجود جمعيات بهذه المنزلة هي ظاهرة انفردت بها إندونيسيا ولها دلالاتها الكبيرة من ناحية وجود هيئات شعبية لها هذه القواعد الجماهيرية الضخمة، وإمكانية توجيهها نحو الإصلاح واتجاهات نهضة العلماء أكثر مرونة واعتدالا وتمشياً مع ضرورات العصر من الجمعية المحمدية. ولكنهما بصفة عامة بريئتان من

(* نشرت بتاريخ ١٢/٧/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٧٥٩).

الإصابة بداء التعصب أو ضيق الأفق أو العنف، أو حتى ما يسمونه "الإسلام السياسي" مع أنهما لو أرادا ذلك لكانت إندونيسيا قسمة بينهما.

وضم المؤتمر الذي عقد تحت شعار "الإسلام رحمة للعالمين" ثلاثمائة مدعو من ٥٣ دولة من مختلف دول العالم، وضمت متحدثين مسلمين ومسيحيين وبوذيين وهندوسيين، وكانت الكلمات تلقى بالإنجليزية أو العربية مع وجود ترجمة فورية، ويمكن القول أن المندوبين مثلوا العالم الإسلامي تقريبًا فقد حضر من مصر الدكتور أحمد عمر هاشم، وكاتب هذه السطور، وحضر ممثلون للجمعيات الإسلامية في أستراليا وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا وكندا وباكستان وبنجلادش وماليزيا وسنغافورة وكان من بينهم سفراء وأساتذة جامعات وعلماء ومندوبو هيئات.

وانقسم عمل المؤتمر إلى ثلاثة محاور:

الأول : العولمة ومفارقتها ما بين الثراء الفاحش والفقر المدقع.

والثاني: الإسلام ومشكلاته وما يتعرض له في العصر الحديث.

والثالث: العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على العالم الإسلامي.

وترأس كل محور أستاذ متخصص وأعطيت الكلمة لخمس أو ستة بينما فتح النقاش بعد ذلك.

وإذا قدرنا أن المؤتمر كان محكومًا بأن يتسع وقته المحدود لهذه المداولات، وأن نحضر - أيضًا - حفلات العشاء التي أقيمت له، وكذلك الزيارة التي خصص لها يوم خارج أيام المؤتمر للمؤسسة الزراعية "برتانيان بوجوز" شرقي جاكرتا وهي التي تضع السياسة الزراعية لإندونيسيا، وإندونيسيا رغم تقدمها الصناعي دولة زراعية أساسًا، وهذه المؤسسة من المؤسسات الفريدة في نوعها في العالم. نقول: إذا قدرنا هذا علمنا الضغط الذي كان واقعًا على المندوبين ما بين إتمام المداولات والمشاركة في الاحتفالات، ومما سهل هذا أنها كلها باستثناء الرحلة إلى المؤسسة الزراعية كانت في الفندق.

وعقدت اجتماعات ما بين المسؤولين عن المحاور الثلاثة ووضع التوصيات التي قيلت في الجلسة الأخيرة وفتحت بفاصل موسيقي تلاه قراءة قرآنية من قارئ حَسَن الصوت، مجيدة في الإلقاء والتجويد.

وعلى أهمية التوصيات وأنها عنيت بتفاصيل عديدة فإن هذا التعريف السريع بالمؤتمر الثاني للعلماء والمفكرين الإسلاميين الذي عقدته نهضة العلماء يضيق بها وقد كان أبرزها تعيين لجنة متابعة لدراسة البحوث وللاتصال بأصحابها ودراسة أفضل الطرق للوصول إلى حلول عملية.

إن إندونيسيا التي وإن كانت بعيدة جغرافيا عنا إلا إنها قريبة جدًا منا، فمعظم ثقافتها الإسلامية مستحدث من البعثات التي كانت ولا تزال ترسلها إلى الأزهر بالألوف، وقد كان بالأزهر رواق قديم يطلق عليه رواق جاوه - الاسم القديم لإندونيسيا - وشعبها شعب مهذب، فيه هذا الأدب الذي نجده في اليابانيين والصينيين، وعواطفهم مع مصر، وتؤرقهم المشاكل المستعصية للقضية الفلسطينية.

وقمت بزيارة للسفير المصري الأستاذ محمد طه الذي أبلغني أنه اقترح على شركة مصر للطيران فتح خط ما بين القاهرة و جاكرتا. وأن مثل هذا الخط سيكون ناجحًا لأنه سيريح أعدادا كثيرة من عذاب السفر على

مرحلتين، وهناك حجاج إندونيسيين يهتمهم المرور على مصر عند حجهم، فهل تستجيب شركة مصر فتحقق كسبا لها وتوثيقا للعلاقات مع أكبر دولة إسلامية؟ وهل تعطي هذا الاقتراح الأهمية التي تعطيها "لشرم الشيخ" وغيرها من المنتجات التي لا تحقق التواصل بين العالم الإسلامي الذي يعاني مشكلات لا يمكن حلها إلا بتضامنه وتعاونه وتوحيد سياساته وخطته؟

و هل تعني مصر وأصحاب رؤوس الأموال بتشجيع الاستيراد والتصدير مع إندونيسيا؟ وليست هي بالدولة الصغيرة، إنها أعظم سوق استهلاكي في العالم الإسلامي.

هذه آراء للمسؤولين على اختلافهم نرجو ونأمل التفكير فيها.

أيها الفيتو

ما أكثر الجرائم التي ترتكب باسمك^(*)

استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو عند نظر مشروع قرار تقدمت به مجموعة من الدول تدعو إسرائيل إلى عدم استخدام القوة المفرطة وتلجأ إلى المفاوضات، وبذلك قطعت الأمل في إنهاء المجزرة التي تقوم بها إسرائيل، وحق الفيتو أو حق الاعتراض أو الرفض هو حق مقرر لخمسة من أعضاء مجلس الأمن لهم حق العضوية الدائمة يمثلون الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا (الاتحاد السوفيتي) والصين، وقد وضعه مؤسسو الأمم المتحدة الذين كانوا جميعاً حلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد هتلر (ألمانيا) وموسوليني (إيطاليا) واليابان حتى لا تستطيع بقية الأعضاء في مجلس الأمن أن تكون لهم ما للأغلبية في كل الديموقراطيات من حق اتخاذ القرار.

أراد الذين وضعوا نظام الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة للحرب العالمية الثانية، وعندما اتضح انتصار الحلفاء وكانوا - بالدرجة الأولى - الولايات المتحدة و بريطانيا أن يتمتع كل عضو من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن - وهو أقوى أجهزة الأمم المتحدة - بحق نقض أي قرار تتخذه أغلبية المجلس (عشرة أعضاء) حتى لا يمس أي قرار مصالحهم.

وكان هذا المبدأ الذي وصفه الشريكان الرئيسيان في الحرب - وقتئذ - يخالف كل المخالفة لمبادئ الديموقراطية التي أقيمت عليها الأمم المتحدة، وقد وافق الاتحاد السوفيتي الذي كان - وقتئذ - حليفاً للولايات المتحدة وبريطانيا على هذا المبدأ ليحمي مصالحه هو الآخر.

وعلى مدار تاريخ الأمم المتحدة قلما مارسته الدول، وكانت الدولة التي مارسته مراراً وتكراراً عديدة - وفي معظم الحالات بالتحدي لكل الأعضاء الآخرين - هي الولايات المتحدة، وكانت الاعتراضات في معظم الحالات لمصلحة إسرائيل.

ووصل القرف من مواصلة هذه السياسة أن خلع رئيس الاتحاد السوفيتي خروشوف الذي كان حاضراً إحدى الجلسات، حذاه وأخذ يضرب به على المنضدة مراراً وتكراراً.

ولم تخجل أمريكا مرة واحدة وهي تستخدم حق الفيتو لتحمي إسرائيل من عواقب استخدامها القسوة المفرطة بل الوحشية ضد الأبرياء العزل، ضد الأطفال والنساء، وضد تدميرها البيوت على رؤوس أصحابها، وتفجير السيارات بكل من فيها بفكرة أن من بينهم أحداً من "حماس"، لم تخجل الولايات المتحدة من تأييد إسرائيل عندما منعت سيارات الإسعاف من إسعاف الجرحى وتركتهم يموتون بعد أن تنزف دماؤهم لم تخجل وهي ترى إسرائيل وهي تدمر البنية التحتية وترك الناس دون ماء أو نور، بل إنها بتبجح لا مثيل له كانت تكرر أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها. وكان هذا يعطيها الحق في كل الجرائم ويعفيها من كل المسؤوليات.

كان الفيتو هو الحامي - في كل هذه الجرائم - إسرائيل وهو الذي شجعها على مواصلتها

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٩، في جريدة المصري اليوم، العدد (٧٦٦).

أعتقد أن التاريخ لن يغفر لشعب الولايات المتحدة أنه ترك عصابة من القتل ومن منتفعي شركات الأسلحة وكبار الرأسمالية تحكم بلادهم وتضحي بمصلحة الولايات المتحدة في سبيل مصلحة إسرائيل وتخسر احترام العالم بأسره وتتصر الجريمة والعار على الحق والإنصاف.

لقد أن الأوان للعلماء والخبراء في السياسة ليجتوا عن طرق دستورية للحيلولة دون أن يشل هذا الحق الإرادة الدولية، ويملي عليها إملاء رغبة دولة ما، وأن تتحدى هذه الدولة رغبة بقية أعضاء المجلس الأربعة عشر، لا بد من البحث عن مخرج دستوري ينفذ الأمم المتحدة من هذا الحق الطليق، وأعتقد أن الجمعية العامة للأمم المتحدة - والمفروض أنها السلطة العليا - ستؤيد اتخاذ هذا المخرج حتى تحتفظ الأمم المتحدة بكرامتها وحتى لا تستطيع دولة واحدة أن تتحكم في إرادة الهيئة، أعتقد أن هناك أسلوباً للعودة إلى الجمعية العامة عندما يعجز مجلس الأمن، والمطلوب الآن وقفة واحدة تضع حدًا للاستخدام الطليق لهذا الحق أو تضع تحفظات عليه كأن لا يكون بالمخالفة لإرادة أغلبية أعضاء مجلس الأمن أو ألا يتكرر إذا كان بالنسبة لموضوع واحد، أو يوجد استئناف لهذا الفيتو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

والقضية هي ليست قضية حماية إسرائيل وحدها ولكنها قضية مبدأ قضية الديمقراطية التي لا تفتأ أمريكا تتحدث عنها وهي تضرب بها عرض الحائط، إنها قضية كل الدول الصغيرة التي تستبد بشؤونها الدول الكبرى إنها قضية العدالة.. قضية الحق.

كيف تعامل الإسلام مع الضعف البشري (*)

(١ - ٣)

يعترف الإسلام بالضعف البشري، وأن هذا الضعف جزء من الطبيعة البشرية التي جبل الله عليها النفس البشرية ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ (الشمس: ٧ - ١٠)، ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان: ٣)، ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء: ٢٨).

ذلك أن الله تعالى لم يرد للإنسان أن يكون كالملائكة التي خلقت من نور ولا تعرف إلا التهليل والتسبيح، فقد خلقه من صلصال من طين، ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين، فحمل كل ما في الأرض من كثافة، ثم نفخ فيه من روحه فسمما به إلى سماوات الضمير والإرادة ثم أرصد له الشياطين لغوايته وأرسل إليه الرسل لهدايته، فهذا الكائن المعقد الذي يولد قطعة لحم لا تري ولا تسمع.. ثم ينمو فيزحف على أربع.. ثم يقف على قدمين ويشب وتتكامل له الأعضاء كافة حتى يكون شاباً قوياً أو فتاة جميلة، يدفعه الطموح والإرادة وتضغط عليه محدودية الموارد، هذا الكائن لا بد أن يتعرض للمخاطر وليس أمامه إلا أن يدخل مدرسة التجربة والخطأ فيخطئ ويتعلم من خطئه.

لم يستبعد الإسلام الخطأ على الإنسان، بل رآه أمراً طبيعياً، وقد جوز الخطأ على الأنبياء أنفسهم وهم المثل العليا للبشرية في غير ما كلفوا بتبليغه، فقال القرآن عن آدم ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ (طه: ١١٥)، وعن سليمان ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً﴾ (ص: ٣٤)، وقال عن يوسف ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ (يوسف: ٢٤)، وقال عن موسى ﴿وَقَاتَلَتْ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ (طه: ٤٠)، وقال عن ذي النون ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ (الأنبياء: ٨٧)، وقال عن محمد ﷺ ﴿وَوَضَعْنَا عَنَّا وَزْرَكَ * الَّذِي أَنْفَضَ ظَهْرَكَ﴾ (الشرح: ٢-٣)، ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُوكَ عَنِ الَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ لِتَقْتَرِي عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذَا لَا تَأْخُذُوكَ خَلِيلاً * وَلَوْلَا أَنْ تَبَنَّكَ لَقَدْ كُنْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً * إِذَا لَا دَفْعَانَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً﴾ (الإسراء: ٧٣-٧٥)، ونحن لا نجهل ما تذكره كتب التفسير عن هذه الآيات، لكن ظاهر الكلمات والسياق بأبأها، وليس الأنبياء بعد بمعصومين لولا رحمة الله بهم وفضله عليهم، وليس هناك ما هو أصرح من كلمة يوسف ﴿وَالْأَنْصُرُفُ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (يوسف: ٣٣).

يتعامل الإسلام مع هذا الضعف طبقاً لاستراتيجية طويلة تدوم مادام الإنسان ولا تقف إلا عند "الغرفة" أي الدقائق التي قبل الموت عندما تفارق الروح الجسد.

وهذه الاستراتيجية ذات طبيعة إيجابية - حيوية - عملية وقوام هذه الطبيعة ما يمكن أن نسميه "المقاصة" أي مقابلة السيئات بالحسنات ولم يكن مناص من أن تكون هذه هي طبيعة الاستراتيجية الإسلامية، لأنه بعد أن سلم الإسلام بالضعف البشري وأن الإنسان سيقع في خطأ، وسيرتكب ذنباً لا محالة وبحكم طبيعته وخلال سنوات

(*) نشرت بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٧٧٣).

عمره الطويلة، فلم يكن من حل إلا "المقاصة" أي تقديم الحسنات والأعمال الطيبة والخيرة بقدر ما اضطره ضعفه البشري لارتكاب سيئات فتمحوا الحسنات السيئات.

والأساس في هذه المقاصة هو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾، وقول الرسول (واتبع السيئة الحسنة تمحها)، ويصور هذه المقاصة تصويراً رمزياً حديث المفلس الذي صور المفلس يأتي بصلاة وصيام وقد شتم هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فنت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليهم وهذا أكمل تصوير لمضمون المقاصة.

ويفرق الإسلام في هذه المقاصة بين نوعين من الخطأ نوع نسميه الضعف ونوع نسميه الشر، والضعف هو ما يعود إلى الضعف في الطبيعة البشرية وسمته الرئيسية أنه لا يضر أحدًا غير صاحبه، أما الشر فقد لا يكون بالدرجة الأولى نتيجة للضعف وإنما يحدث لقوة الإغراء وضراوة الإغواء، وهو عادة لا يقف عند حد، وإنما يميل للاستشراء، وهو لا يقع على صاحبه وحده وإنما ينسحب على الآخرين فالسرقة شر، والقتل شر وسوء المعاملة شر.

والقسم الأول (الضعف) يكون ذاتي الطبيعة، والقسم الثاني (الشر) له طبيعة اجتماعية بمعنى أنه يقع على آخر، كما أن المقاصة لا تكون كافية في حالة الشر، إذ لا بد من إصلاح ما أفسد كإعادة المسروق أو التعويض عن الخسائر... الخ.

والإسلام رقيق مع القسم الأول (الضعف) ولكنه جاف مع القسم الثاني لأنه يسيئ إلى الآخرين، ولهذا يستخدم الرحمة مع الأول ويستخدم العدل مع الثاني.

كيف تعامل الإسلام مع الضعف البشري (*)

(٢ - ٣)

في المقال السابق رأينا أن الإسلام وضع استراتيجية للتعامل مع الضعف البشري تقوم على المقاصة، أي مقابلة السيئات بالحسنات، وفرقنا بين الضعف والشر وأن الأول ينطبق على صاحبه بينما الثاني يؤثر على الغير.

وقلنا أن الإسلام رقيق مع الضعف، جاف مع الشر يستخدم الرحمة مع الأول ويطبق العدل على الثاني.

نريد الآن أن نوجه النظر إلى نقطة هامة - تلك - هي أن هذه الاستراتيجية الحيوية الإيجابية العملية تختلف تمام الاختلاف - إن لم تتعارض - مع الاستراتيجية التي وضعها الفقهاء للتعامل مع الضعف البشري والتي تقوم على "سد الذريعة"، أي أنها تريد أن تحول بين الإنسان وبين الوقوع في الأخطاء والذنوب بإبعاده عن العوامل التي تؤدي إلى الخطأ والذنوب أو بوضعه في "صوبة" لا يمكن للآثام أن تدخلها، وفاتهم أن الضعف مغروس في النفس الإنسانية نفسها، وباب سد الذريعة باب متسع في الفقه الإسلامي، وبعضهم بناه على أن العبرة بالمأل وأنه يدخل في فقه المأل، بينما ركز آخرون على تحديد مدى المفسدة التي يجب سدها، ولما كان الاتجاه الفقهي بصفة عامة يأخذ بالأحوط ويتوقى عدم وجود ثغرات يسمح منها ظهور المفسدة، فإنهم توسعوا في استخدامها، وكان كل ما جاءوا به من مباحث طويلة قائمة على فقه يعالج التصرفات كما لو كانت أعمالاً ثابتة جامدة، يفصل فيها المنطق الصوري وأنهم تجاهلوا أصولاً في الشريعة لا يسمح بمثل هذا التزيد والتحوط، لأنه يخالف اعتبارات اعتمدها الشريعة، وما قضت به الطوائع من أن التوسع في التحريم يؤدي إلى آثار عكسية، وأن طبيعة المعالجة تتناقض مع الطبيعة الحيوية الديناميكية التفاعلية للسلوك الإنساني وما ينتهي إليه.

والأساس الذي يقوم عليه مبدأ سد الذريعة هو أن كل وسيلة تؤدي إلى حرام يجب تحريمها ويذكرون في دعم مبدأ سد الذريعة الآية ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، ولكن لما كانت دلالة الآية محدودة، فإن الاستخدام الأعظم جاء عن طريق حديث "المرأة عورة" فإذا كانت المرأة عورة، فإن سد الذريعة دون الفتنة بهذه العورة هو حجزها في البيوت داخل أربعة جدران، وإذا خرجت لضرورة يجب أن تخرج كما لو كانت شبحاً، وينسحب هذا على كل المناشط التي يمكن أن تقوم بها، كما يلجأون إلى حديث "الحرام بين والحلال بين وبينهما مثابها لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام... الخ".

وليس من اليسير أن نطرح استشهاداً أقوى كأن يأتي النص القرآني محددًا لما حرم الله، كما جاء في الآية ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، فيكون سد الذريعة افتياتاً عليها، وكذلك حديث الرسول عن أن الحلال ما أحله الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وبينهما عفو فأقبلوا من الله عافيته، ومنها التوجيه النبوي للمؤمنين "إذا نهيتكم عن أمر فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" فهذه كلها ترى في سد الذريعة إفتياتاً على الشريعة.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢، في جريدة المصري اليوم، العدد (٧٨٠).

وقد أثبتت التجارب أن المحاولات التي قامت بها بعض النظم الدينية الحاكمة مسيحية أو إسلامية لاستئصال الشر والفساد من منبعه والحيلولة دون ظهوره باءت بالفشل، وأنها حتى عندما تكتسب نجاحًا ظاهريًا وموقوتًا تدفع ثمنًا باهظًا في وسائل وأساليب تتطلب القمع والتجسس وتؤدي إلى ظهور السوق السوداء، والتهرب، والتحايل وإفساد الضمائر والنفوس لأن هذا الأسلوب يجافي طبيعة المجتمع البشري، وما فيه من ضعف وشهوات وما أَرَادَهُ اللهُ لَهُ من مجابهة بين الحق والباطل.. الخير والشر.. الإرادة والهوى.

وإنما سلك كثير من الدعاة الإسلاميين هذا المسلك لأنهم حصروا أنفسهم في دائرة ضيقة ينظرون منها ويحكمون على الأشياء طبقًا لها، ولو أنهم درسوا المجتمع الإنساني والنفس البشرية دراسة موضوعية شاملة لأدركوا أن الحرمان المحرق لا يقل سوءًا عن الشهوة الجامحة، وأنه يذل النفوس ويوهنها ويوجد فيها ثغرات عديدة يمكن أن تؤتي منها.

وبالطبع فإن من يسلك هذا المسلك لا يمكن أن يفهم العمق الذي تضمنه فهم الإسلام للذنب وأن الوقوع في الذنب لا يخلو من آثار تصب في خانة المصلحة لا المفسدة وهو سر لا يمكن أن يدركه الفقهاء الجامدون والأعراب الجفاة، ولكن الإسلام الذي جاء من عند الله الذي يعلم بما في الإنسان وما توسوس به نفسه وأنه أقرب إليه من حبل الوريد يدرك أن الوقوع في الذنب قد يكون هو نفسه نوعًا من سد الذريعة بمعنى عدم تكرار الذنب، كما أنه يحول دون تسلل عاطفة الزهو بعدم الخطأ على غيره والزهو في حد ذاته من كبائر الذنوب، وأنه من الخير أن يذنب أحد مرة ثم يتوب ويندم على هذا الخطأ، أفضل من أن لا يخطئ أبدًا، وتنازعه نفسه إلى ارتكاب الذنب مرة أخرى، وإن التوبة بحكم أنها ابتهاج صاحبها إلى الله تعالى ورغبته المخلصة في العفو والرضا أعمق أثرًا في الصلاح.

ولهذا جاء الحديث (لو لم تذنبوا لذهب الله بكم وجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر الله لهم)، ومن يتعمق في فهم هذا الحديث يدرك أن من يذنب ويستغفر ويتوب أفضل مما يمكن أن يصل إليه من لم يذنب، فالتوبة المخلصة تدفع للعمل الصالح، والابتعاد عن الشر والإثم، فهذا الحديث يؤدي إلى التطبيق العملي لمبدأ المقاصة رغم أن ظاهره قد لا يوحي بذلك.

كيف نتعامل الإسلام مع الضعف البشري

(٣ - ٣)

حتى الآن لم نتحدث عن تفاعيل ومفردات استراتيجية المقاصة للتعامل مع الضعف البشري. وكقاعدة عامة فإن الإسلام يضع خطأ وسطًا يمثل سلوك المسلم النمطي، ويفترض أن يؤدي ما يوجبه، وأن يتجنب ما ينهي عنه، فعليه أن يصلي الصلوات المفروضة الخمس وأن يؤدي الزكاة وأن يصوم رمضان وأن يحج مرة واحدة إن استطاع إلى ذلك سبيلًا، وعليه أن يتجنب ما أمر الله باجتنابه صراحة كالشرك أو عدم الإيمان بالرسول أو الكتب السماوية أو اليوم الآخر، وأن يتجنب المحرمات في المأكل والمشرب ككشرب الخمر وأكل الخنزير والسلوك فلا يقرب السرقة أو الزنا أو الشهادة الزور وأن يكف يده عن كل صور الأذى للآخرين وأن يعامل الناس بخلق حسن.

المسلم الذي يلتزم بذلك دون أي زيادة لا يكون عليه مأخذ ويكون كالأعرابي الذي عندما عرض الرسول عليه أركان الإسلام تعهد بأدائها دون أن يزيد عليها فقال الرسول " أفلح إن صدق " .

فوق هذا الخط يوجد خط الفضل الذي يبيح لمن يشاء أن يزيد ما يشاء، سواء كان ذلك في القربات أو في أعمال الخير على تفصيل في الأولويات، فما ينفع الناس أفضل عما يقتصر نفعه على نفسه وحده، وينطبق عليهم جميعًا "استبقوا الخيرات" .

وتحت خط القصد يمكن أن يحدث التقصير، وبالطبع فما من مسلم سيجدد أصول العقيدة من إيمان بالله والرسول واليوم الآخر حتى وإن كان المسلم به أن الأغلبية قد لا تعلم تمامًا أعماق وأبعاد هذا الإيمان.

ويمكن أن يحدث تقصير في العبادات (من صلاة أو صيام أو حج)، وطبقًا لمبدأ المقاصة، فإن عليه أن يأتي من الحسنات ما يتكافأ مع حجم التقصير، فإذا كان استسلام لشر فعلية التوبة وإصلاح ما أحدثه هذا الشر.

وقد كاد الفقهاء أن يوثنوا الصلاة ويعتبروا من يقصر فيها كافرًا بقدر تقصيره، والصلاة على أهميتها قربى كبقية القربات، وقد يقدم القرآن عليها الأمر بالمعروف أو الجهاد... الخ، تبعًا لمناسبات معينة، كما وضع تيسيرات عديدة تصل إلى حد الجمع ما بين الظهر والعصر، وما بين المغرب والعشاء إذا تعسر عليه إقامة كل صلاة في وقتها، فقد رخص بذلك الرسول "لكي لا أشق على أمتي"، فإذا حدث تقصير فإن الحسنات تكفر عنه شأن الصلاة في هذا كشأن كل العبادات.

وإذا كان الذنب مقارفة الزنا أو شرب الخمر، فإن هذا أيضًا تسويه المقاصة ومن المسلم به أنه لا يوجد إثم أعظم من رحمة الله "قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا"، وإن استنثت إحدى الآيات الشرك بالله والمفروض أن لا يقع من مسلم.

وتجدر الإشارة إلى أن الناس في معظم الحالات تفهم الله تعالى بالصورة التي في أذهانها عن الملوك والأباطرة، وتجري عملية "إسقاط" نفسية إنسانية على الله، ويجب أن نستبعد هذا تمامًا وأن تكون الصورة التي

في ذهننا عن الله هي التي عرضها القرآن بمقايضة تختلف عن مقاييسنا وخزائنه لا تنفد، ويميل بعض الناس بحكم رواسب قديمة من تاريخ الأديان أو شذوذ في النفس أن يعلي جانب القسوة في حين أن الله هو الرحمة، وعندما أراد الرسول تقريب رحمة الله إلينا قال إنها تعادل مائة مرة رحمة الأم بوليدها، لهذا فإن الله تعالى يكافئ على الحسنة بعشر أمثالها وعلى السيئة بسيئة واحدة، وقد يرتفع عدد العشرة فيصل إلى سبعمائة مرة.

كما يجب أن نذكر أن الله تعالى تجاوز عن كثير من السيئات كرمًا منه ولطفًا كما قال ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَّبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَّ الصَّدَقَ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ (الأحقاف ١٦)، كما أنه قال: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾، فوضح أن اللوم لا يدخل في ما يفترض أن يجتنبه المؤمنون، واللمم قد يكون صغار الذنوب وكما قد يكون مقاربة الذنوب الكبيرة دون أن يتوغل فهذا أيضًا يدخل في باب غفران الله ورحمته.

لا يهيم الإسلام بوجه خاص أن يقترف المسلم ذنبًا، ولكن يهيمه أن تظل حاسة الإيمان مرهفة في نفسه، وأن هذه الحاسة مع اقترافه الخطأ تجعله في حالة استغفار وندم، ومثل هذه الحالة أثنى عند الإسلام من حالة الذي لا يخطئ ولا يحس بحاسة الاستغفار كما أشرنا من قبل، وقد جعل القرآن الكريم الاستغفار حصانة من عذاب الله، كوجود الرسول بين جنبي المسلمين فقال: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، وكما قلنا فإن هذه الأبعاد السيكولوجية هي مما لا يدركه الفقهاء الجفاة الذين لا يعنون إلا بظاهر النفس الإنسانية أما أعماقها فهذا مما لا يخطر لهم ببال.

وهناك أمران أخيران يجب أن نعلمهما:

الأول: أن باب المقاصة مفتوح حتى الغرغرة، أي حتى تفارق الروح صاحبها وقيل هذا يمكن أن يتوب فتمحى عنه كل سيئاته، بل لو اتسع له الأجل لعمل صالحًا، فإن سوءاته تلك مهما تعاضمت تتحول إلى حسنات ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا * إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (الفرقان: ٦٨-٧٠)، وعلى هذا فلا يمكن إصدار حكم قاطع على من ارتكب إثمًا لأن من المحتمل أن يتوب فيمحي هذا المنكر، وقد تضيق معايرنا عن تحمل هذا، فنقضي ونحكم فورًا بمجرد ارتكاب الإثم، وهو أمر مفهوم لأن مقاييسنا لا يمكن أن تتسع وتنفسح وتصبح كمقاييس الله.

ثانيًا: إن الحساب سيكون على مجموع الحسنات ومجموع السيئات وغلبة أحدهما على الآخر، وليس على كل ذنب على حدة لأن ذلك يجافي المبدأ السابق والمحاسبة لا تحدث إلا يوم القيامة، وعلى مجموع عمل الفرد، فإن زادت الحسنات فإلى الجنة وإن زادت السيئات فالنار مصيره، ولكن الحساب لا يكون كحسابنا ولكن بحساب أن الحسنة بعشرة أمثالها أو حتى بسبعمائة ضعف والسيئة لا تحسب إلا واحدة، يضاف إلى هذا ما أشرنا إليه من تجاوز الله تعالى لكثير من الذنوب ولعدم احتساب اللوم.

أعتقد أن ميزانية تحسب الحسنة بعشر أضعافها وفي حالات بسبعمائة ضعف لا يمكن أن توقع ظلمًا على أحد، بل يغلب أن يكون مصير الأغلبية الساحقة الجنة، وأن الإسلام أبعد ما يكون عن القسوة، كما يصور البعض أنه الرحمة التي فوق التصور البشري.

التعددية في الإسلام (*)

(٣ - ١)

ظن بعض الناس أن الإسلام لما كان دين التوحيد، فإن هذا يقتضي أن يكون التوحيد هو صفة المجتمع الإسلامي فلا يوجد إلا إمام (أو زعيم) واحد، وصحافة واحدة، وحزب واحد.. إلخ، وفات هؤلاء أن التوحيد صفة الله تعالى وحده، وأن إثبات وجود الله ووحدانيته في الإسلام يأخذ في الشهادة صيغة "لا إله إلا الله" فهو يفرد الله تعالى بالألوهية وينفيها عما سواه، وهذا التوحيد باعتباره الحقيقة المميزة للإسلام يستلزم التعددية فيما عداه، فما ظنوه يوجب التوحيد في المجتمع والحياة هو في الحقيقة يوجب التعددية، وإلا فإنه يشرك مع الله في الصفة التي يفرد بها وهي أنه الواحد الأحد، وهذا شرك في الصفة المميزة التي يختص بها وحده، ولا يختص بها غيره.

وهذا المبدأ الأصولي هو ما يتفق مع إحدى الخصائص التي يتسم بها الإسلام وهي الحرية والانفتاح والبعد عن الانغلاق، وقد ظهر الإسلام في الصحراء الحرة التي تنطلق فيها الرياح دون عائق من جبال أو سدود، ولم تكن هذه النشأة عبثاً وهي تتفق في أن معجزة الإسلام كانت كتاباً أول كلمة منه "اقرأ" وكأنه بعد أن قرأ الطبيعة على ساحة الصحراء المنبسطة، عاد ليقرأ الوحي الذي نزل على الرسول ﷺ بالإسلام، فإذا كانت معجزة الإسلام كتاباً وليست كإحياء الموتى لعيسى أو انفلاق البحر لموسى، فإن هذا يستتبع درجة لازمة وضرورية من أعمال الفكر ومن تجاوب ملكات النفس مع هذا الكتاب، ولهذا ذهب الكاتب الكبير عباس محمود العقاد إلى أن التفكير فريضة إسلامية، وسمي أحد كتبه بهذا التعبير، ونحن نقول: إن التفكير آلية إسلامية؛ لأنه لا يمكن الإيمان بكتاب إلا عن طريق التفكير فيه، وهذا يستتبع درجة من الحرية والانفتاح وإلا لما أمكن الفهم والافتتاح، وهنا تبرز صفة الحرية، فبداهة لا يمكن الاقتناع - أو بلغة الدين الإيمان - إلا بالتفكير ولا تفكير إلا في حرية، فأن تكون معجزة الإسلام كتاباً يستلزم الحرية أمر يتسق مع نشأته في بيئة الصحراء المتحررة من القيود سواء كان في الطبيعة أو لعدم وجود نظم ملكية عريقة كالتى كانت في مصر وأشور.

وقد يسأل بعض القراء: وما علاقة ذلك بالتعددية؟ فنقول إن الحرية هي أم التعدديات.. فإذا وجدت الحرية.. وجدت التعددية.

على أن الإسلام في حرصه على التعددية لم يكتف بأن يقرر حرية الفكر والاعتقاد، التي ستقود إلى تعدديات عديدة، ولكنه أيضاً قرر مبدأ آخر نجده في صميمه بجانب حرية الفكر والنص عليه صورة من التعددية، هذا المبدأ هو العدل في العمل والعلاقات، أعني العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم، الرأسمالي والعامل، الرجل والمرأة.. إلخ، وبهذا أوجد نوعاً من التوازن ما بين الحرية والعدل.

وقد يندهش بعض قراء آخرين من هذا الحديث لأنهم يحكمون على الإسلام بما يجدونه في المجتمع الإسلامي من تقييد وانغلاق وظلم واستبداد، ويُعد عن الفكر.. إلخ.

ولهم بالطبع الحق في الدهشة، أما ما يحل هذا اللغز فهو أن ما يشاهدونه من إسلام في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ليس في الحقيقة هو إسلام الله والرسول، ولكنه إسلام الفقهاء الذي وضعوه على مدار ألف عام، وقد كان هؤلاء الفقهاء نابغين، ولكنهم كانوا أبناء عصرهم، وقد كان عصرًا مغلقاً ومستبدًا وضحايا

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٩، في جريدة المصري اليوم، العدد (٧٨٧).

محدودية وسائل البحث والفكر قبل ظهور المطبعة وغيرها، فعدت أحكامهم هذه النقائص، أضف إلى هذا ما تعرض له المجتمع الإسلامي من نظم سيئة عوقت طريقه إلى التقدم.

ونحن في هذا البحث نتحدث عن إسلام الله والرسول وليس عن إسلام الفقهاء، وهذا هو سبب مفارقة ما نعرضه، بما يعرضه المجتمع أو حتى المؤسسة الدينية المقررة التي تبلور فكر الفقهاء القدامى.

حرية الفكر.. أم التعددية؟

لنعد إلى موضوعنا الأصلي: التعددية، فقد قلنا: إن الإسلام يؤمن بحرية الفكر والاعتقاد، وأن هذه الحرية هي أم التعددية، أو هي الباب الذي يؤدي إلى التعددية، إن القرآن الكريم يفتح باب حرية الاعتقاد على مصراعيه عندما يقرر: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ (الكهف: ٢٩)، وعندما يرسي المبدأ ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، وعندما يقيد سلطة وصلاحيات الرسول ﷺ فهو ليس حفيظاً على المؤمنين، ولا مسيطراً، ولا حتى وكيلاً، وإنما عليه فحسب أن يبلغ رسالة القرآن، ويدع الناس وما يختارون لأنفسهم، وفي حالات عديدة وجه نظر الرسول ﷺ - ربما بشدة - إلى أن لا يعمل للاستكثار من المؤمنين لأنه خلال حرصه على إيمان بعض سادة قريش أهمل رجلاً فقيراً كفيفاً جاء يسأله عن الإسلام، كما وجهه أن لا يأسى لأن أكثر الناس لا يؤمنون، فعليه أن لا يفرح بكثرة المؤمنين، ولا يحزن لقلة المؤمنين، لأنه لا يملك هو نفسه الهداية، فالهداية من الله.

وتضمنت مجموعة من الآيات نصوصاً تبرز أن قضية الإيمان والكفر، الهدى والضلال إنما هي قضية شخصية فردية لا علاقة لها بالنظام العام ﴿فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ (الإسراء: ١٥)، وهذا أمر منطقي؛ لأن الإيمان مادام ثمرة اقتناع، فلا بد أن يكون أمراً خاصاً شخصياً، أو بالتعبيرات الدائنة "حقاً من حقوق الإنسان" ويستتبع هذا حرية أي واحد في الإيمان، أو عدم الإيمان بدين، وفي التحول من دين إلى دين، لأنه أمر شخصي، ولأنه يتعلق بحرية الفكر، وهذا ما قرره الإسلام عندما قرر "شخصانية" الإيمان أو الكفر وما قرره القرآن عندما ذكر الردة مراراً فلم يوجب عليها عقوبة دنيوية، وهو ما طبقه الرسول ﷺ فقد ارتد في حياته بعض المسلمين فما تعقبهم بعقاب، أما الفقهاء فإنهم رفضوا هذا واصرروا على محاكمة من يرتد عن الإسلام واستتابته، فإن لم يتب، فإنه يقتل.

ونحن نؤكد بكل ثقة وطمأنينة أن هذا يناقض ما جاء في القرآن، وما طبقه الرسول ﷺ.

ولا يقتصر أثر هذه الحرية على قضيتي الإيمان والكفر، ولكنه يفسح المجال داخل فهم الإسلام لعدد من التأويلات والتصرفات طبقاً لما ينتهي إليه الفهم والفكر، ولما كانت القدرة على الفهم واستنباط الحكم متفاوتة بين الناس، فإن هذا سيؤدي إلى ظهور أحكام متفاوتة وهذا لا يزج الإسلام، لأنه يعلم أن "التقوى ها هنا" أي في الصدر والضمير، وأمر الرسول ﷺ أحد صحابته "استفت قلبك.. وإن أفتوك.. وإن أفتوك"، والإسلام لا يريد أن يحمل الناس على حمل واحد، لأنه لو أراد ذلك لما فتح باب الحرية في الفكر على مصراعيه، ولا يضير الإسلام التفاوت في بعض الأحكام لأنه لكل الناس، ولكل العصور، ولأن القضية ليست قضية "حسبة رياضية"، ولكنها فهم وتقدير وعملية اعتبارية. إن هذا الموقف الذي يتقبله الإسلام يزج الفقهاء الذين يريدون أن يحددوا للناس كل صغيرة وكبيرة، وهناك نص للشافعي يقول: ما من تصرف إلا وله حكم إما في القرآن، أو في السنة، أو يستنبطه الفقهاء، وواضح أن هذا كلام رجال يعنون "بتأطير" التصرفات، ولا يعنون بحرية الإفهام وهو يخالف توجيه الرسول ﷺ بأنه ما بين الحلال والبين والحرام الصريح منطقة "عفو" ترك الإسلام للناس التصرف فيها بما ينتهي إليه فهمهم.

التعددية في الإسلام (*)

(٢ - ٣)

التعددية في المجتمع:

هناك نصوص عديدة في القرآن الكريم عن أن الله تعالى خلق كل شيء من "زوجين" سواء في ذلك الإنسان أو الحيوان أو النبات، وأن هذه هي أدنى درجات التعددية لأن القرآن يتحدث عن تعدد الشعوب، والأجناس، واللغات، كما يتحدث عن "الدرجات" التي تتفاوت بتفاوت ما في الناس من استعداد للخير، والإنفاق، والعمل، وهو يرى أن هذا التفاوت والتعدد أمر طبيعي، وهو يقرر مبدأ يطلق عليه "التدافع" وهو صورة من صورة الاستباق في المجتمع الذي قد يطلق عليه "الصراع" ويقرر أنه في طبيعة المجتمع ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة: ٢٥١)، وهي صورة من ديناميكية المجتمع تحتفظ له بالحيوية وتبعده عن أن يكون كبحيرة أسنة فاسدة، والقرآن يعترف بوجود التفاوت الكبير في قوى ومقدرة الناس وفي تقديرهم وأولوياتهم بحكم الطبيعة البشرية وعوامل المجتمع، وأوضح القرآن أن الله تعالى لا يرضن بعبثائه على من يؤثر الدنيا على الآخرة، وأن الله تعالى يقدم عطاءه له، كما يقدم عطاءه لمن يفضل الآخرة على الدنيا، والفرق أو الأول يحرم من ثواب الآخرة، والثاني يناله ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا * مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا * وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ (الإسراء: ١٧ - ١٩).

وهناك بعد أصل كبير للتعددية هو مبدأ البراءة الأصلية، أي أن الأعمال والتصرفات كلها تعتبر حلالاً (أو حرة) ما لم يصدر بتحريمها نص صريح من القرآن، وقالت أحاديث عديدة عن الرسول ﷺ: إن الحلال ما أحله الله في كتابه، والحرام ما نص على حرمة، وبينهما "عفو"، أي منطقة حرة، وإذا عدنا إلى القرآن لوجدنا أن ما حرمه لا يزيد على "الوصايا العشرة" إلا قليلاً، وأن الباقي إنما ينص على حله، أو يدخل في منطقة العفو الحرة، وبالتالي يفتح المجال للتعددية.

وإذا كان مبدأ البراءة الأصلية يفتح الباب أمام التعددية، فإن هناك مبدأ آخر لا يقل أهمية، هذا المبدأ هو ما نص عليه القرآن من أن الرسول ﷺ يعلم المؤمنين "الكتاب" و "الحكمة"، وأن الله تعالى أنزل "الكتاب والحكمة"، ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (البقرة: ١٢٩)، ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٥١)، فأوضح أن الإسلام لا يقتصر على الكتاب وإنما يضم الحكمة، وقد بيّن الرسول ﷺ هذا المعنى عندما قال: "الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها"، والحكمة تضم كل الصالح من التراث الثقافي والمعرفي والحضاري للبشرية كافة، إن الحكمة ليست هي الفلسفة كما ذهب إلى ذلك ابن رشد، وليست هي السنة كما ذهب إلى ذلك الشافعي، إنها ما يسمونه بالإنجليزية Wisdom، وليس هناك ما هو أكثر انفتاحاً من هذا، ووضح الفقيه ابن القيم الجوزية أن الشريعة مبنية على المصلحة والعدل

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٧٩٤).

والعقل فحيث وجدت هذه وجدت الشريعة، وحتى وإن لم ينص عليها، وإذا دخل إلى الشريعة ما يخالفها - بهذه الطريقة أو تلك - فليست من الشريعة، وليس هناك ما هو أكثر " موضوعية " من هذا.

التعددية في الأديان:

تتفق نشأة الإسلام في الصحراء، وأن معجزته كتاباً مما كان له آثار بعيدة في تحقيق التعددية، مع حقيقة أخرى هي أنه خاتمة الأديان، فقد ظهر بعد اليهودية والمسيحية، وكان عليه أن يحدد الموقف منهما، لأنهما - وقد سبقا الإسلام - ما كان يمكن أن يحددا موقفاً منه، ولكنه وقد جاء بعدهما كان عليه أن يقوم بذلك.

وقد حدد الإسلام ذلك بما تتفق مع وقائع التاريخ من ناحية.. ومن طبيعة الإسلام من ناحية أخرى.

فإن الأديان "الإبراهيمية" الثلاثة: اليهودية، والمسيحية، والإسلام، تعود عملياً إلى أب واحد هو إبراهيم الذي ولد في العراق ثم نرح إلى فلسطين، ولما حدثت إحدى المجاعات التي كانت مألوفة هاجر إلى مصر هو وزوجته سارة وأقاما بها فترة قبل أن يعودا، وقد اصطحبت سارة معها جارية مصرية هي "هاجر"، ولما كانت سارة عقيماً وفاتها أوان الإنجاب.. فقد دفعت بجاريته هاجر إلى إبراهيم لتكون زوجته لتنجب منه، وقد كان هذا مألوفاً من قبل، واتبع مع أحفاد إبراهيم من بعده، فأنجبت هاجر إسماعيل وتملكت الغيرة سارة، ولكنها ما كانت لتستطيع شيئاً حتى أراد الله أن يجبر خاطرها، وبشرها بغلام يدعى إسحق، وما كادت سارة تلد إسحاق حتى قالت لإبراهيم: "أبعد هذه المرأة الجارية، لا يشترك ابنها مع ابني في الميراث"، وأطاعها إبراهيم وأخذ هاجر وإسماعيل الرضيع إلى صحراء الحجاز، وتركهما هناك واثقاً أن الله تعالى سيرعاهما، وهكذا فإن الله تعالى فجر ينبوعاً هو زمزم استنقت هاجر منه وابنها، ومع انبثاق الماء جاء بعض العرب الذين تعاونوا مع هاجر حتى شب ابنها، وتزوج منهم ليكون الجد الأعلى لرسول الإسلام.

وهكذا فرغم الشنآن الذي أضمرته "سارة" لهاجر ورغم وصف العهد القديم لإسماعيل بأنه كان: "إنساناً وحشياً يده على كل واحد، ويد كل واحد عليه"، فإن هذا لم يمنع من أن إسماعيل بن إبراهيم وأن الله - في التوراة نفسها - وعد بأن يكون منه أمة كثيرة.

ومرت قرون ظهر فيها بنو إسرائيل (أي يعقوب) بن إسحاق الذي كرر قصة إبراهيم تقريباً فقد تأمر أبناءه على أخيه (غير الشقيق) يوسف الذي كان يحبه أبوه، وباعوه لتجار ذاهبين إلى مصر، ودفعت المجاعة بهم إلى مصر حيث لا قاهم يوسف الذي كان قد ارتقى في بلاط فرعون، وأمرهم بأن يعودوا بأبيهم وأمههم، وهكذا استوطن بنو إسرائيل مصر التي رحبت بهم، ثم ضاقت بهم لما كثر عددهم وسخرهم الفراعنة في أعمالهم، حتى ظهر منهم موسى الذي ألقته أمه في النيل لتلتقطه زوجة فرعون ولتربيه في قصرها، وهكذا نجد أن مصر استضافت يوسف، ثم موسى، وأنها قدمت من قبل أم إسماعيل كما قدمت موسى الذي جعله الله نبياً ورسولاً لبني إسرائيل ليقود معركة تحرير بني إسرائيل والخروج بهم من مصر "بيت العبودية".

ومرت قرون أخرى قبل أن يظهر في بني إسرائيل عيسى المسيح الذي أراد أن يهدي خراف بني إسرائيل الضالة ويقدم للبشرية رسالة المسيحية.

الأنبياء الثلاثة (موسى - عيسى - محمد) هم جميعاً أحفاد إبراهيم، ولذلك قال الرسول ﷺ: إن الأنبياء "أبناء علات" أي أبناء من أب واحد وأمهات متعددة، وقد ظهوروا في هذه المنطقة التي تضم العراق (موطن إبراهيم) والحجاز وفلسطين ومصر، أي في منطقة تتداخل حدودها، وجاءت هذه الديانات جميعها برسالة الإله الواحد، مع اختلاف في تكليف هذا التوحيد، كما تضمن كل منها قيمة رئيسية تعد القسمة المميزة له: فاليهودية قدمت التوحيد، والمسيحية قدمت المحبة، والإسلام قدم العدل.

التعددية في الإسلام (*)

(٣ - ٣)

الأديان الثلاثة نشأت لجد واحد، وفي منطقة واحدة ورسالتها الرئيسية واحدة، ولكن هذه الرؤية كانت من حظ الإسلام الذي جاء آخرها، ومن فرع إسماعيل ليضم ابني إبراهيم، ولهذا فلم يكن غريباً أن يتقبلها الإسلام ؛ فهي من الناحية التاريخية شجرة واحدة، وبيت واحد، وهي في المضمون أصل واحد هو الإيمان بالله، وقد تقبل القرآن الاختلاف فيما بينها في الشرائع فكان لكل أمة شرائعها، أما الدين نفسه فواحد.

وهو ما تفرره الآية ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ اللَّهُ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة: ١٤٨)، إذ تقرر إن للأديان المختلفة شرائعها ومناهجها، وأن الله تعالى لو شاء لجعل الناس أمة واحدة، وتوجه الجميع لأن يستبقوا الخيرات.

وقرر القرآن في آية أخرى أن الله تعالى لو شاء لجعل الناس أمة واحدة، ولكنه لم يشأ، ولهذا فهم لا يزالون يختلفون، وتقرر الآية ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (هود: ١١٨-١١٩).

وذكر القرآن في آيات عديدة الديانات جميعاً، لا على أساس أنها مراحل تاريخية أو أن الإسلام يقضي على وجودها، لأنه لو كان ذلك لما اشترط الإيمان بها على المسلمين، فهو وإن اعترف أنه كان لها صفة تاريخية، إلا أن هذه الصفة لا تنتهي لأن كلاً منها يمثل قيمة لم يركز عليها الإسلام بوجه خاص حتى وإن تضمنها، ومن الخير للبشرية أن توجد هنا القيم بعضها إلى جنب بعض لتحقيق للبشرية الكمال.. وهذه القيم هي - كما ذكرنا - التوحيد والمحبة والعدل.

إن هذا التقرير الذي يبدو - أولاً - فرضاً هو ما يثبتته ويجعله واقعاً موقف الإسلام، وإلا فإن هذا الموقف يكون غير مفهوم.

فالإسلام يشترط على المؤمنين أن يؤمنوا بكل الأنبياء السابقين بدءاً من آدم ومن ذكرهم القرآن بالاسم مثل نوح وإدريس وإبراهيم وموسى وعيسى وإسحاق ويعقوب والأسباط.. إلخ، ويضيف ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ (البقرة: ١٣٦)، فضلاً عن أنبياء آخرين لم يذكرهم القرآن ثم هو يقرر لدياناتهم حق الوجود والمعاشة، ومن أغرب ما جاء به الإسلام وأكثرها في تأييد التعددية، وأنها واقعة حتمًا، وأن الحل هو قبولها والتعايش معها آية الكافرين التي تقرر أن الكافرين لن يؤمنوا بالإسلام، وأن المسلمين لن يؤمنوا بما يؤمن به الكافرون، ولهذا يكون للكافرين دينهم وللمسلمين دينهم ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون: ٦).

وقد يستشعر البعض حساسية من تعبير الكافرين، ولكن تحقيق هذه النقطة توضح أن القرآن كان لازماً أن يلوذ بها حتى يصف كل المجموعات التي ترفض الإيمان بالإسلام من يهود أو مسيحيين أو صابئين أو بوذيين.. إلخ، وما كان القرآن ليستطيع أن يعددهما فضلاً عن أن الأديان لها تعبيراتها وقديماً قالوا: "لا مشاحة في الاصطلاح".

(*) نشرت بتاريخ ٢٣/٨/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٠١).

ووجه القرآن المسلمين أن ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ (المائدة: ١٠٥)، ونهى القرآن اليهود أن يفخروا على المسيحيين وأن يفخر المسيحيون على اليهود ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ﴾ (البقرة: ١١٣)، وأن لا يجادل المسلمون أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن وأن يقولوا: ﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَالْهَذَا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٦).

وهناك آيات تقرر أن الذين آمنوا واليهود والصابئين (وهم نحلة ما بين المسيحيين واليهود)، والنصارى الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر ويعملون صالحاً لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴿وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة: ٦٢)، وهذا نص صريح على حق هذه الفئات جميعاً في رحمة الله ورعايته، وأنه لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون.

وهناك آية تضم إلى هؤلاء فئات أخرى وتقرر أن الله تعالى هو الذي يحكم بينهم، وهذه هي الآية التي تضم المسلمين واليهود والنصارى والصابئين والمجوس والذين أشركوا فهؤلاء جميعاً يفصل الله تعالى بينهم يوم القيامة ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (الحج: ١٧).

وجعل القرآن العلاقة بين المسلمين وأصحاب الديانات الأخرى الذين لا يقاتلون المسلمين ولا يخرجونهم من ديارهم تقوم على البر والقسط ﴿لَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُفَاقِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (المتحنة: ٨)، واستخدم القرآن كلمة "البر" التي يستخدمها عادة في العلاقات ما بين أفراد الأسرة الواحدة كبر الولد بوالديه أو بر الوالدين بأبنائهما.

* * *

ويذكر هنا أن الرسول ﷺ عندما قدم المدينة حرر وثيقة مكتوبة جمعت ما بين الأنصار - وهم سكان المدينة الأصليين - والمهاجرين - وهم الذين قدموا فراراً من اضطهاد المكيين لهم - واليهود - الذين كان بينهم وبين الأنصار تحالف - واعتبرت الوثيقة أن هذه المجموعات الثلاثة "أمة واحدة دون الناس" للمسلمين دينهم ولليهود دينهم، وأنهم يتكافلون بالمعروف فيما بينهم، أي أن الرسول ﷺ أعطى حق المواطنة - كما نقول الآن - للجميع رغم اختلاف دينهم، ويمكن أن تكون هذه الوثيقة من أقدم الوثائق في تقرير حق المواطنة رغم اختلاف الأديان، ومما يزيد في أهميتها أن الذي وضعها هو رسول أحد هذه الأديان.

* * *

كثيراً ما تثار - في هذا الصدد - شبهة القتال وأن الإسلام انتشر بالسيف، وأنه لا يتقبل ديناً آخر، وهذه شبهة لا أساس لها من الصحة، وقد راجعت في كتابي "الجهاد" كل الآيات التي وردت عن القتال في المصحف من أول سورة حتى آخرها آية آية، ووجدت أنها كلها إنما تقيم القتال لحماية حرية العقيدة أو بتعبير القرآن ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٣)، أي فتنة المسلمين عن دينهم، وأن قوانين الحرب الإسلامية تميزت برحمتها وفي ملاحظتها عدم المساس بغير المقاتلين من نساء أو أطفال أو مسنين أو رهبان.. وعدم المساس بثروات البلاد المفتوحة فلا يقطعوا شجراً ولا يهدموا بيتاً، ولا يغتصبوا طعاماً إلا بثمنه، وأنه لا تنتشب الحرب إلا بعد إعلان سابق، هذه كلها من المبادئ المقررة في القرآن الكريم والأحاديث وعمل الخلفاء الراشدين الذين تعتبر أعمالهم مما يحتج به في الإسلام، وأي مقارنة لها بما جاء في العهد القديم من توصية ليوشع بأن يضرب بالسيف كل رجال المدينة التي يفتحها واستعباد النساء والأطفال والاستحواذ على كل الممتلكات، وكذلك ما قامت به البابوية

من تجنيد المسيحيين في حرب صليبية ضد المسلمين وما اقترفه الصليبيون من مجازر خاصة بالنسبة للحملة الأولى التي فتحت بيت المقدس، وما قام به الكهنة في إسبانيا من تأسيس محاكم التفتيش للمسلمين، وما مورس فيها من تعذيب ومواكب الذين يساقون للمحرقة التي استمرت حتى عام ١٨١٣م عندما أوقفها نابليون لما دخل إسبانيا رغم أن تسوية التسليم كانت تنص على تركهم أحراراً في عقيدتهم، والتصفية لكل المسلمين والقضاء على ثمانية قرون من حضارة زاهرة كأن لم تكن.

نقول: أن مثل هذه المقارنة تبرز براءة الإسلام من أمثال هذه الممارسات الشائنة.

ولعل الدليل العملي الناطق بسماحة الإسلام وتقبله التعددية أنه منذ الفتح الإسلامي الأول حتى الآن تعيش جاليات مسيحية ويهودية متمتعة بالحماية والرعاية في ظل نظام "الملة"، بينما قضت أوروبا على كل المجموعات ذات الدين المخالف لدين الملك، حتى ما بين الفرق المسيحية المختلفة من كاثوليك وبروسنت لا تزال بقاياها تعيش حتى الآن في إيرلندا.

* * *

من هذا العرض يتضح ان الإسلام يقر التعددية خاصة التعددية بين الأديان، وأنه يرى هذا هو الوضع الذي أراده الله تعالى، أي أنه الوضع الطبيعي المقرر.

الضبعة (*)

قضية لابد أن تناقش بصراحة

كنت قد قرأت في جريدة الدستور العدد الصادر في ١٤ أغسطس سنة ٢٠٠٦م مقالاً بعنوان "سؤال خارج المقرر: بعثوا الحلم النووي بكام؟" .. يتحدث فيه عن صفقة بيع لأراضي منطقة سيدي عبد الرحمن ليتبارى المتحدثون في تجميل الصفقة والشفافية التي اتسمت بها جلسة بيع ٦ ملايين و ٢٠٠ متر مربع عند الكيلو ١٢٥ بامتداد الشاطئ بطول ٧ كيلومترات، ليؤكد بعدها وزير الاستثمار د. محمود محيي الدين أن الحكومة ماضية في بيع المنطقة (بحالها) بطول ٦٥ كيلومتراً وبعمق ٦ كيلومترات بهدف تنمية الساحل الشمالي سياحياً.

ويستطرد الكاتب.. ونسى السادة المتحدثون أن المشروع بهذا الشكل دمر موقع محطة "الضبعة النووية"، وقضي على الشروط الواجب توافرها عند إقامة المفاعلات النووية، فالمحطة الموجودة عند الكيلو ١٥٦ طريق الإسكندرية/مطروح التي استمرت الدراسات بها لأكثر من ٢٤ عاماً منذ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨١ بإنشائها لتبدأ الأبحاث والدراسات التي تكلفت ما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه تمت خلالها دراسة كافة النواحي البيئية والثروة الحيوانية والأسماك بهدف توفير الكهرباء والمياه وموارد البناء، كذلك دراسة كافة العوامل البيئية التي جعلت موقع الضبعة هو الوحيد الذي يصلح لإقامة المفاعلات النووية، خاصة أن مدخل التبريد للمفاعل النووي والذي يأخذ مياهاً من البحر مباشرة يوجد عند الكيلو ١٥٧ ومخرج القناة عند الكيلو ١٧٤ شرق الموقع ليصل طول المحطة إلى ١٥ كيلومتراً شرقاً بعمق ثلاثة كيلومترات، بالإضافة إلى ثلاثة كيلومترات أخرى يجب أن تكون خالية من السكان، إلى جانب ترك حوالي خمسة كيلومترات لإنشاء سفن النفايات منخفضة الإشعاع، وهو الأمر الذي يستلزم سوراً بطول ٢٢ كيلومتراً موجوداً فعلياً ويحيط بقطعة الأرض المخصصة لبناء المحطة.

وقد وقع اختيار موقع الضبعة سنة ١٩٨٠م بعد دراسة ١١ موقعاً مرشحاً ليقع الاختيار عليها، ويتم عمل الأبحاث خاصة أن الموقع يستوفي كافة شروط الأمان التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليأتي عام ١٩٨٣م، وتطرح الهيئة مناقصة دولية لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء بقدرة ١٠٠٠ ميغاوات، ليبدأ تحليل العطاءات عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥م.

عند قراءة هذا الكلام تملكتني ثورة عارمة، وبدأت أكتب مقالاً حامياً تحت عنوان " خيانة.. خيانة.. خيانة "، ولكن أحد الأصدقاء تكلم معي عن الموضوع وأعطاني صورة مختلفة، وأكد أن هناك عشرات المواقع التي يمكن عليها بناء مفاعلات نووية، فإذا كان الاستحواذ على الضبعة لمشروع سياحي سيحقق الملايين فإن جزءاً من هذه الملايين يمكن أن يستثمر في إقامة المفاعل النووي.

والحق إن كلامه لم يقنعني تماماً، ثم ظهر بعد هذا أن جريدة العربي كانت قد كتبت عن هذا الموضوع قبل الدستور في العدد الصادر في ٩ أغسطس ٢٠٠٦م وهناك " مانشيت " في الصفحة الأولى: الحكومة باعت مستقبل مصر حرمان الأجيال القادمة من حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية.. بعد مشروع سيدي عبد الرحمن

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٠٨)، وانظر أيضاً مقالات عن الضبعة في أعداد مقبلة.

السياسي تبخر أمل مصر في إقامة مفاعلات نووية إلى الأبد، وزراء أمانة السياسات حققوا هدفاً مشتركاً لأمريكا وإسرائيل منذ الستينيات

وكتب الأستاذ منصور عبد الغني كلمة ردد فيها ما جاء في كلمة الدستور، وفي العدد التالي بتاريخ ١٦/٨/٢٠٠٦م رد المهندس محمد منير حامد المهندس المقيم لمشروع المحطة النووية بالضبعة بأن الكاتب خلط ما بين مشروع سيدي عبد الرحمن وبين المشروع السياحي المملوك لشركة إيجوث والتي يقع بها فندق سيدي عبد الرحمن، ومشروع قومي آخر على بعد ٣٢ كيلومتر هو المحطة النووية بالضبعة الذي تم تخصيص موضعه بقرار جمهوري عام ١٩٨١م، وبين مشروع الضبعة الذي يبعد ٣٢ كيلومتر، وذهب إلى أن هذه المسافة تحمي المشروع.

وجاء بالتحقيق " .. مشروع سيدي عبد الرحمن وفقاً لما خطت له الحكومة دمر موقع المحطة النووية بالضبعة وقضي على الشروط الواجبة عند إقامة المفاعلات النووية بالإضافة إلى استقطاع جزء كبير من أرض المحطة "، والحقيقة أن اختيار الموقع ومساحته وحدوده قد جاء طبقاً للمعايير العالمية والتي لا تمنع بالتأكيد إقامة مشروع سياحي على بعد ٣٢ كيلومتر من المحطة النووية، بل إنه توجد في المسافة بين مشروع سيدي عبد الرحمن السياحي ومشروع المحطة النووية بالضبعة عدة مشروعات سياحية كبيرة أذكر منها: قرية هاسيندس، ومنتجع خليج غزالة السياحي، والأخير يقع على بعد نحو ثلاثة كيلومترات من السور الشرقي للموقع، أي نحو عشرة كيلومترات من المكان المحدد لإنشاء المحطة النووية.

لقد مرت شعوب العالم بفترات استسلم حكامها لإرادة الأجانب، فهبت شعوبها ودمرت ما اعتزموا تدميرًا، حدث ذلك في إيران عندما أعطى الشاه شركة أجنبية حق احتكار التبناك فهب الشعب، وكتب السيد جمال الدين الأفغاني رسالة يستصرخ بها الإمام الشيرازي المفتي الأعظم فأصدر فتوى بتحريم التبناك، وطبق الشعب، حتى أنه عندما طلب الشاه "الشيخة"، قالوا له: لقد حرمها المفتي الأعظم، فأسقط في يده وألغى قراره المشؤم وعوض الشركة.

وفي مصر، في أيام السادات، أراد أنصار الهنك والرنك أن يقيموا في هضبة الأهرام فندقاً ومرقماً.. إلخ، ونجحوا في استخلاص القرار، فهب الشعب وقامت السيدة نعمات أحمد فؤاد بدور كبير في هذه الحملة، فتراجعت السلطات وألغت الترخيص.

نريد أن نعلم من جهات مسؤولة بكل صراحة الرد على النقطتين التاليتين:

أولاً : مدى مساس أي مشروع سياحي يقام بمشروع الضبعة.

ثانياً: نية الحكومة، فإن فكرة الاعتماد على الغاز الطبيعي هي فكرة خرقاء لا تضع في ترتيبها المستقبل.

فضلاً عن أن توليد الطاقة النووية يجعلنا ممارسين لفنية العمل النووي الذي قد نكون في حاجة إليه لما هو أكثر من توليد الطاقة، "وكل لبيب بالإشارة يفهم"، وهل فات الحكومة أن إيران - وهي ثالث أو رابع دولة في العالم مصدرة للنفط - تكافح كفاً شديداً مع كل القوى الدولية لبناء مفاعل نووي يستخدم لأغراض سلمية؟ فكيف تفعل إيران هذا.. ولا نفكر فيه رغم أن مواردنا من البترول محدودة للغاية، ولن نستطيع الوفاء بحاجاتنا في المستقبل؟

هل أصاب الفقهاء

عندما جعلوا التدخين مبطلاً للصيام؟؟ (*)

(هذه هي أولى مقالتيين ذهبنا بهما إلى أن تدخين السجائر ليس مفطراً في رمضان بالضرورة، أو من الناحية الشرعية).

الشائع والمنتشر أن التدخين يبطل الصيام، ومن دخن سيجارة واحدة، أو حتى أخذ نفساً اعتبر مفطراً. الغريب أن هذا الحكم وصل إلى حد الإجماع الذي لا يسأل عنه، كأنه بديهية، وأعتقد أن المسئول عن ذلك هو التعبير العامي الشائع عن "شرب السجائر"، وبديهي أنه مادام شرب فإنه يبطل الصيام. ولكن هذا التبرير - الذي يبدو بديهيًا - هو مما لا يصلح في الفقه، فمتى كانت الأحكام تقوم على تعبيرات عامة؟، والتعبير نفسه غير سليم، ولا يشفع له الانتشار والشيوع لأن الدخان لا يشرب، ولكن يستنشق لأنه ليس سائلاً.

مع هذا فيبدو أن هذا السبب هو عدم إشارة الكتب والمراجع الحديثة عن مبرر تحريم تدخين الدخان، فقد جاز الأمر على العلماء، كما جاز على العامة. وقد جاء اليوم الذي نحقق فيه هذه القضية.

نحن لا نجد بالطبع لا في القرآن الكريم، ولا في السنة، ولا في المراجع التي كتبت في القرون الهجرية الثلاثة أي إشارة إلى تدخين، وهذا أمر مسلم به بالطبع لأن التدخين إنما ظهر بعد نزول الرسالة بأكثر من ألف عام، فلا يمكن أن نردها نحن الآن.

وجاءت النصوص مقصورة على الأركان الثلاثة: الامتناع عن الأكل، والشرب، والمخالطة الجنسية. والصيام شعيرة من شعائر العبادة، والعبادة لها طبيعة خاصة أشار إليها الفقهاء وتحدث عنها ابن تيمية فقال: "إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان: عبادات يصلح بها دينهم، وعبادات يحتاجون إليها في دنياهم...."، فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله أو أحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع.

أما "العبادات" فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه، والأصل فيها عدم الحظر، فلا يحظر منها إلا ما حظره الله سبحانه وتعالى، وذلك لأن الأمر والنهي هما شرع الله، "والعبادة" لا بد أن تكون مأموراً بها، فما لم يثبت أنه مأمور به كيف يحكم عليه بأنه محظور؟

ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون: إن الأصل في العبادات التوقيف، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله، وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى: ﴿لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١)، والعبادات الأصل فيها العفو، فلا يحظر منها إلا ما حرمه الله، وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْنَاهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ (يونس: ٥٩).

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨١٥)، وانظر المقالة الثانية ص ٧٦.

ومرة أخرى.. إن أصل الإباحة لا يقتصر على الأشياء والأعيان، بل يشمل الأفعال والتصرفات التي ليست من أمور العبادة، وهي التي نسميها العادات أو المعاملات، فالأصل فيها عدم التحريم، وعدم التقيد إلا بما حرمه الشارع وألزم به، وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام: ١١٩) عام في الأشياء والأفعال.

ولوحظ أن القرآن يندد بكل من يحرم أو يحلل من تلقاء نفسه:

- ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (المائدة: ١٠٣)
- ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْتُ حَجْرًا لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بَزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ * وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَّهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ * قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (الأنعام: ١٣٨-١٤٠).
- ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نَفَصَّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٢).
- ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (النحل: ١١٦).
- ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس: ٥٩).

ويشتد هذا عندما يكون بتحريم ما لم يحرمه الله، لما في هذا من العنت والضيق بالناس.

وجاءت السنة النبوية مؤكدة هذا المعنى فقال الرسول: "ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن ليس شيئاً"، وقال في صيغة أخرى: "الحلال ما أحله الله في كتابه، والحرام ما حرم في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا لكم".

ومرة ثالثة: "إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان، فلا تبحثوا عنها".

وقال: "إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم لأجل مساءلته".

هذه الآيات والأحاديث تعبر أصدق تعبير عن مسلك الإسلام تجاه تحريم ما لم يرد بشأنه نص صريح في القرآن، وإن السكوت عما سوى ذلك لا يعني نسياناً وإنما "رحمة بكم"، ولهذا يفترض أن لا يستدرك.

ولكن منهج الفقهاء غير ذلك وهم يريدون دائماً الأحكام الجامعة المانعة، ويحرصون على أن لا تفلت منها فلتة، وعندما أرادوا أن يقعدوا الأكل والشرب "باعتبارهما ما جاء النص عليه"، قالوا: "وصول عين يمكن التحرز منها إلى جوف الصائم من منفذ مفتوح انفتاحاً ظاهراً يحس مع العمد، والعلم بالتحريم والاختيار".

فقولهم (وصول عين) خرج به وصول أثر، فلا يضر وصول الرائحة بالشم إلى الدماغ، ولا وصول الطعم بالذوق إلى الحلق من غير وصول عين من المذوق.. وقولهم: (يمكن التحرز عنها) معناها: "يمكن تجنبها والابتعاد عنها، وخرج به العين التي لا يستطيع تجنبها، ولا البعد عنها، فلا يضر دخولها الجوف، ولا تبطل الصوم، منها غبار الطريق، وغريلة الدقيق، والذباب، والبعوض، فإذا دخل شيء منها جوف الصائم فلا يبطل صومه لعسر التحرز عنها" (كتاب الصيام للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٤٩).

أقول: إن هذا التعريف لا ينطبق على الدخان لأنه ليس "عيناً" فهو هواء، وهو يمتزج بالهواء الذي لا بد وأن يستنشقه الإنسان فلا يمكن الاحتراز منه، فضلاً عن أنهم تقبلوا دخول الرائحة بالشم إلى الدماغ.. (وهل يفعل المدخن إلا هذا)؟؟.. أو الطعم بالذوق إلى الحلق، أما العلم بالتحريم والاختيار، فلا يوجد تحريم سابق، ولا يعتمد تحريم الفقهاء على تحريم سابق لأنه - كما ذكرنا - لا يوجد في كتاب أو سنة أو مرجع قديم.

على أنني لا أريد أن أدخل في مساجلة مع العلماء لأن هذا يخالف منهجي، ولكني أقول: إن صدور تحريم يسري على الملايين دون الاستناد على نص صريح من قرآن وسنة، ولكن على أساس الاجتهاد الذي يجعل حكمهم قابلاً للخطأ، فضلاً عن أن هذا جاء في أمر عبادي يكون الوضع الأمثل هو التوقيف، فلا زيادة ولا نقصان، كما أنه يخالف روح الإسلام الذي يؤثر التيسير ويعزف عن التعسير والتضييق الذي يوقع الدين في حرج، وقد يجاوز إطار الطاقة والوسع.

ونرى أنه حكم بني على اجتهاد بشري في استخلاص الحكم دون وجود نص صريح، بل وجود نصوص صريحة تخالف الاتجاه الذي ذهب إليه الحكم.

ولا يقال هنا إن التدخين ضار بالصحة، وإن من الخير الإقلاع عنه أصلاً، فنحن هنا نتحدث عن حلال وحرام أنزله الله، والإسلام لم يطلب من الناس أن يبلغوا الغاية، أو أن يتقوا الله حق تقاته، وإنما رضي منهم أن يبذلوا الوسع وأن يأتوا منه ما استطاعوا وقد دلهم على طريقة التعامل مع الضعف البشري بأن يقدموا ما يمكنهم لتعويض ما لا يمكنهم.

وللقضية جوانب خاصة واجتماعية، كما تخضع لروح العصر، لذلك لم تصل الحملات على التدخين لأن تغلق شركات السجائر أبوابها، فلا داعي لإعانات مجموعات عديدة باسم الشريعة وتحميل الشريعة ما لا تتحملة أصولياً.

ملاحظة: كاتب المقال لا يدخن.

لا راحة لأمريكا بعد اليوم.. (*)

لم يحدث أن فقدت أمة في العصر الحديث رشدها ولو لمدة ساعة كما حدث لأمريكا إثر وقوع أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١.

لم يحدث هذا لأمريكا عندما فاجأ الطيران الياباني الأسطول الأمريكي الراسي في بيرل هاربور ودمره تدميرًا.

فمع أن عنصر المفاجأة كان موجودًا، فإن الطريقة كانت معهودة، وهي استباقية دولة لعدو لها لحرب تدمر به سلاحها.

أما أحداث سبتمبر فقد كانت شيئًا جديدًا بالمرّة، شيء لا يكاد يصدق، فالإنسان ينظر بعينه إلى ما حدث أن تأتي طائرتان من أضخم طائرات السفر كل واحدة ممتلئة بوقودها وركابها ثم تصدم - عامدة متعمدة - أحد برجى التجارة فتحول الجميع في دقائق إلى أعظم محرقة وتدمير ونار وقودها الناس والحجارة.

ومنذ أن وقعت هذه الأحداث، ولم يتوقف مستر بوش عن الحديث عن عدو خفي غريب يظهر في أي وقت، وفي أي مكان اسمه "الإرهاب" !.

لم يكن بوش مخطئًا عندما ضخم الحدث الذي وقع في ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١، ولكنه أخطأ في التعرف على أسباب وقوعه، ولم يستطع، ولن يستطيع أن يعرف أسباب هذا الوقوع لسبب بسيط أنه هو نفسه السبب !! أو على الأقل أحد أسبابه !!.. وهيئات.. هيئات أن يخطر هذا بباله، وإن خطر فلن يعترف به.

قبل أن تقع أحداث ١١ سبتمبر كانت الولايات المتحدة قد قطعت شوطًا كبيراً في بسط سيادتها على العالم، وبوجه خاص الشرق الأوسط حيث توجد المحبوبة - أو المعبودة - إسرائيل، وحيث توجد منابع النفط التي كانت محل حسد الولايات المتحدة وعجيبها المستمر أن توجد وسط "الأعراب" الذين لا يعرفون قيمتها، وأن لا توجد في أمريكا التي تقوم عليها صناعاتها، وكانت تستنكر على الأقدار، لماذا تضع اللحم أمام من ليس لهم أسنان؟!..

كانت الخطوة الأولى أن أغرت العراق بحرب إيران وإجهاض ثورتها الرائعة التي أدلتها وحاصرت سفارتها، فزودت صدام حسين الذي تعرف فيه الطموح والاندفاع والوحشية بأسلحة الدمار الشامل التي تكفل له الانتصار، وبهذا دخل صدام حسين في حرب دامية مع إيران لمدة ثماني سنوات كاملة استنزفت أموال وقوى الدولتين وأجهضت ثورة إيران الوليدة.

كان هذا انتصاراً نموذجياً لأنه أوهن أكبر قوتين في الشرق.

ثم أغرت أمريكا صدام - مرة أخرى - بغزو الكويت، ولوحت له سفيرة الولايات المتحدة أن بلادها لن تتدخل، وبلغ الطاغية الطعم وهاجم الكويت، وعندئذ حانت الفرصة للولايات المتحدة أن تضرب لتكسب ثلاثة انتصارات من حرب واحدة.

أعلنت الحرب على العراق بعد أن جيّشت جيوش العالم، بما فيها جيوش دول عربية، واتفقت مع الكويت ومع السعودية أن ترسل حاميات عسكرية لتحمي الدولتين من "البيع"، وبهذا دخل الأمريكان البلد المقدس، والكويت العزلاء بإذن حكومات الدولتين، وعلى أساس أن تدفع الدولتان الإقامة وكل التكلفة، كل هذا دون أن تطلق رصاصة واحدة.

واستطاعت بما جيّشته من جيوش أن تلحق الهزيمة بصدام، وأن تجعل من "أم المعارك" "أم الهزائم"، ولكنها مع هذا أبقّت على صدام ليظل - حتى تهضم الوجبة الثقيلة التي أكلتها - "البيع" قائماً وموجوداً.

وقبل هذا كانت الولايات المتحدة قد تعاونت مع الأفغان لحرب السوفييت التي ارتكبت خطأ تاريخياً عندما احتلت أفغانستان، وهب الشعب الأفغاني الأبّي يحارب عن استقلاله، وتقاطرت على الأفغان مجموعات من الشباب المسلم لكي تتطوع في هذا الجهاد المقدس ضد الغازي السوفييتي.

وأتصلت أمريكا بابن لادن وزودته بالأسلحة، وقاد ابن لادن الحرب الشعبية حتى هزم الاتحاد السوفييتي وانسحب الجيش السوفييتي من أفغانستان، وفي هذه اللحظة طالبت الولايات المتحدة ابن لادن بتسليم السلاح الذي سلمته له، وأبى هذا، فاحتدمت بينهم العداوة.

كانت مجموعة من شباب الخليج، ومصر، تتابع المشهد وتشهد فصوله المأساوية فصلاً فصلاً، وترى بأعينها الدول العربية تتساقط وتستسلم لأمريكا وتشهد الأوغاد الأمريكان يمرحون "ويبرطعون" في الأرض المقدسة، ويأكلون ويقيمون على حساب بلادهم، ثم تابعوا - والألم يعتصرهم - فقد المكاسب المحدودة التي كانت فلسطين قد كسبتها في أوسلو، ورأوا السفاح "شارون" يرأس إسرائيل ويرتكب كل يوم مجزرة، ويقوم سداً يخنق الفلسطينيين ويجعلهم في شبه سجن ويتحكم في أرزاقهم ويرتكب كل ما يشعرهم بالمذلة، والولايات المتحدة تصفق له وتقول إن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها، وتدرأ أي إدانة لها في الأمم المتحدة حتى لو كان كل أعضاء مجلس الأمن معارضين باستثناء أمريكا وحدها إنما تستخدم الفيتو فيسقط القرار، ويحدث هذا لا مرة واحدة ولكن مراراً.

وشاهدوا صقور المحافظين الجدد الذين استعبدتهم أسطورة توراتية واستخدمهم الصهيونيون ليرسموا الخطط لتتال إسرائيل أرضها من النيل إلى الفرات، ولو أقحمت الغرب في حرب عالمية.

فكر هؤلاء الشبان في طريقة لإعطاء أمريكا درساً بطريقة فريدة لم تسبق وهداهم التفكير إلى خطة ما كان يحلم بها أكثر المخرجين السينمائيين الأمريكيين أن يستخدموا طائرات الخطوط الجوية الأمريكية فيتدربوا أولاً على قيادتها، ثم يضعوا الخطة للسيطرة على عدد منها، وأن يحولوا اتجاهها بحيث يمكن أن يدمروا رمز الازدهار والخيلاء الأمريكية "برج التجارة العالمي"، وذلك بأن يصطدموا به فتفتجر الطائرة بتأثير السرعة والصدمة، وكثرة الوقود ليحدث "جحيم" لا يتصور.

ونجحت الخطة التي وضعها تسعة عشر شاباً معظمهم من السعودية والخليج وإن كان رئيسهم مصرياً نجاحاً تاماً يعود دون ريب إلى حنكة هؤلاء الشبان وإيمانهم وتكتمهم واستعدادهم للتعامل مع كل المواقف، على أن حليفهم الأعظم جاء من أن أحداً من السلطات أو الجمهور - ما كان يتوقع أو يتصور شيئاً كهذا، فكانت غفلة ساعدتهم على النجاح في مفاجأة مذهلة.

* * *

وهكذا وقع هذا الحدث المريع الرائع.

المريع.. لأنه خلال نصف ساعة وفي مشهد درامي يجاوز عنفه كل تصور هدم برج التجارة الذي كان محل زهو وفخر الولايات المتحدة وقتل أكثر من ثلاثة آلاف نفس، وهذا أمر مريع فعلاً.

والرائع.. لأن الذين رسموا خطته تلك بكل ما فيها من جسارة ومن قوى تدمير يعجز الإنسان عن تصورها كانوا يعلمون أنهم أول من يموت، وأنهم خلال ثوان من اصطدام طائراتهم بالبرج ستكون أجسامهم دخاناً لا يبقي على "فتفوتة من عظم أو لحم أو أثر من أي نوع"، ومع هذا لم يترددوا فكانوا بحق "أشجع الشجعان".

ورسم هذا الحدث نهاية لعهد وبداية لعهد.

فقبل هذا الحدث كانت الدول الغنية القوية التي استعمرت الشرق ونهبت ثرواته وقتلت رجاله واحتلت أرضه ونقلت إلى بلادها كل ثمين وغالٍ، حتى حققت "تراكمها الرأسمالي" الذي ما كانت تستطيع بدونه أن تحقق ما وصلت إليه من ارتفاع هائل في مستويات المعيشة، فهذا التراكم الذي ظل لمدة قرنين أو ثلاثة قد أفقر الشرق بقدر ما أغنى الغرب، واشترك في هذا النهب بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا، أما الولايات المتحدة فكانت قد حققت تراكمها بإبادة الشعب الأصلي وأمريكا بأدنى الوسائل والاستيلاء على أرضه، ثم أفقرت أفريقيا عندما استعبدت عشرات الملايين من شبابها اصطادهم الأسطول البريطاني والأمريكي وتجار الرقيق (كانت الملكة اليزابيث شريكة في إحدى سفن الرقيق وكان الكثير من قباطنة الأسطول من هؤلاء القراصنة).

دع عنك الجريمة النكراء جريمة هيروشيما وناجازاكي.

إن هذه الدول سواء منها المستعمرة القديمة في أوروبا أو زعيمة الاستعمار العالمي الجديد أمريكا ما كانوا يخافون حساباً أو عقاباً، ورفضوا حتى الاعتذار، ولكن أحداث سبتمبر فتحت آفاقاً جديدة وأسلوباً جديداً يمكن به تصفية الحسابات القديمة.

وإذا كان الأوروبيون والأمريكيون يرون فيها إرهاباً فليقرأوا تاريخهم الحافل بالمجازر والقتل والتدمير والنهب والسلب.. الخ.

أصبح من الممكن لكل الشبان الذين يراجعون التاريخ، ويعلمون الكم الهائل من الجرائم التي اقترفتها أجدادهم خلال ثلاثة قرون متوالية، وأن هذا كله لم يقنعهم فأخذوا يسلطون العولمة المتوحشة ويضعون الاتفاقيات الدولية التي تجعل الدول الفقيرة فريسة عزلاء أمام الدول الغنية حيث تقوم الشركات متعددة الجنسية بما كانت تقوم به الجيوش، فيتملكهم شعور جارف بضرورة الوقوف موقفاً إيجابياً صلباً، وكانت المظاهرات هي هذا الأسلوب، ولكنه فشل، وفي النهاية فسيوجد من شباب هذه البلاد من يفكر في أسلوب سبتمبر أو الطريقة الاستشهادية التي يقوم بها رجال فلسطين.

نحن نعترف أن هذه الطرق ستودي بأبرياء، ولكن متى كان للأبرياء حساب عند الدخول في معركة، إن الطيار يضغط على زر فتسقط قنابله على مبانٍ ومستشفيات ومدارس ومحطات مياه ومؤن.. الخ.. إن الحرب الحديثة، وبالذات سلاح الجو لا يمكن أن يعمل حساباً لأبرياء، فليسكتوا، أو ليحرموا استخدام الطائرات.

ونحن نعترف أن هذا السبيل قد ينتج عنه سوء استغلال، ولكن هذا إنما يدل على فساد في المجتمع كان يجب على المجتمع أن يصلحه، وعندما أهمل فإنه يدفع ثمن إهماله.

أريد أن أقول - في النهاية - إن وسيلة جديدة لتحقيق العدالة، أو نيل الحقوق لم تكن معروفة قد أظهرتها أحداث ١١ سبتمبر (جنباً إلى جنب أحداث استشهاد الفلسطينيين)، وأنها ستجد سبيلها حتماً إلى المجتمع الأمريكي/الأوروبي في المستقبل مادامت سياسة هذا المجتمع الرأسمالية المتوحشة واستعباد الشعوب، وأن القضية هي قضية وقت فحسب، وسيكون الذين يقومون بمثل أحداث سبتمبر أو بمثل الاستشهاد الفلسطيني من أبناء المجتمع الأوروبي نفسه، وليس من "الفاشية الإسلامية" كما يقول المستر بوش، وأن هذا لن يدع راحة لأمريكا أو لحلفائها لأنه من العسير مقاومته، حتى لو ارتدت الحضارة الأوروبية عن مثلها العليا الحضارية، وكملت الحريات وأصبحت معسكراً مدججاً، فإن هذا سيفقدها حسناتها التاريخية، ولن ينجيها من المصير الأسود، وكل جهد تبذله في محاربة الإرهاب سيكون لحساب الإرهاب، فليواجه الغرب مستقبلاً لا راحة فيه، بعد أن انسلخ من ماض لا إنسانية فيه.

إنها قضية التحريم والتحليل الشرعيين(*)

(هذه هي المقالة الثانية عن عدم اعتبار التدخين [مفسدًا للصيام]، وقد أوضحت فيها قضية التحريم والتحليل الشرعيين).

أثار المقال الذي نشر بهذه الصحيفة الأربعاء الماضي بعنوان: "هل أصاب الفقهاء عندما جعلوا التدخين مفسدًا للصيام"؟ موجة عالية من التنديد والاستنكار والدهشة لهذا الرأي العجيب الذي ما قال به أحد من السابقين، ولم يكن هذا مقصورًا على الدوائر الدينية التي جن جنونها، ولكن أيضًا على العامة، بل وعلى المدخنين أنفسهم الذين يلقون العذاب في رمضان، فهؤلاء أيضًا خضعوا لعملية غسيل مخ لا شعوري لما استقر في الأذهان من التحريم، فتقبلوا التحريم ولعلمهم وجدوا في هذه المعاناة لذة كالعاشق الذي قال: "لي لذة في ذلتي وعذابي".

وفي هذا المقال ندفع القضية خطوة إلى الإمام فنقول: إنها ليست قضية الصيام، ولكنها ما هو أعم وأهم وأشمل - قضية التحريم والتحليل الشرعيين - وعندما أقول الشرعيين فأني أعني القرآن والسنة، أما آراء الفقهاء واجتهاداتهم وفتاويهم فإنها ليست شرعية بهذا المعنى، حتى لو قيل أنها مبنية على القرآن والسنة؛ لأنه في غيبة وجود نص صريح من القرآن والسنة فإن البناء المزعوم على القرآن والسنة ليس إلا دعوى يقولها صاحبها، ولعله يؤمن كل الإيمان أنه مصيب ومحق، ولكن من حق غيره أن لا يرى ذلك، لأنه ليس نبيًا معصومًا ولا ملكًا منزهاً، إنه بشر، و"ناس من الناس"، وأغلب الظن أن يخطئ فالحديث الشريف يقول "كل بني آدم خطاءون، وخير الخطائين التوابون".

قالوا لي: إن المفتي حرم التدخين أصلاً، فقلت لهم: ليس لأحد أن يحرم أو يحلل، ولا أن يقول هذا حرام أو هذا حلال، لأن هذا هو ما اختص الله به، إنه وحده الشارع، وقد قال لنا بصريح العبارة: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيَتَفَرَّوْا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (النحل: ١١٦).

من أجل هذا كان أحمد (بن حنبل) وإخوانه لا يقولون هذا حرام ويلوذون بغير هذا التعبير مثل هذا سيئ لا أراه.. الخ.

لقد أوضحنا في المقال السابق الأساس الذي بني عليه الرأي الذي انتهيت إليه، وهو أن الصيام عبادة، وفي العبادة يكون الموقف الشرعي هو التوقيف - أي الوقوف - عندما جاء به الشارع دون زيادة ونقصان، وأستشهدنا بكلام لابن تيمية جاء به "ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون: إن الأصل في العبادات التوقيف"، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله، وإلا دخلنا في معنى قول الله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْتِنِ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١)، والعبادات والأصل فيها العفو فلا يحظر منها إلا ما حرمه الله، وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس: ٥٩).

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٣، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٢٢).

ومعروف بالطبع أنه لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة الشريفة شيء عن التدخين، لأن التدخين لم يكن معروفًا، وأقرب شيء إليه هو البخور وهو لا يفطر الصائم، ولم يظهر إلا بعد ذلك بمئات السنين، ومن أجل هذا اقتصر النصوص المقدسة (القرآن والسنة) على تحريم الطعام والشراب والمخالطة الجنسية.

إذا كان الأمر كذلك فكل ما انتهى إليه الفقهاء من تحريم يمكن أن يدخل فيما حذرت منه الآيات، ومع تسليمنا بأنهم أفرغوا وسعهم في الاجتهاد وأنهم أرادوا الحق.. الخ، فإن هذا كله لا يجعل لكلامهم الإلزام الشرعي، ويعد اجتهادًا بشريًا يخطئ ويصيب.

وكان مما قيل لي: ماذا يفعل الناس أمام هذه البلبلة؟ هل يأخذوا بكلامك أو يأخذوا بكلام المفتي؟.. فقلت لهم: ليأخذوا بالرأي الذي يختارونه وهذا أفضل أن يكون هناك رأي واحد ملزم (مادام لم يصدر به قرآن أو سنة)، والأمر.. أمر ضمير.. لا رأي فلان.. ولا رأي علان.

لقد أن لنا أن نطلق سراح الناس وأن نحررهم من أسر الفتاوي، وضرورة خضوعهم لها وتسليمهم تسليمًا، أعطوهم فرصة لإعمال عقولهم ولاستلهاهم ضميرهم، وهم بعد الذين سيحاسبون، ولن يغنيهم أن يقولوا: إنا اطعنا "المفتي"، «وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ» (الأحزاب: ٦٧).

وإذا كان الحديث: "إن أعظم المسلمين جرمًا من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين، فحرم عليهم مسألته" (وقد أخرجه البخاري ومسلم)، فإني أضع الفقهاء أمام ضمائرهم، وماذا سيكون موقفهم يوم القيامة عندما حرموا على الملايين تلو الملايين شيئًا لم يكن محرماً حتى حرموه.

ليس هناك إسلام كاثوليكي، وليس هناك بابًا إسلامي يحرم ويحلل، والإفتاء والمفتي أمور محدثة، وقد أجاب الرسول أحد الناس "استفت قلبك.. وإن أفنوك.. وإن أفنوك".

وقد يقول قائل: إن الصيام أريد به حرمان الصائم مما يشتهي من طعام وشراب، ويدخل فيه التدخين الذي قد يكون أشهى إليه من الطعام والشراب، فأقول: إن الله تعالى أعلم منكم جميعًا، ولو أراد أن يحرم شيئًا لذكره أو لأشار إليه بما يوحي المعنى، ولكنه لم يشأ لأنه رأى في الحرمان من الطعام والشراب والمخالطة الجنسية مقتنًا وكفاية، فلا تزيدوا أنتم، وما أعظم إشارة القرآن ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ (الحجرات: ٧)، إن الإسلام يريد تأديب المسلمين، ولكن لا يريد تعذيب المسلمين ولا إعتابهم فليس في الدين من حرج.

القضية – إذن – قضية التحريم والتحليل الشرعيين، وليست قضية تدخين السجائر في رمضان إلا جزئية صغيرة، وقد يشفع للذين ذهبوا إلى التحريم أن الدخان ضار بالصحة، وأنا شخصيًا لا أرى مدخلًا خاصة من محدودي الدخل يدخل إلا وألومه لومًا شديدًا، وأقول إنه يستطيع بثمن علبة سجائر أن يشتري فاكهة تفيده هو وأولاده، ولكن نعود فنقول: إن هذا أمر وتحريم "مفتي" أمر آخر لأنه يدخل في باب التحريم والتحليل الشرعيين، ما ليس فيهما، وإن الدعوة لإبطال التدخين لا تكون بسيف رمضان، ولا بحد الفتوى، ولكن بالإقناع، كما إنني عندما رأيت أنه لا يفسد الصيام فهذا لا ينفي أنه قد يكون مكروهًا، ولكن ليس مفطرًا^(١).

(١) لم تقف مقالات التدخين في رمضان عند هذا، اقرأ في الجزء التاسع مقالين أحدهما بعنوان "الغيرة على حرمة الصيام"، والثاني "وجاء رمضان".

الشيخ بخيت وقضائه (*)

سجل الأزهر مع المفكرين والمجددين طويل وقديم، ويمكن أن يملأ مجلدًا ضخماً، وما أن يظهر مجددٌ حتى يصب عليه شيوخ الأزهر - في استعلاء - أسوأ صور السباب، والبذاءة، ولما نشر خالد محمد خالد في جريدة الجمهورية خطاباته المفتوحة إلى شيخ الأزهر، ولا حاجة بي إلى أن أقول: إنها كانت غاية في الأدب والتعفف.

كتب واعظ ديني يرد عليه في مجلة "نور الإسلام" (عدد رجب ١٣٧٣هـ) فقال: "ولقد سبقك كثيرون أرادوا أن ينالوا من الأزهر ومن الإسلام فباءوا بالفشل ومصوا بظن أمهاتهم"، هذا هو أسلوب بعض حماة الدين وأصحاب الفضيلة في مناقشة الآراء التي لا تعجبهم!! لاحظ أن مستعمل هذا الأسلوب أحد الوعاظ الدينيين الرسميين للدولة، يكتب في المجلة الرسمية للوعظ والإرشاد، المجلة التي تسمى "نور الإسلام".

ومعروفة بالطبع قصة مصادرة الأزهر لكتاب الأستاذ خالد "من هنا نبدأ"، وقد سجلها المؤلف في الطبقات التالية للكتاب بعد أن ألغي القضاء أمر المصادرة.

هذا أمر معروف، ولكن هناك مثلاً آخر أعتقد أن هذا الجيل لا يعرفه هو الشيخ عبد الحميد بخيت مع الأزهر ولما كن موضوع المساجلة هو الصيام فإنه يدخل في سجل مقالاتنا عن الصيام قدر ما يكشف عن جانب آخر من الاجتهاد في قضية الصوم.

وأنا أنقل هنا بالحرف الواحد ما سجله الدكتور محمد النويهي في رسالته الموجزة المركزة "نحو ثورة في الفكر الديني" قال: "ثبت هنا ما حدث للشيخ عبد الحميد بخيت، المدرس في كلية أصول الدين، كان قد نشر في جريدة الأخبار (عدد ١٩٥٥/٥/٩م) مقالة قال فيها إن فرض الصيام مشروط على الطاقة بعدم المشقة وإرهاق وعدم تعويق عن أداء العمل الواجب أدائه، وحمل على النفاق السائد في التظاهر بالصيام مع الاضطرار إلى الإفطار، وفضل على هذا النفاق أن يجاهر هؤلاء المفطرون بالإفطار مع تقديم الفدية المفروضة على أمثالهم بالتصديق عن كل يوم يفطرونه بإطعام مسكين أو قيمته ولا شك أن المقالة احتوت على بعض العبارات الحادة، لكن جوهرها لا يخرج عما قدمناه، وتلك العبارات الحادة نفسها لا نطن منصفًا ينعم النظر فيها إلا يوقن بأنها صدرت عن حمية دينية تمقت النفاق لا عن استخفاف بالدين ومحاولة لهدمه، فماذا فعل علماء الأزهر؟ قامت قيامتهم عليه وأصدروا البيانات والاحتجاجات مطالبين بـ "أخذه بذنبيه، الضرب على يده، التعجيل بتأديبه تأديبًا رادعًا.. الخ، وأهالوا عليه هذه التهم: "زلزلة عقائد العامة، إنكفاء الفتنة بين المسلمين، الكفر والارتداد، الفسق والإلحاد، الخروج على الإسلام وأحكامه والتهجم على تعاليمه، الأفكار الهدامة، تضليل الناس، الدعوة إلى التحلل، التموهيات الفاسدة، الطرق الضالة، العبث والمروق، بيع نفسه لأعداء الشريعة لإرادة الشهرة وذيوع الاسم عن طريق الإلحاد والزندقة والإباحة باسم الحرية والتجديد.. الخ (انظر جريدة الأهرام أعداد ٥/١١، ٦/٢، ٦/٥، ١٩٩٥/٧/٥م).

(*) نشرت بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٣٦).

واجتمعت هيئة التأديب العليا بالأزهر فعقدت مجلساً تأديبياً حكم عليه بعقوبة التنزيل من وظيفته بإقصائه عن وظائف التدريس وما يتعلق بها ونقله إلى وظيفة كتابية، قال المجلس في حكمه: إن الشيخ بخيت كان يستحق أقصى عقوبة وهي الفصل ولكنه عامله بالرحمة لأنه نشر في جريدة (الأخبار بتاريخ ١٣/٦/١٩٩٥م) يعلن أن المقال الذي نشر أثار الضجة ليس فيه سوى بعض كلمات وجمل ربما كانت من ثورة القلم (وهي في نظري ثورة على النفاق الديني لا على السلوك الديني الصحيح).

فرجع الشيخ بخيت ضد الجامع الأزهر قضيتين مطالباً بوقف تنفيذ القرار الصادر من مجلس التأديب بوقفه من وظيفة التدريس ونقله إلى وظيفة أخرى من غير وظائف التدريس وما يتصل بها، وبوقف تنفيذ القرار الصادر بنقله كاتباً بمعهد دمنهور الابتدائي.

فحكمت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٥م:

أولاً: برفض الدفع الذي قدمه الجامع الأزهر بأنها لا يجوز لها وقف التنفيذ وقررت أنها مختصة بالنظر في القضية لأن القرار الذي صدر ضد الشيخ بخيت من القرارات التي تمس السمعة أو الاعتبار أو العقيدة أو الحرية، وهذه داخلة في اختصاصها.

وحكمت ثانياً: بوقف قرار نقله لأن القرار المذكور حكم عليه بالانحراف، وهذا مما يمس سمعته الدينية.

أي أن المحكمة المذكورة، برغم كل ما قاله العلماء في بياناتهم، وبرغم قرار مجلس التأديب الأزهرى، حكمت بأنه ليس في مقالة الشيخ بخيت ما يبزر المساس بسمعته الدينية وما يبزر هذا الحكم عليه بالانحراف، هذا حكمها العادل على كل تلك الاتهامات الفظيعة التي صبها عليه علماؤنا أصحاب الفضيلة وحماة الدين.

وهكذا باء الأزهر بالفشل، وكانت جبهة علماء الأزهر قد نشرت بياناً بدأته بـ "إن الإسلام هو شرعة الله تعالى التي أنزلها على محمد ﷺ وأقام علماء الإسلام في كل عصر حراساً عليه مبلغين له يحافظون على أحكامه وينقلونها لمن بعدهم ويذودون عنها تحريف المحرفين وإنكار المنكرين، وقد شاء الله ان يكون الأزهر حارساً أميناً يحافظ على شريعة الإسلام ويبلغها ويذود عنها، فكان لزاماً عليه أن يدافع عن أحكامه، وان يرد عنها تحريف المنحرفين وابتداع المبدعين".

وذهب البيان وأصحابه أدراج الرياح.

والآن وقد أظننا الشهر الفضيل، فأنا أقول للمدخنين الذين ما كانوا يصومون لتحريم الدخان: "صوموا رمضان، ولا بأس بأن تدخنوا عددًا محدودًا" من السجائر إذا لم تستطيعوا صبراً، فمع أن التدخين ليس مفسداً للصيام، كما قلنا، إلا أن الأدب مع رمضان والمشاركة الوجدانية مع بقية الصائمين تجعل الاقتصار أمراً محموداً، والإكثار أمراً مكروهاً ولا تصدقوا شيوخكم عن أنه حرام، فهم جميعاً وعلى رأسهم المفتي، لم يقولوا إلا أن جمال البناء غير مختص، وأن التدخين ضار، وليس في هذا ما يوجب حكماً شرعياً، وقد عجزوا عن الرد الموضوعي على ما قلناه، وهو أن الحرام هو ما جاء به القرآن الكريم في نص صريح لا يقبل تأويلاً أو أكدته السنة بصورة صريحة خاصة فيما يقولون "مما تعم به البلوى"، ولم يرد بالطبع لا في القرآن ولا في السنة نص لأن الدخان لم يكن معروفاً وقتها، وكان أقرب شيء إليه هو البخور الذي ذكر الفقهاء أنه لا يفطر مع أنهم قالوا:

"والبخور قد يتصاعد إلى الأنف ويدخل في الدماغ وينعقد أجساماً" (فقه السنة للشيخ سيد سابق ج ١ ص ٤٢١ طبعة الفتح).

فإذا لم يكن في القرآن أو السنة نص فإن الأمر يكون أمر اجتهاد يختلف أو يتفق يؤخذ أو يرفض، والمفروض في الاجتهاد السليم أن يلحظ القواعد التي وضعها القرآن والرسول ﷺ عن أن كل التكاليف إنما تكون بقدر الطاقة أو الوسع ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ البقرة: ٢٨٦، وأن الأمر في العبادات التوقيف فيما نص عليه بحيث يؤخذ دون زيادة أو نقصان، وما لم ينص عليه لا يمكن إلزام الناس به، وكذلك عدم البحث عما سكت عنه الشارع وتركه لضمائر الناس.

والحذر الحذر أن يحرموا ما لم يحرمه الله صراحة وأن يعطوا أنفسهم سلطة التحريم، فهذه الله تعالى وحده، فضلاً عن أنهم يكونون معسرين منفرين، فإذا قالوا الإجماع، رددنا على أسماعهم كلمة الإمام أحمد بن حنبل "من ادعى الإجماع فهو كاذب، ما يدرية.. الخ".

على أن الإجماع لا بد أن يقوم على أساس سند من القرآن أو السنة، وهو بالطبع غير موجود.

فيا أيها المدخنون صوموا، ودخنوا بالقدر الذي لا تستطيعون الصبر عنه، وصومكم مقبول إن شاء الله.

يا فقهاء الإسلام

أين أنتم من القرآن؟ (*)

قرأت في العدد الأخير من مجلة الدستور الصادر في ٤ رمضان في الصفحة الأولى "مانشيت" [القرضاوي يجوز للمسلم أن يقتل الرجل إذا رآه يزني بزوجه، ولكن الإسلام لا يعرف جرائم الشرف].

عجبت والله من هؤلاء السادة الذين يحفظون القرآن "صم" ويذكروننا به آناء الليل وأطراف النهار، ثم لا يطبقونه، ولا يعودون إليه فيما يعلنون من فتاوى، وأقرب الأمثلة على ذلك هي الفتوى التي نشرها الدستور على لسان الشيخ القرضاوي والتي جاء منها "لا يعرف الإسلام ما يسمى جرائم الشرف، إلا أن يجد رجل مع زوجته في فراشه رجلاً أجنبيًا يرتكب معها الفاحشة، فتأخذ الغيرة فيقتله دفاعاً عن عرضه، فهذا قد وجد متلبساً بالجريمة الكبرى في قلب بيته ومع زوجته، ولكن لا بد أن يثبت ذلك بالبينة، أو باعتراف ولي المقتول الذي له حق القصاص من القاتل، وإلا استحق العقوبة الشرعية اللازمة لمثله.

يقول العلامة ابن ضويان الحنبلي في كتابه (منار السبيل) وقد لخص فيه ما جاء في (المغني) لابن قدامة في هذه القصة: "ومن قتل شخصاً في داره، وادعى أنه دخل لقتله أو أخذ ماله، أو وجده يفجر بأهله، فأنكر الولي، فعليه القود (أي القصاص)، لأن الأصل عدم ذلك.

قال في المغني: ولا أعلم فيه مخالفاً وروي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن وجد مع امرأته رجلاً فقتله فقال: إن لم يأت بأربعة شهداء، فليعط برمته فإن اعترف الولي بذلك فلا قصاص ولا دية، لاعتراف الولي بما يهدر الدم، ولما روي عن عمر رضي الله عنه: (أنه كان يوماً يتغدى، إذ جاء رجل يعدو، وفي يده سيف ملطخ بالدم، ووراءه قوم يعدون خلفه، فجاء حتى جلس مع عمر، فجاءه الآخرون، فقالوا: يا أمير المؤمنين إن هذا قتل صاحبنا، فقال له عمر: ما تقول؟ فقال يا أمير المؤمنين إني ضربت فخدي امرأتي، فإن كان بينهما أحد قتله ! فقال: ما تقولون؟ قالوا: يا أمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف، فوقع في وسط الرجل وفخدي المرأة، فأخذ عمر سيفه فهزه ثم دفعه إليه، وقال: إن عادوا فعد)، رواه سعيد. هذا ما ذكرته كتب الفقه بالنسبة لقتل المعتدي على زوجته في هذه الحالة وبهذه الضوابط.

أقول للشيخ القرضاوي: أين أنت من كتاب الله؟ ألم تقرأ آيات اللعان - من الآية الرابعة حتى العاشرة - من سورة النور: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ * وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ * وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ * وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ * وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ (النور: ٤-١٠).

(*) نشرت بتاريخ ٤/١٠/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٤٣).

لقد قلنا في كتابنا "المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء" الذي صدر في نوفمبر سنة ١٩٩٨م تعليقا على هذا "فبالنسبة للعربي وفي الجاهلية فإن هذا المنظر لا يحتمل إلا مسلگا واحداً هو قتل الزوجة والعشيق أو على الأقل البطش بهما، ولكن الإسلام كان له رأي آخر، وعندما نزلت الآية ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ كبر هذا الأمر على العرب حتى قال سعد بن عبادة أهكذا أنزلت يا رسول الله؟ لو أتيت لكاع [كناية عن زوجته] قد تفخدها رجل لم يكن لي أن أهيجه ولا أحركه حتى أتني بأربعة شهداء، والله ما كنت لآتي بأربعة شهداء حتى يفرغ من حاجته، فقال رسول الله: يا معشر الأنصار ألا تسمعون إلى ما يقول سيديكم؟ قالوا: لا تلمه فإنه رجل غيور ما تزوج فيمن قط إلا عذراء ولا طلق امرأة له فاجترأ رجل منا أن يتزوجها، فقال سعد: يا رسول الله بأبي وأمي، والله إنني لا أعرف أنها من الله وأنها حق، ولكن عجبت فما لبثوا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية من حديقة له فرأى بعينه وسمع بأذنيه فأمسك حتى أصبح، فلما أصبح غدا على رسول الله وهو جالس مع أصحابه، فقال يا رسول الله: إنني جئت أهلي عشاء، فوجدت رجلاً مع أهلي، رأيت بعيني وسمعت بإذني، فكره رسول الله ما آتاه به وثقل عليه جداً، حتى عرف ذلك في وجهه، فقال هلال: والله يا رسول الله إنني لأرى الكراهية في وجهك مما أتيتك به والله يعلم إنني صادق وما قلت إلا حقاً فإني لأرجو أن يجعل الله فرجاً، قال: واجتمعت الأنصار فقالوا: بلينا بما قال سعد أيجلد هلال بن أمية، وتبطل شهادته في المسلمين، فهم رسول الله ﷺ بضربه، إذ نزل عليه الوحي بأية اللعان، فطبق الرسول ﷺ ما جاءت به الآيات من شهادات نطق بها الزوج ونطقت بها الزوجة ثم فرق بينهما ولم يقتل أحداً، ولم يسئل دماء، وبعد هذا ولدت المرأة ولداً أشبه بمن اتهمت به، فلم يتخذ معها الرسول ﷺ شيئاً.

لماذا لم يذكرنا الشيخ القرضاوي بهذا الحل الحضاري الذي لم يبلغه تشريع آخر واعترف بجرائم الشرف في الحالة التي ذكرها وسرد لنا أقوال فلان وما جاء بالمغني، وهل يغني المغني عن القرآن؟ ومن أين جاء بحكاية الولي والحالة التي أشرنا إليها في عهد الرسول ﷺ لا تتضمن ولياً؟

يا حضرات السادة، يا أهل الذكر والاختصاص الذين احتكروا العلم والمعرفة والفقهاء، ولا يريدون لغيرهم أن يتكلم، عودوا إلى القرآن.

في البدء كان الإنسان (*)

افتقاد "الإنسان" في الكتابات الإسلامية القديمة والحديثة ظاهرة لم تثر على أهميتها انتباهًا، كأن موضوع الإسلام مستقل عن الإنسان، وأن المهم ليس الإنسان، ولكن الإسلام.

ربما يكون هناك استثناءان هما كلمة ابن القيم الرائعة عن العدل وأنه حيثما يكون تكون الشريعة، وأنه إذا دخل في الشريعة ما يتنافى مع العدل بالتأويل وجب إخراجه منها، وأنه إذا لم يوجد في الشريعة ما يكمل العدل فيجب أن يدخل فيها، لأن الشريعة لا تستقصى الوسائل، ولكن تستهدف الغاية وهي العدل. وكذلك كلمة الإمام ولي الدين الدهلوي المؤثرة في كتابه "حجة الله البالغة" عن أباطرة المغول والحكام الذين استعبدوا الجماهير بالضرائب ومطالبتهم بالعمل، وجعلوهم بمنزلة الحمير والبقر تستعمل في الزرع والحصاد ولا تترك ساعة من العناء.

باستثناء هاتين الإشارتين فنحن لا نجد في تلال الكتب والمراجع التي قد يبلغ الكتاب منها عشرين جزءًا إلى الإنسان، ولا إلى العدل، ودارت كل كتابات الأئمة الأعلام حول محور واحد هو الإسلام، وبالتالي لا تدع مجالاً للإنسان، وفرضت هذه الحقيقة نفسها على الفكر الإسلامي فقدمت الإسلام كأداة "سابقة التجهيز"، ولا يراد إلا "تلييسها" للإنسان.

وأنا أعترف أن شخصية الإنسان لم ترزق عناية واهتمامًا، بل لعلها لم تتبلور إلا في العصور الحديثة، وأن العامل الفعال في ذلك هو ارتفاع مستويات المعيشة المادية، والأدبية، والفكرية وكفالة الأمن الداخلي مما جعل الإنسان مستحقًا ومستأهلًا الأهمية، ولكن هذا لم يكن ممكنًا لولا أن "الإنسان" كان في جذور وأصل الحضارة الأوروبية الوثنية، حضارة اليونان والرومان، حتى جاءت الحضارة العصرية فجعلت وثنيته هي تأليه الإنسان، ولكن الظروف الاقتصادية والعلمية ما كانت تسمح بتكريم الإنسان على المستوى الشعبي والعام - أي كل إنسان - واقتصر ذلك على الفئات الأرستقراطية والنبالة المميزة، فلما شاعت الديمقراطية في العصر الحديث وصاحبها رخاء عظيم، وارتفاع في مستويات الفكر والمعرفة تهيج المجتمع لتكريم الإنسان - أي إنسان، وكل إنسان -، أو كما يقول "المواطن" في المجتمع الأوروبي، ولم يتم هذا بالطبع إلا بعد كفاح طويل من الجماهير المقهورة، ولكنها في النهاية نالت حقها.

إذا عدنا إلى الإسلام لوجدنا أن القرآن بدأ بالإنسان، فلم يتحدث عن الإسلام إلا بعد أن تحدث عن الإنسان، وبعد أن وضح ظهور الإنسان ودوره في أكرم صورة رمزية له، فقد نفخ الله فيه من روحه وعلمه الأسماء - أي مفاتيح المعرفة - وميزه بذلك على الملائكة التي أمرها أن تسجد له، ثم جعله "خليفة على الأرض".

في دين يؤمن بالتوحيد الصارم، يكون جعل خليفة هو أقصى آيات التكريم بالإنسان.

ولهذا هذه الإنسان أرسل الله تعالى الرسل بالدين، وهو ما يجعل الإنسان هو الغاية والأديان هي الوسيلة، ولو نظر الفكر الإسلامي هذا المنظور لاختلقت صورة منظومة المعرفة الإسلامية من تفسير وحديث وفقه.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١١، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٥٠).

وقد أعدر الفقهاء القدامى إذا استغلقت عليهم هذه النظرة لأن شخصية الإنسان لم تكن مشجعة على الاعتراف به طوال العهود القديمة التي عاش فيها الإنسان في كدح مهين وفاقة ملحّة وجهل فاحش، ولكن ما العذر لدى المفكرين المحدثين الذين لم يكتفوا بإغفال الإنسان، بل وضعوا فكرهم بما يتناقض مع الاعتراف بالإنسان، رغم أنهم يرون إلى أي مدى وصل الاعتراف بالإنسان في النظم الغربية الحديثة.

حزب التحرير مثلاً الذي طورد من بلده الأردن، فانتشر في عدد من الدول الإسلامية يرى أن الحرية ضد الإسلام وأن الإنسان في الإسلام ليس حراً في العقيدة ولا في الرأي، ولا في التصرفات الشخصية، لأن ضوابط الإسلام تحكم هذه الحريات جميعاً، ولا تدع للإنسان رأياً فيها.

والحزب يرى أن الحكم الشرعي ليس القرآن والسنة، ولكنه كذلك رأي الفقيه الذي يستند إلى الكتاب والسنة، وندد بالذين يقصرون الحكم الشرعي على القرآن أو الحديث، لأن ذلك سيوجد مسائل كثيرة لا يوجد لها حكم شرعي، ويخشى أن يحكم فيها العقل فيضع الحل الذي يوافق هواه !!

ننتقل إلى المودودي الذي أثر في الفكر الإسلامي الحديث أكثر من أي مفكر حديث، فنرى أنه يركز الحديث على "العبودية" ويقول: "لقد سبق لي القول من قبل مرة تلو الأخرى أن الإسلام يستهدف أن يدخل حياة المرء بجميع مظاهرها في عبادة الله، ويصفها بصفاتها الإنسان خلق عبداً، والعبودية هي فطرته التي فطره الله عليها فليس له أن يكون حراً، لا في فكره ولا في عمله من هذه العبودية".

نأتي للأستاذ سيد قطب الذي يماثل تأثيره تأثير المودودي شيئاً ما، وهو يقيم دولته وعالمه على أساس العبودية لله والحاكمية الإلهية، ويرى أن كل نظم العالم قاطبة - سواء كانت دولا إسلامية أو غير إسلامية - إنما هي جاهلية.

ولم أجد في كتاب معالم في الطريق إشارة واحدة إلى العقل.. أما العلم، فإن الإشارة التي تضمنها الكتاب: "هل نحن أعلم أم الله تعالى؟"، "والله يعلم وأنتم لا تعلمون".

أما الآية ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة الزمر: ٩) التي يتحجج بها أنصار العلم، فإنه أعادها إلى صدر الآية ﴿أَمْ مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: ٩)، فأبعدها عن عالم العلم.

إن هؤلاء السادة جميعاً وضعوا "العربة قبل الحصان"، وكان بإمكانهم أن لو بدأوا بالإنسان، وبالعقل وبالاستخلاف الإلهي، أن تتغير الصورة كلياً لمصلحة الإسلام ولمصلحة الإنسان.

فإذا قيل هؤلاء إنما يمثلون المتطرفين، فإذا عدنا إلى الفقهاء التقليديين، فلا نجد إشارة إلى الإنسان وذلك لما أشرنا إليه عندما قلنا: "إن الإسلام أراد الإنسان، ولكن الفقهاء أرادوا الإسلام".

أما الإخوان المسلمون، وهم أكثر الجماعات الإسلامية اعتدالاً ومرونة، فإننا نصب في أذانهم اليوم ما صيبناه في أذانهم عام ١٩٤٦م، عندما كانت شعاراتهم تتعالى "الله غايتنا، القرآن دستورنا، الرسول زعيمنا، الموت في سبيل الله إيماننا"، فقلت لهم في كتاب ديمقراطية (صدر سنة ١٩٤٦م): "لا تؤمنوا بالإيمان، ولكن آمنوا بالإنسان"، إن الإيمان قوى عمياء تائهة في ميدان المبادئ إنها مادة خام للإيجار أو الاستغلال.. إلخ.

وأسفاه.. إن هذه الصيحة التي انطلقت في عام ١٩٤٦م لم تجد أذاناً صاغية حتى الآن، وإن آراء حزب التحرير، والمودودي، وسيد قطب لا تزال على ما كانت عليه، فمتى تؤمن الدعوة الإسلامية بالإنسان؟؟؟



مائة عام على ميلاد حسن البنا (*)

(أكتوبر ١٩٠٦ – أكتوبر سنة ٢٠٠٦ م)

في ظهر يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٦م، أمسك الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا بقلمه وكتب في دفتره العتيق ونفسه تفيض فرحاً بالمولود البكر:

(في ٢٥ شعبان الأحد ضحى الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٦م ولد نجلي حسن بالمحمودية).

بعد أربعين عاماً في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩م من هذا التاريخ وفي موهن من الليل أمسك الرجل بقلمه وكتب ويده ترتعش ونفسه تفيض حزناً وألماً:

(في يوم السبت ١٤ ربيع ثان موافق ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩م في الساعة التاسعة مساء اغتيل المرحوم حسن ابني فهدم بفقدته ركن من الإسلام رحمه الله رحمة واسعة).

ما بين ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٦م و ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩م أمضى حسن البنا حياته القصيرة الحافلة، كان كشهاب ثاقب اخترق الظلمات وأضاءها، ولكنه ما لبث أن انطفأ.

إن المدة القصيرة التي عاشها حسن البنا مقارنة بالعمل الضخم الذي قام به تؤكد أن الرجل كان مهيباً من ميلاده إلى استشهاده للعمل الكبير الذي نذر حياته له، وأن توفيق الله ورعايته صاحبه خلالهما.

توافر في حسن البنا ما لم يتوافر في الكثيرين، فكما قال أحد الإخوان: "كان حسن البنا خطيباً، وكان في الإخوان من هو أبرع خطابة، وكان فقيهاً وكان في الإخوان من هو أعمق منه فقهاً، وكان كاتباً وكان هناك من هو أغزر كتابة!! ولكن ما لم يتوفر في الجميع هو الإيمان الذي استحوذ عليه جسماً وقلباً للدعوة، وضحى في سبيلها بكل ما يحرص الناس عليه من مال وملك وراحة واستمتاع.. الخ، كما أن توافر مقومات القيادة بالنسب المطلوبة كان موجوداً لدي حسن البنا، دون زيادة في ناحية ونقص في ناحية، وهذا يندر أن يوجد.

هذا الإيمان وهذا التكامل في مقومات القيادة لم يكن موجوداً بهذا القدر فيمن ظهر على الساحة من الدعوة، وسواء كان الكتاب ناقدين أو مؤيدين، فلا يمكن لأحد أن ينكر أنه كان "منظماً مطبوعاً قديرًا"، والمعروف أنه قلما يتوافر في الدعوة ملكة التنظيم إذ تغلب عليهم ملكة التنظير، ولكن الأمر عند حسن البنا كان العكس، كان منظماً أكثر مما كان منظرًا، واستفاد حتى من عدم التأصيل النظري في أن جعل تنظيره سهلاً سائغاً بعيداً عن الشنشنة الفقهية أو الرطانة الأكاديمية لا يتعمق حتى لا يكد القارئ ولا يتوسع حتى لا يتشتت فكره.

أسس حسن البنا الإخوان المسلمين في الإسماعيلية سنة ١٩٢٨م وكانت - وقتئذ - نواة محدودة، فقد بدأ بستة من عمال قنال السويس اختارهم من المقاهي وليس من المساجد، وكانت أقرب لأن تكون "طريقة صوفية" محدودة، وبعد عشرين سنة فحسب ظهر الإخوان المسلمون في القاهرة كهيئة دولية تقدم الإسلام كمنهج حياة.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٥، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٥٤).

إن هذه النقلة، أو القفزة، من طريقة صوفية محدودة في إحدى مدن القتال لا يتبعها سوى بضع عشرات إلى هيئة دولية في العاصمة تقدم الإسلام كمنهج حياة، ويتبعها خمسمائة ألف في أكثر من خمسمائة قرية ومدينة، لهي أكبر دليل على عبقرية الرجل في التنظيم، ولا يقتصر الأمر على كثرة العدد، لقد أثبتت التطورات أن بناء الإخوان بناء راسخ وأنهم أشبه بقلعة ممردة محكمة البناء لا يستطيع العدو أن ينال منها، وانشقت منها مجموعات فما خسرتهم الدعوة، ولكنهم هم الذين خسروها، وصمدت هذه القلعة أمام عداوات الملك فاروق وعبد الناصر والسادات ومبارك، وتعرضت لتضحيات وتعذيب يشيب لهوله الصبيان، فما استكانوا ولا استسلموا حتى حار الحكام فيهم.

كان حسن البنا هو الرئيس الإداري وهو المرشد الروحي للإخوان، وقد ربط بين أجسامهم بنظام إداري دقيق، وربط بين قلوبهم بحبال حريرية من "الحب في الله" وظهر أن هذا الحرير كان أشد متانة وتماسكاً من الروابط الحديدية التي ربط بها لينين الحزب الشيوعي.

نتيجة لأن الإخوان كانت دعوة إلى الله في مرحلة ليبرالية بوجازية ثم في مرحلة عسكرية فاشية، وأنها طوال حياتها لزمت المعارضة ولم تشترك في حكم أو مناصب، ولم تنضم إلى "الشلل" التي تهemin على المجتمع المصري وإنما احتفظت بطابعها الشعبي، فلم يكن في مكتب الإرشاد باشا أو بك، فإن أجهزة الإعلام وكتب التاريخ حاولت أن تلوث صفحاتها وترميها باتهامات باطلة، وحرمتها حقها من الذكر ومن الدور الذي قامت به في المجتمع المصري، وفي دحر الإسرائيليين سنة ١٩٤٨م ومقاومة الإنجليز سنة ١٩٥١م، وما قدموه من شهداء، فضلاً عن إنقاذ ألوف من الشبان من الاستسلام لنزوات السن أو غواية الجنس أو انحرافهم، وشغل فراغهم بأعمال مفيدة وخدمات اجتماعية وثقافية خدمتهم وأفادت مجتمعهم.

لقد كان الإسلام ينحدر في المجتمع المصري الليبرالي الذي اطمأن إلى الاسترخاء البورجوازي بحيث أصبح في ركن قصي من المجتمع، فأعاده حسن البنا إلى الصدارة التي يستحقها، وجعله منهج حياة، وإذا قلت: إن مصرع حسن البنا أفقد البلاد أبرز رجالاتها، وأنه سمح، إن لم يكن هو السبب في التطورات التي انتهت بكارثة ١٩٦٧م، وأنه لو كان موجوداً لتغير تاريخ المنطقة بأسرها لما كنت مغالياً.

إن القتلة الذين وجهوا رصاصهم له ما كانوا يعلمون أنهم أنهوا عهداً سيئاً، وبدأوا عهداً أكثر سوءاً.

طالما وجه إلى سؤال: لماذا اختلفت وجهات نظرك عن وجهة نظر الشقيق الأكبر حسن البنا؟ وكنت أقول لهم: "بعد خمسين سنة من استشهاد حسن البنا تسألونني؟ لو كان بقاء الحياة فلعل آراءه أن تكون قريبة من آرائ، فضلاً عن أن الرجل كقائد جماهيري كانت تمسكه جماهيره وظروف المجتمع - وقتئذ - عن أن يسلك مستوى آخر، فلكل مقام مقال.

والذي أستطيع أن أقوله: إنه لم يكن رافضاً ما كنت أعرضه عليه من آراء اختلف فيها عن مقررات الإخوان بالنسبة للمرأة أو الفنون والآداب أو الحريات.

لقد كان يسمع وبيّن، إن وجهات النظر هذه لم تكن غائبة عنه، ولكن وضعه كان يتطلب نوعاً من الأناة والتدرج، وكان من مبادئه أن الزمن جزء من العلاج، وعلى كل حال فما أسهل النقد، وما أصعب العمل.

إن كل الذين عرفوا حسن البنا تأثروا بشخصيته، وإيمانه، وكياسته، وذكائه، وتجرده، وتواضعه، وبساطته، فإذا حال حائل دون أن يؤمنوا به، فإنهم لن يخفوا الإعجاب والتقدير.

في النهاية أقول: إن تأثير حسن البنا على المجتمع المصري فاق آثار معظم زعماء عهده، سواء في الناحية الاجتماعية والثقافية والإسلامية أو في الناحية السياسية التي ظهرت بعض ملامحها على حركة ٢٣ يوليو، وامتد تأثير حسن البنا إلى الدعوة الإسلامية في العالم أجمع؛ فظهرت الإخوان في معظم الدول الإسلامية وبين الأقليات الإسلامية.

إن بصمة حسن البنا على الدعوة الإسلامية لا يمكن أن تمحى، فقد خرجت معظم الدعوات الإسلامية من عباءة الإخوان، أو تمردت عليها لمرونتها واعتدالها.

أقول في نهاية هذه الكلمة إن كل تاريخ يوضع لهذه البلاد سيكون ناقصاً ما لم تعترف بدور حسن البنا سواء في حياته، أو حتى بعد استشهاده، وأن من الخير للمؤرخين أن يعرفوا هذه الحقيقة حتى لا يكتبوا تاريخاً ناقصاً يعيبهم عليه الأجيال.

لا حياة بدون دين

ولا حياة بالدين وحده (*)

هذه مقولة قد تغضب المتدينين و"العلمانيين" معاً. المتدينون سيغضبون منها لأنها تقول لا حياة بالدين وحده، والعلمانيون سيغضبون لأنها تقول لا حياة بدون دين.

- ١ -

يعلمنا القرآن: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ (المؤمنون: ٧١)، ولو تحرروا من الأهواء لوجدوا أن المقولة صادقة.

وإذا قلنا: "لا حياة بدون الدين"، فذلك لأن الأديان تقدم للمجتمع البشري أفضل ما يمكن أن يقوم عليه هذا المجتمع فهي أولاً: تقدم إليه "الله" تعالى وقد سلخت البشرية ما بين عشرين وثلاثين ألف سنة قبل أن تنتهي إلى التصور السليم لله تعالى كما جاء به القرآن، وخلال هذه الفترة كان الحظ الأعظم فيها هو للخيال والخرافة، وما أصيبت به المعتقدات من خلط حتى انتهى أخيراً إلى الإسلام الذي وضع التصور الأصيل لله تعالى، وما يعنيه هذا من الأخذ بالعقل، والقصد، وليس الصدفة أو العشوائية، اتباع قيم الخير وليس الانسياق وراء أهواء الشر.

وكان الإسلام صارماً وصريحاً، إن كل محاولة للتعرف على طبيعة الله أو ذاته مرفوضة؛ لأن العقل البشري لا يمكن أن يصل إليها، وأي محاولة لذلك ستتم على أساس الخيال أو ما تهوى الأنفس أو الخرافة وقد أعطانا القرآن ما يجب أن نعرفه عن الله فهو خالق هذا الكون العجيب من الناموسة الدقيقة حتى المجرات اللامتناهية، كل هذا نظام دقيق يسير بدقة وبنظام ويجري بأجزاء من الثانية، ولو اختل جزء منه لاختل نظام العالم، وأن الله تعالى هو مصدر القيم، الخير، التقوى، المعرفة، العدل، وهو الذي يجعل الفرد يفضل الخير على الشر، والكرم على البخل.. الخ.

وقدمت الأديان "فكرة العدالة الإلهية" التي تستدرك نقص العدالة البشرية وتحول النظم في الحياة الدنيا دون أن تصل العدالة إلى أكابر المجرمين من قادة جيوش وملوك وأباطرة ورؤساء، فأوجبت وجود حياة أخرى.. تنصب فيها موازين العدالة، لا تفلت مثقال ذرة وتقدم الجزاء الأمثل.

إن فكرة العدالة هي أساس المجتمع، وعندما أريد من أفلاطون تقديم تعريف للعدل، أراد أن يرى الناس العدالة "بحروف كبيرة" فأقام "الجمهورية" التي هي - في نظره - تطبيق للعدالة.

وأخيراً فإن الأديان قدمت "الرسل والأنبياء" ليكونوا النموذج والمثل فيما يكون عليه القادة، وفيما تكون عليه القيادة، وكيف تجعلهم في حقيقة الحال معلمين، وفلاسفة، ومشرعين، وعند الضرورة قادة يقودون الجيوش لتحقيق العدالة.

وإذا قدرنا أن "القيادة" هي تحريك الجماهير وتسييرها، وما في هذا الحراك والتسيير من أهداف، وما يجب أن يتسم به من حزم وعزم من ناحية وعفة وترفع من ناحية أخرى، وأن القيادة الحكيمة كانت من أكبر أسباب تقدم المجتمع كما أن القيادة الطائشة والأناثية من أكبر أسباب فشل وتخلف هذا المجتمع، أدركنا قيمة

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٨، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٥٧).

الرسول كفاءة، وإذا عدنا إلى التاريخ لوجدنا صفحاته مسودة بجهالة القادة ومخضبة بدماء جماهيرهم وشعوبهم، ونعتقد أن المجتمع الغربي (أوروبا وأمريكا) رغم تقدمه في كثير من المجالات، فإن عدم تعرفه على القائد كرسول ونبي كان من أكبر عوامل النقص في التاريخ السياسي والاجتماعي لأوروبا، وأنها لم تعرف القيادة إلا في شكل قادة الجيش أو رجال السياسة، وهي قيادات مجردة من القيم الإنسانية.

أظن أننا وضحنا ما أردناه بالقول أن لا حياة إلا بالدين لأن فقد هذه الأسس الثلاثة يفقد الحياة الإنسانية أفضل ما فيها، بل ولا يمكن أن تكون حياة مُثلى، وهذا لا ينفي أن هذه الأسس الثلاثة تعرضت للتحريف، والاستغلال، وأن طبقات من الخرافة والغشوات قد أحاطتها حتى حجبت حقيقتها، وأن إساءة فهمها جعلتها أدوات تخلف ووسائل استغلال، ولكننا نتحدث عن المبادئ كمبادئ.

- ٢ -

نذهب الآن إلى الشطر الثاني من المقولة " لا حياة بالدين وحده " فرغم الأسس الثلاثة العظيمة التي جاءت بها الأديان، فإن الحياة البشرية تضم مجالات أخرى هامة لا يمكن أن تعالج عن طريق الدين، وهذه المجالات لا تتنافى بالضرورة مع الدين ولكن تتميز، أي أن لها طبيعة خاصة غير طبيعة الدين، كما أن الدين أشار إليها، ولكن رجال الدين حاولوا الاستحواذ عليها برغم أن طبيعة الدين تختلف عن طبيعة هذه الحالات.

هذه المجالات إذن تتميز بخصائص تجعل المدخل إليها والتعامل معها لا يكون عن طريق الدين.

من هذه المحاولات العلوم فقد قامت العلوم من أول حساب الجمع والضرب والقسمة على ملكات عقلية لا علاقة لها بالدين، إن (١ + ١ = ٢) ستكون موجودة وقائمة في كل الأديان، أو حيث لا يكون هناك أديان لأنها منطق الفطرة والعقل الإنساني، ومن هذه العمليات الحسابية البسيطة تتقدم شيئاً فشيئاً حتى تبلغ الجبر، والهندسة ثم تصعد النظر في السماء، ونجومها وحركاتها، وتنزل النظر إلى أعماق الأرض وأعماق البحار والمحيطات.. ثم تعالج المادة والعناصر واختلافها وما يحدث نتيجة ضم بعضها إلى بعض "، كل هذه محاولات هامة يتوقف عليها التقدم العلمي وما يجري وراءه من تطبيق عملي وما ينتهي إليه هذا من إنتاج عدد كبير من السلع ووسائل الإنتاج، وموارد للطاقة لا تعتمد في شيء على الدين، حتى إن كان الإحكام في تكوين وحركة الكون لا بد أن يلفت انتباه العالم ويقول: "سبحان الله".

إن الحرب التي شنتها الكنيسة الكاثوليكية في القرن الثالث والرابع عشر على النظر العقلي والفكري، ومقاومتها لفكرة دوران الأرض حول الشمس كما لو كان ذلك انتهاكاً لأسس المسيحية يقدم لنا مثلاً بارزاً عما يمكن أن يصل إليه رجال الدين والكنيسة في مقاومة العلم.

هناك أيضاً الفنون وعلى رأسها الموسيقي وما ينضم إليها من مسرحيات، والسينما والأغاني التي تلمس القلوب وتنفذ إلى أغوارها، والرقص وما فيه من حركة تعبيرية، والشعر والرواية والقصة.. إلخ. إن مصدر الفنون كلها هي "النفس الإنسانية" كما خلقها وكما سواها الله وألهمها فجورها وتقواها، وهي في تماسها للعواطف يمكن أن تُسبِّفَ فلا تصور إلا غرائز النفس، كما يمكن أن تسمو فتعبر عن أنبل القيم، أو يكون لها اتجاهات لها استقلالها عن الدين، إن الفنون هي بتعبير القرآن "حَرَتْ الدُّنْيَا" وموقف الأديان منها، إما أن تضيق بها حتى تصل إلى درجة التحريم، أو أن تفعل كما فعل الإسلام.

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ

نَصِيبٍ﴾ (الشورى: ٢٠).

أو هي "العاجلة" ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ (الإسراء: ١٨).

وواضح بالطبع أنه حتى في الإسلام، وهو أكثر الأديان سماحة، فإنه يحاسب عليها في اليوم الآخر.

وهناك مجال الفلسفة، وهي أقرب المجالات إلى الدين لأنها تبحث عن قضية الوجود، والفلسفة أساساً تقوم على معالجة عقلية وهي تحاول أن تقوم في الحضارة الأوروبية بما قام به الإسلام في حضارته، ومن أجل هذا فإنها وإن اتفقت مع الأديان في بعض ما انتهت إليه من نتائج، إلا أنها عجزت عن أن تصل إلى المدى الذي وصلت إليه الأديان بفضل الوحي، وهذا العجز جعلها تقنع بما وصلت إليه، ولكن في بعض الحالات تضيق بكل ما عداها وتشطب على كلمة الله وتحل محلها الطبيعة وهي هنا تجاوزت دورها، فالأصول تعني أن لا يجاوز كل من الدين أو الفلسفة دورهما، وأن لا يتدخل أحدهما في الآخر.

وهناك أيضاً الرياضة واللعب واللهو.. وصنوف الألعاب التي ابتدعها المجتمع ووضع لها القواعد والأصول وأخذ نفسه بها حتى أصبحت جزءاً من الحياة الاجتماعية، هذا وإن كانت في أصلها - العناية بالجسد - لا تخالف الدين ولكن الأديان في بعض الحالات تفتتت عليها كأن تنتقد أزياءها مثلاً (خاصة بالنسبة للمرأة).

بل أقول: إن حب الدنيا والاهتمام بها هو تيار يجب أن يوجد ويأخذ حقه في الوجود، ويجب أن لا يظن أنه معارض للدين، كما ذهب إلى ذلك الأسلاف فأضاعوا دنياهم ولم يكسبوا دينهم.

فإذا أريد للمجتمع أن يقتصر على الدين، فلن توجد حياة إنسانية كما أرادها الله، وإنما توجد حياة إنسانية كما تريدها المؤسسات الدينية ورجال الدين، وهي بعيدة عن هذه المجالات ومجافية لها، ولا يعني هذا إلا تأخر المجتمع، والحق - الذي لا مرأى فيه - أن الأديان وإن كانت تعترف بتميز واستقلالية بعضها كالعلوم مثلاً، فإنها مدفوعة بالطبيعة المتجذرة في الأديان من ناحية، وبسلوك رجال الدين ومؤسساته تفتتت على المجالات الأخرى من فنون وآداب وفلسفة ورياضة ولعب ولهو، بل وعارضت في الماضي العلوم.

وهذه هي أزمة المجتمعات الدينية، وقد وقعت مفارقة غريبة؛ فالمجتمع الإسلامي - وهو دين البراءة الأصلية - وقف منها موقفاً معارضاً بينما المسيحية التي تضاد طبيعتها معظم هذه المجالات استطاعت أن تتوصل إلى "توليفة" سلمت بها الكنيسة بحرية واستقلال هذه المجالات فاستراحت وأراحت.

ساعة لدراسة الكمبيوتر أفضل من صلاة نافلة^(*)

في كلمتنا في العدد الماضي عن "لا حياة بدون دين، ولا حياة بالدين وحده" وضحنا الحدود القائمة ما بين الدين والدنيا، وحق كل منها واليوم نعرض مثالا تطبيقياً على ذلك، فأيهما أفضل للمسلم النمطي في هذا العصر، أن يقضي ساعة لدراسة الكمبيوتر أو أن يصلي نافلة؟

الكمبيوتر في العصر الحديث ثورة في اكتشاف آفاق المعرفة يفوق الثورة التي أحدثتها المطبعة عندما مدت الثقافة من الكتاب المنسوخ باليد إلى الكتاب المطبوع، وكما أن المطبعة كانت أعظم العوامل في إشاعة الثقافة والمعرفة بين الناس وإتاحتها للجماهير والجموع التي كانت محرومة منها، فإن الكمبيوتر أيضاً أحدث ثورة في المعرفة والمعلومات لا تقتصر على الثقافة، ولكن على عالم الاتصالات الذي يربط كل جزء من أجزاء المجتمع بالأجزاء الأخرى ويجعلها تسير متناغمة في كل المجالات، ثم أوجد "جنياً" يفوق جني سيدنا سليمان الذي أحضر له عرش بلقيس قبل أن يرتد طرفه، وهذا الجني اسمه e.mail، وجني آخر اسمه "Fax"، وهؤلاء "الجان" يعملون في خدمة الكمبيوتر.

ولا يقل من هذا أهمية أن الكمبيوتر أوجد ساحة حرة شاملة مفتوحة للحوار وللمقالات والآراء والأخبار يطلق عليها "Internet"، وعلى هذه الساحة يمكن لكل واحد أن يكتب رأيه في أي شيء، وفي كل شيء كأننا ما كان هذا الرأي، لأن الإنترنت مما لا يمكن لسلطات الرقابة أن تتدخل فيه، فهل هناك ما هو أكثر روعة وإثارة للهمم من هذه الفرصة المجانية التي لا تكلفك إلا أن تكتب رأيك فيصبح مذاعاً ومعروفاً لعالم آخر؟

إن الإنترنت يضم كل ما جاء في الصحف والقواميس؛ إنه أنسكلوبيديا شاملة إذا أعوزتك المعلومة فإنك تضغط على زر على شاشة الكمبيوتر فتظهر المعلومات مصنفة، مرتبة.

كان المحدثون القدامى يسافرون من المدينة إلى الفسطاط أو دمشق بحثاً عن حديث، فهل كان هؤلاء الناس الطبيون يتصورون أن ستظهر آلة ما أن تضع فيها أسطوانة بحجم الكف حتى تعرض لك كل أحاديث الكتب الستة، ما كانوا يتصورون ولا يحلمون بمثل هذا الذي جعله الكمبيوتر أمراً واقعاً.

على شاشة الإنترنت يمكن أن تقرأ مقالات لمسيحيين وبوذيين وإسرائيليين إلى جانب مقالات أشد الفئات الإسلامية تشدداً وتطرفاً، كما يمكن أن نجد الفلسفة إلى جانب الكتابات الجنسية والصور العارية.

لا جدال أن تعلم هذه الوسيلة الجديدة وأحكامها واستخدامها والإفادة من الاحتمالات التي لا حصر لها والتي تطلعك على أخبار العالم وتستخدم السماوات المفتوحة التي لا يمكن لرقابة الدولة أن تنالها.

هل يمكن أن نقارن هذا بصلاة نافلة؟

في العصور القديمة كانت الحياة بسيطة، سهلة رخاء، سخاء، وكان الطابع الثبوتي الهادي الساكن يحكمها، فلا تغيير ولا تبديل، وكان يمكن للرجل العادي أن يشبع حاجاته بأهون الوسائل، أو أن يتقشف ويصبح التقشف عادة، وكان الوقت طويلاً يسمح للمسلم بأن يصلي ويتعبد ويعتكف أيام رمضان ويصلي التراويح.. الخ، ويسبق

(*) نشرت بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٦٤).

كل صلاة أو يعقبها بما يشاء من النوافل، وهو يريد بهذه العبادة أن ينفذ عنقه من النار وأن يرتع في رياض الجنة.

الأمر اختلف تمامًا في العصر الحديث فقد أصبحت الحياة سباقًا حثيئًا، وتعددت الاحتياجات ولم يعد يمكن الاستغناء عنها حتى لأفقر الطبقات التي لا يمكن أن تستغني عن ثلاجة وبوتاجاز ورايو وتليفزيون، ونجد التليفزيون يأخذ محل الصدارة، وعلى إنسان العصر الحديث أن يتحمل مسؤوليات ضخمة، وأن يقوم بعمل جاد طوال ساعات العمل، وقد يكون عليه أن يقضي ساعة في مواصلات حتى يصل إلى مقر عمله، ويمضي ساعة أخرى للعودة، وبعد هذا يحس بالحاجة للراحة ويكون عليه أن يقوم بالفروض المكتوبة من صلاة أو صيام ولا يتعدها لأن الأولويات أصبحت تقضي بأن عليه أن ينمي معلوماته ويستكمل مهارته ويتابع التطور في وسائل العمل، فالعصر الحديث رغم كل تقدمه، إلا أنه يتقاضى من الناس أجرًا باهظًا لكل ما يقدمه من خدمات ورعاية، وتغير معنى العبادة من المضمون الفردي الأناني إلى مضمون عام يقوم على الإيثار، بحيث تكون العبادة في خدمة الناس وليس لإتقاذ صاحبها من النار، وهو بالطبع سينفذ نفسه من النار بهذه الخدمة أكثر مما ينقذها بصلاة النوافل والانهماك في الصلوات والدعوات، ولا جدال أن هذا يمثل ارتفاعًا في مستوى الفهم، وإنه يجمع ما بين الدين والدنيا، ويجعله - وهو الذي لا يقضي إلا الفروض المكتوبة - يستغل باقي وقته في دراسة أو خدمة أقرب إلى الله من الذي يعكف على العبادة وينسى حظه من الحياة الدنيا.

نقول للمسلم المعاصر: أد الصلوات الخمس المفروضة، وصم شهر رمضان، وادفع زكاتك، وحج مرة واحدة إن استطعت، وبعد هذا ادخر جهدك ووقتك ومالك للدراسة، ولتمكين وضعك في عالم العصر، وللقيام بخدمات لإخوانك وزملائك، وتحقيق ما يتطلبه الوطن من رفعة، فهذه هي الأولويات التي يتطلبها العصر ولا يرفضها الدين في الوقت نفسه.

من أجل هذا قلنا: ساعة لدراسة الكمبيوتر أفضل من صلاة نافلة.

هل وصلت وصاية مجمع البحوث الإسلامية وزارة الأوقاف إلى الإذاعة والتلفزيون؟^(*)

في غفلة من الزمان استحصل الأزهر على حق مراجعة طبعات المصحف والأحاديث والكتب الدينية، ومنح بعض رجاله سلطات الضبطية القضائية، وتحولوا من علماء يدعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة إلى بوليس يلاحق المطابع ومعارض الكتب، ويرفع القضايا على الناشرين والمؤلفين.

هذا بلاء عرفه الكتاب واصطلوا به، وقاوموه حتى وصلوا بشره إلى الحد الأدنى.

ولكن ما لم يكن في الحسبان أن تصل وصاية الأزهر ووزارة الأوقاف إلى الإذاعة والتلفزيون.

الإذاعة والتلفزيون هما أداة الدولة للإعلام، وفي كل بلد ديمقراطي تكون منبراً يعرض الشعب عليه أفكاره بحيث يكون مرآة لفكر الشعب بأسره، ولا يجوز مطلقاً خاصة إذا كان هذا الجهاز جهازاً وحيداً، يحتكر الإعلام أن تستأثر به فئة أو جهة أو تتولى توجيهه فئة أو جهة لأن هذا يجعله "بوقاً" وليس "منبراً".

ومن الظواهر اللافتة أن معظم أحرار الفكر الإسلامي لا يتاح لهم الظهور في الإذاعة أو التلفزيون، واستمرار ذلك يجعل منها ظاهرة أو قل سياسة مقررة، ولا جدال في أن هذا يسيء إلى حرية الفكر، ويحرم مجموعة من المثقفين حقهم في إعلام آرائهم، بل ويحيف على الفكر الإسلامي الذي أريد بهذا الحظر حمايته المزعومة، نقول: إنه يجعل هذا الفكر ممثلاً لفكر الأسلاف الذي يعيش منذ مئات السنين القديمة بدون أي تقدير لعوامل التطور ولا للقوى الجديدة التي تحكم في عالم العصر، ولا لما يأتي به العصر من عدة في البحث تمكنا من أن تصل إلى ما لم يستطع أسلافنا الوصول إليه، إن هذه الوصاية الفكرية على الدين التي تجعل المؤسسة الدينية أو وزارة الأوقاف تحتكر عرض الآراء وتفسير الدين هو من أسوأ صور الاحتكار لأنه احتكار للفكر، وكل صور الاحتكار سيئة، ولكن هذه أشدها سوءاً لأنها تحتكر الأداة التي يتخذ بها الناس قراراتهم الخاصة والعامة، السياسية والاجتماعية، وتوجه هذه القرارات وجهة واحدة.

أنها جناية على حرية الفكر، وجريمة في حق الشعب لأنها تحول هذا الجهاز الضخم من منبر إشعاع وصوت هداية إلى أن يكون بوقاً يكرر آراء وأفكار المسؤولين.

لقد قيل لي: إن مديري الإدارات في الإذاعة ومديري البرامج في التلفزيون يتلقون قوائم من الأزهر ومن وزارة الأوقاف بأسماء من يتحدثون في الإذاعة أو يظهرون في التلفزيون، وهذه القوائم مقصورة على الذين يشغلون المناصب في الأزهر أو الأوقاف، وتخلو من أي مفكر حر، بل قيل: إن هناك عرفاً غير مكتوب يضع هؤلاء الأحرار في قائمة سواد لا يجوز للمسؤولين اختراقها، وهذا إن صح هو أسوأ صور الوصاية ويسلب من المسؤولين بالإذاعة والتلفزيون حقهم في إدارة المؤسسة التي انتموا عليها، والمفروض أن لا يتقبلوا هذا الوضع؛ لأنهم وإن كانوا موظفين، إلا أن لهم وضعاً وظيفياً خاصاً منبثقاً من أن طبيعة الإذاعة والتلفزيون تأبى هذا الأسلوب لأنه يخالف أساسيات عملها.

إن هذا الأسلوب يمتن كرامة العاملين في الإذاعة والتلفزيون، ويغتصب أهم جزء في دورهم وواجبهم، ألا وهو الاستعانة بالعناصر الصالحة من ذوي الكفاءة والخبرة وليس من ذوي المناصب.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٧١).

ولكن يظل مع هذا أن الدور الأساسي في استبعاد هذا الخطأ ومقاومته، هو واجب أحرار الفكر، وهم في هذا لا يعملون لحساب أنفسهم، ولكنهم يعملون لحساب الحقيقة ولحساب غيرهم.

لقد ظن أن الضيف في موضوع ديني يجب أن يكون ممن يشغلون مناصب في الأزهر أو الأوقاف، ولكن الضيف الذي يؤتى به من المنصب يكون أشبه بالنائحة المستأجرة التي يؤتى بها لتتوح على الموتى، وعليها أن تمثل هذا الدور دون أن تستشعر هي نفسها حزناً أو أسى، ولا يمكن أن يصدر منها شيء عن عاطفة حقيقية.

وأؤكد أن الإذاعة والتلفزيون ستكسب قوة وحيوية، وسيقبل عليهما الجمهور عندما يرى الرأي الآخر مسموعاً ومرئياً ويعرض وجهة نظره، ويدافع عنها، وعندما يرى الوجوه التي يحب أن يراها تظهر وليس الوجوه المكروهة التي ملّ منها، ومع هذا تعرض عليه ليلاً ونهاراً.

نريد ردًا من المسؤولين في الأزهر وفي وزارة الأوقاف - ردًا صريحًا - حتى يمكن تحديد المسؤولية، وإذا كانوا قد أباحوا لأنفسهم هذه الوصاية فعلى أي أساس؟ كما نريد أيضًا ردًا من المسؤولين في الإذاعة والتلفزيون عن حقيقة الموقف، وهل هناك تعليمات كتابية أو قرارات مسئولة عن هذا الوضع؟ وعلى أي أساس وظيفي يكون عليهم طاعة هيئة خارجة عن هيئتهم؟

الحرية تبني سقفا¹*

الأستاذ الدكتور محمد سليم العوا – من أفضل – إن لم يكن أفضل مفكرينا، وأنا معجب بصراحته وصدقه واستقامته وشجاعته، ومنذ أسبوعين تقريباً، بعد أن ألقى البابا بنديكت السادس عشر محاضرتة المنكودة، كان رد الدكتور العوا من أفضل الردود وأكثرها حزمًا وعزمًا وفهمًا للقضية.

ولكن جاء في هذا الرد أنه لا يخشى على المسلمين إلا أمرين كان أولهما: الحرية التي لا سقف لها، وذكرتني هذه الإشارة بمحاورة قديمة دارت بيننا على هامش لقاء، لعله كان في نقابة الصحفيين عندما قال لي: "أنا أؤمن بحرية الفكر أما حرية التعبير فيجب أن تخضع للقوانين والداستير"، وأذكر إنني قلت له: "لو قيدت حرية التعبير بالقوانين والداستير، لما كانت هناك قوانين ولا دساتير؛ لأن حرية التعبير هي التي أوجدتها، وما كان الملوك ليتنازلوا طواعية عن حقهم الإلهي في الحكم، إلا لأن الشعب – بفضل حرية التعبير – أجبرهم على ذلك".

تذكرت هذا عندما قرأت تحفظه على الحرية وافترضه وضع سقف للحرية ورأيت أنه مازال عند موقفه. وأنا أعيد هذا إلى العقلية القانونية للدكتور العوا، فهو قانوني ضليع، والقانوني يختلف عن المشرع اختلاف الشرع عن القانون.

فالشرع يأتي من الله، أو من الأنبياء، أو من الفلاسفة والأحرار الذين يؤمنون بالحق المطلق لحرية الفكر، وإن حرية التعبير هي جزء من حرية الفكر.

وأذكر هنا أن رسولنا العظيم ﷺ كان من أوائل الذين دعوا إلى حرية التعبير عندما كان يقول لكفار قريش: "خلوا بيني وبين الناس"، ذلك أن قريشًا كانت ترسل وراءه أحد أتباعها، فما أن يدعو الرسول أحدًا إلى الإسلام حتى يتدخل هذا التابع، ويقول: "لا تسمعوا له، ولو كان فيه خير لكانت عشيرته أولى به".

موقف الرسول ﷺ هنا هو الموقف الذي وقفه القرآن، عندما أوجب حرية الدعوة.

أما موقف القانوني فهو موقف الذي يأخذ الشرع ليقننه ملاحظًا مصالح وأوضاع المجتمع وتوافقه مع سلطة الحكم واعتبارات أخرى عديدة من ضروريات التطبيق بحيث يكون القانون تعبيرًا عن المجتمع، ويصدق ما لاحظته ماركس من أن القوانين لا تصنع المجتمعات، ولكن المجتمعات هي التي تصنع القوانين.

ونجد كبار قانونييننا في الأئمة الذين وضعوا أصول القانون الإسلامي أو الشريعة، والدكتور العوا ينتمي إلى هؤلاء.

فما وضعه الأئمة هو عن تفاعل الشريعة بأوضاع المجتمع بحيث صار تعبيرًا عن هذين.

وأذكر هنا كمثال لاختلاف الشريعة التي يضعها الفقهاء عن الشريعة التي جاء بها القرآن، ما موقف الشريعة الفقهية من قضية الردة؟ فقد حرمتها كل المذاهب الفقهية على حين أعلن القرآن مرارًا وتكرارًا حرية العقيدة.

(* نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٨، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٧٨).

ولا أريد أن أمضي طويلاً في هذه الناحية فما دمنا ندافع عن الحرية، فمن البديهي أن نتلقى ونستقبل كل الآراء المخالفة، وإلا لما كانت حرية.

ما أريد أن أقول: إن الحرية يمكن أن تصنع سقفاً، وأن افتراض "وضع" سقف لها من خارج إطارها، يتناقض مع طبيعتها، ويمكن أن يكون سداً أو حتى شلاً لها.

إن الحرية يمكن أن تضع سقفاً - خاصة في مجتمع إسلامي - يعطي حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكل فرد، فطبيعي أنه في هذا المجتمع إذا رأى أحد الناس أن الحرية قد سمحت بشذوذ أو شطط، فإن من حقه أولاً كفرد يؤمن بالحرية، وثانياً كمسلم يؤكد الإسلام صحة هذا المبدأ، أن يطالب بتعديل، أو تغيير.. الخ، وعندئذ ينبري ثانياً ليقول أن المتدخل له حق في جانب وخالف الحق في جانب آخر، ولكن يظهر ثالث ورابع وخامس وسادس، ويصبح الموضوع سجلاً مفتوحاً يتمخض في النهاية عن الرأي الأمثل الذي يمثل الوجوه المتعددة للموضوع، بحيث لا يأتي القرار ممثلاً لوجهة نظر مفردة وبالتالي يصاب بنقص.

ومن هنا قالوا "الحقيقة بنت البحث".

إن كل لعبة لها قواعدها التي بدونها لا يمكن أن تمضي اللعبة، ولها أيضاً حكمها الذي يلحظ هذه القواعد ويحول دون مخالفتها. والحرية - رغم امتيازها - ليست استثناء، والجديد أن قواعد اللعبة توضع بممارسة اللاعبين، ومن وضعهم حرصاً على اللعبة، وأن الحكم ملزم بتطبيق هذه القواعد بالذات، وليس له أن يخرج عنها أو يأتي بغيرها، وبهذا يحقق السقف دون تدخل أحد خارج أسرة الحرية، حتى لو كان الحاكم مثلاً الذي يكون بمثابة الموت للحرية، وحتى لو تقنع هذا الحاكم بمختلف الأفتنة أو تزيين بمسوح الدفاع عن "المصلحة العامة"، أو النظام العام، فهذا كله إنما يقوم على حساب عمل الحرية ومضيها.

ونحن نعترف - مع هذا كله - أنه يحدث كما يحدث الآن في بعض مجتمعات الغرب، أن تميل الحرية إلى شطط يهدد - في مجموعه - المجتمع، ولكن هذا لا يحدث إلا عندما ينتاب المجتمع كله مرض يوهن إرادة كل - أو معظم - أفراد، فلا تظهر فيه المعارضة التي تقاوم هذا الشذوذ والشطط، ويكون العيب هنا ليس عيباً في الحرية، وإنما في المجتمع.

واعتقد أن المجتمعات الإسلامية لا يمكن أن تنزلق إلى منزلق الشطط خاصة في التحليل والترخيص الذي انزلت إليه بعض مجتمعات الغرب، لأن القرآن الكريم ومواقف وسياسات الرسول ﷺ عمقت الشعور بالمسئولية، وأرهفت حاسة الإيمان بحيث أصبحت حارساً للقيم، حائلة دون تجاوزها، وفي الوقت نفسه فإنها تحول تحريم الحكام أو الفقهاء.

لقد أنزل الإسلام إلى ساحة الملعب قوة جديدة، هي قوة "الإيمان" الطوعي الحر، وبهذا أوجد ضمناً فريداً يقوم على الحرية (لأنه صادر عن إيمان حر)، وفي الوقت نفسه يحمي الحرية من الزلل.

وهذه هي ميزة الأديان التي لم تتوفر في غيرها كالفلسفة مثلاً، والتي يمكن أن يشوهها الفقهاء.

وهذا هو السبب في أننا نتمسك بالقرآن دون الفقهاء، ونقول وسنظل نقول ما قاله الرسول ﷺ: "خلوا بيني وبين الناس"، الأمر الذي يعني حرية التعبير.

خيانة.. خيانة.. خيانة هل يمكن للرئيس أن يوقفها؟^(*)

كنت قد كتبت في هذه الجريدة (٢٠٠٦/٩/٣م) كلمة تحت عنوان "الضبعة: قضية لا بد أن تناقش بصراحة"، أشرت فيها إلى أن هذا الموقع الذي اختير منذ سنة ١٩٨١م، بعد دراسة ١١٠ موقعًا رشح وقتئذ وأنفق عليها ٥٠٠ مليون جنيه بحث خلالها دراسة كافة النواحي البيئية بهدف توفير الكهرباء والمياه وموارد البناء التي جعلت "الضبعة" هي المكان الوحيد الذي يصلح لإقامة المفاعلات النووية خاصة وأن مدخل التبريد للمفاعل النووي يأخذ بداهة مباشرة من البحر إلى آخر المزايا الفريدة لهذا الموقع بالذات.

وكانت مجلة "العربي" قد كتبت عن هذا الموضوع في ١٩ أغسطس نحت مانشيت "الحكومة باعت مستقبل مصر"، حرمان الأجيال القادمة من حقها في امتلاك التكنولوجيا بعد مشروع سيدي عبد الرحمن السياحي، تبخر أمل مصر في إقامة مفاعلات نووية إلى الأبد، وزراء أمانة السياسات حققوا هدفًا مشتركًا لأمريكا وإسرائيل منذ الستينات".

وبعد "العربي" قالت جريدة "الدستور" في ١٤ أغسطس "سؤال خارج المقرر: بعثوا الحلم النووي بكام؟" وتحديث عن صفقة بيع بـ ٦ ملايين و ٢٠٠ متر مربع من أراضي سيدي عبد الرحمن عند الكيلو ١٢٥ بامتداد الشاطئ بطول ٧ كيلومترات، ليؤكد بعدها وزير الاستثمار "محمود محيي الدين" أن الحكومة ماضية في بيع المنطقة كلها بطول ٦٥ كيلومتر وبعمق ٦ كيلومترات بهدف تنمية الساحل الشمالي سياحيًا.

وقد وردت عند نشر هذه الأحاديث تصريحات تنفي ذلك وتدعي أن مشروع سيدي عبد الرحمن "شيء، والضبعة شيء آخر".

وفي ختام مقالي قلت: نريد أن نعلم من جهات مسؤولة بكل صراحة:

أولاً: مدى مساس أي مشروع سياحي بمشروع الضبعة.

ثانياً: نية الحكومة، فإن الاعتماد على الغاز الطبيعي فكرة خرقاء، لا تضع في ترتيبها المستقبل.

لم يرد المسئولون عنها؛ لأن الجريمة كانت ترتكب بالفعل.

وخلال ذلك كانت تصريحات التمويلات تهى الشعب لتحمل الكارثة، ففي "المصري اليوم" يوم ١١/١ جاء: "نظيف لا يستبعد بيع الضبعة للاستغلال السياحي"، وعادت "المصري" فكتبت عن هذا الموضوع تحت مانشيت:

خبراء يحذرون من استبعاد موقع "الضبعة" عند إنشاء المفاعلات النووية.

حذر خبراء الطاقة النووية في مصر من استبدال موقع «الضبعة» النووي بموقع آخر لأن ذلك سيؤدي إلى تأخير البدء في إنشاء المفاعلات النووية المصرية لعدة سنوات أخرى، للبحث عن موقع آخر به نفس مواصفات موقع «الضبعة» الذي يعتبر مثاليًا، وتتنطبق عليه كل المواصفات العالمية لإنشاء موقع نووي.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٨٥).

وأعرب الخبراء خلال الحلقة النقاشية التي نظمتها نقابة المهن العلمية حول البرنامج النووي المصري عن قلقهم من أن يتم تحويل الموقع إلي منتجعات سياحية، خاصة أنه موقع مثالي أيضاً لإنشاء مثل هذه المنتجعات، مؤكداً أن ما يتردد عن آثار سلبية موقع «الضبعة» الحالي، على المناطق السياحية القريبة غير حقيقي حيث توجد مساحة آمنة كافية، كما أن المستثمرين كانوا يعلمون جيداً وجود موقع نووي قبل أن ينشئوا منتجعاتهم.

وقال الدكتور حافظ حجي - الرئيس التنفيذي لهيئة المحطات النووية الأسبق -: إذا تم استخدام موقع «الضبعة» الحالي لإنشاء شيء آخر غير المفاعلات النووية المصرية، فعلياً أن ننسى وجود برنامج نووي مصري؛ لأن هذا الموقع هو الأفضل ونحتاج إلى ٤ أو ٥ سنوات أخرى لإيجاد موقع آخر مناسب.

وأضاف حجي: إذا قيل نقوم بإنشائه في الصحراء ونوصل قناة لتوفير المياه اللازمة، فإن هذا لن يصلح وسوف يؤدي إلي معوقات كثيرة، وأكد حجي أن المستثمرين يرغبون في الاستحواذ عليه لأنه أفضل موقع يصلح لإنشاء قرى سياحية، مشيراً إلى أن ما يردده البعض من أن الموقع سيكون له آثار سلبية على الأماكن السياحية القريبة غير حقيقي، لأن هناك حرماً للموقع مسافته ٣ كيلو مترات من جميع الجهات خالية، مما يوضح أن الموقع هو الأنسب لإنشاء مفاعلات نووية، كما أن المستثمرين كانوا يعلمون بوجود موقع نووي في هذا المكان قبل أن ينشئوا مواقعهم السياحية.

وأكد الدكتور فاروق عبد الرحمن - رئيس المركز القومي للأمان النووي - إنه تمت المفاضلة بين ٩ مواقع مختلفة في مصر لإنشاء المفاعلات النووية عليها ووجد أن موقع «الضبعة» هو الأفضل، حيث إن الأرض فيه قادرة على احتمال المحطات النووية وتتوفر له المياه اللازمة من البحر، وشدة اتجاه الرياح مناسبة وكذلك بعيداً عن المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وبعيداً عن أحزمة الزلازل وكل الدراسات تثبت أنه الأفضل بلا منازع.

وحذر الدكتور أحمد حشاد - الخبير النووي وأمين عام نقابة المهن العلمية - من أن تمويل الدولة البرنامج النووي المصري ثم تقوم بخصصته بعد ذلك مثل عمر أفندي، مضيفاً: على الشعب أن يكون مستيقظاً لذلك حتى لا تصبح المفاعلات النووية المصرية معرضة إلى الخصخصة أو تستخدم لأغراض «البيزنس» وتتم المضاربة عليها في «البورصة».

وأضاف أن من يمول المفاعل يكون صاحبه سواء كانت الحكومة أو القطاع الخاص، وإذا عرض القطاع الخاص تمويل البرنامج منذ البداية فأهلاً وسهلاً بذلك، ولكن أن تقوم الدولة بالتمويل ثم تخصصه بعد ذلك ستصبح مصيبة.

وأشار حشاد إلى أهمية أن يكون البرنامج النووي المصري نابغاً من إرادة وطنية خالصة ولا تهدف إلي إدخال مصر في أي محاور إقليمية، أو استدراجها لأي مواجهات مع دول أخرى، أو استخدامه لتحقيق مصالح شخصية أو انتخابية.

واستعرض الدكتور عزت عبد العزيز - رئيس هيئة الطاقة الذرية الأسبق - مراحل البرنامج النووي المصري منذ الخمسينيات وما تعرض له من عراقيل حتى يومنا، مشيراً إلى أهمية اعتماد مصر على الطاقة النووية، خاصة بعد أن تم استغلال معظم مصادر المياه المصرية في إنتاج الكهرباء، كما أن احتياجات الفحم في مصر محدودة ويقدر بـ ٣٥ مليون طن وهو لا يكفي لاحتياجات مصر، كما أن تكلفة محطات الفحم أصبحت تقارب تكلفة بعض المحطات النووية.

وأشار إلى أن البترول والغاز مصادر ناضبة للطاقة واعتماد مصر عليها سيكون على حساب ما يمكن تصديره والذي يمثل مورداً لتمويل خطط الدولة، وأن الطاقة الشمسية مازالت في بداية التطبيق وتكلفتها عالية، مشيراً إلى أن الطاقة التقليدية لا تكفي ويقدر لها حوال ٣٠ عاماً وتنضب.

وأكد عبد العزيز: إنه إذا فات مصر عصر الانشطار النووي ودخل العالم إلى مرحلة الاندماج النووي فلن تلحق بعصر الطاقة النووية، حيث يعتبر الاندماج النووي هو أمل العالم في حل مشكلة الطاقة وذلك باستخدام المياه.

وأشار إلى أهمية إجراء دراسات حول أهم أنواع المفاعلات العالمية التي تتناسب مع مصر، موضحاً أن حيازة مفاعلات القدرة المتوسطة ذات الأمان النووي العالي هي الأفضل لمصر.

وحول الخبرات المصرية في المجال النووي أشار الدكتور هشام فؤاد علي - رئيس هيئة الطاقة الذرية الأسبق - إلى أنه تم إعداد كوادر علمية مصرية في الستينيات في أمريكا وأوروبا وروسيا حيث كانت العلوم النووية في ذلك الوقت متاحة ومفتوحة على مصراعيها في العالم، موضحاً أن هناك كوادر مصرية رغم أنها ربما لا تكون كافية ولكنها موجودة ولن نبدأ من الصفر.

واعتبر الدكتور عبد الفتاح هلال - أمين الجمعية المصرية للعلوم النووية وتطبيقاتها - أن القرار المصري بإنتاج الطاقة النووية صائب، لكنه انتقد عدم اهتمام مصر بالطاقة النووية حتى الآن حيث فشلت عدة محاولات لإنشاء أقسام الطاقة النووية بالجامعة المصرية مثل جامعة القاهرة، كما أن القدر الأكبر من طلاب الثانوية العامة يتجه إلى القسم الأدبي بدلاً من العلمي.

وأوصت الورشة بإنشاء البرنامج النووي السلمي مع تذييل كل العقبات واختيار التكنولوجيا المناسبة التي تؤدي إلى المشاركة المحلية مع اختيار الشريك المناسب لنقل التكنولوجيا، واستقلالية الجهات الرقابية الفنية عن الجهة التنفيذية، واستخدام أسلوب الإدارة الأنسب والاستفادة من الخبرات المصرية الموجودة داخل مصر وخارجها، وتدبير الاعتماد المالي المناسب لضمان الاستمرار، والعمل على انتشار الثقافة النووية من خلال الأنظمة التعليمية وتطوير خطط الدولة الصناعية لتقديم الدعم المناسب من الجهات المختصة.

وجاء في "أخبار اليوم" ٢٠٠٦/١١/٤ أن هناك دراسات مبدئية على ١٢ موقعاً محتملاً للمحطات النووية، وأن أول محطة نووية سيبدأ في تكوينها ستكون بنظام "تسليم المفتاح"، وهذا كلام أبله لا يصدر إلا ممن لا يفهم الفرق بين محطة نووية أو عمارة سكنية!؟

نحن الآن أمام كارثة، وأمام صورة فاضحة للخيانة التي لا تعرف معنى للخجل، والتي لو كان لدي أصحابها ١% من الوطنية لما ارتكبوا تلك الجريمة النكراء في حق البلاد التي أوتهم ومنحتهم المناصب الرفيعة والمراكز المسئولة، فجعلوا همهم أن يحولوا مصر من الوطن العريق إلى كازينو للهنك والرنك!!

لقد قيل لنا: إن أمراء عرب، وأفراد من أقرب عائلات أحد المسؤولين اشتركوا في هذه الجريمة، وأنهم يعملون بكل همة ونشاط حتى تصبح تلك المنطقة أغلى منطقة في مصر كلها.

سيادة الرئيس..

ماذا ستفعل إزاء هذه الخيانة الوطنية الكبرى؟ هل سيسمح بها؟ ونصل إلى أن يهدر مستقبل مصر؟ وضمان حصولها على مصدر للطاقة يؤمنها ويحميها من أن تشتري البترول في المستقبل، كل هذا لمصلحة

"جوقة" من عبدة المال الذين يظنون أن قيمة الدول وعظمتها تكون بعدد ما فيها من الكازينوهات، والمنتجات، وهيئات الرقص والقمار، والهنك والرنك.

مصر.. بلد الأزهر.. قلعة الإسلام يضحى بمستقبلها.

أقول للآثمين الذين ارتكبوا هذه الخيانة، إن كل شعب مصر يلعنهم، وإن أبناءهم أنفسهم وأحفادهم سيشعرون بالعار من انتسابهم إليها.

سيادة الرئيس..

أمل، ويأمل شعب مصر كله أن تمنعوا هذه الخيانة، بأي طريقة، وبكل طريقة.

إن العهد "مش ناقص"، وهناك قشة يمكن أن تقصم ظهر البعير.

الإسلام ليس حجاباً ولا لحية !!^(*)

المرأة التي تعتقد أن الإسلام هو الحجاب، والرجل الذي يرى أن الإسلام هو اللحية، هذان يظلمان الإسلام ويظلمان أنفسهما، ويدلان على قدر كبير من السذاجة.

الإسلام إيمان وعمل: إيمان بالقيم، أي الصدق، والإخلاص في العمل والمعرفة، والإنفاق والتضحية، والعمل لتطبيق هذه القيم.

جاء رجل إلى الرسول ﷺ فقال له: أوصني، فقال: "لا تغضب" وجاءه آخر فقال: "لا تكذب"، وعاهد أصحابه على أن لا يسألوا الناس شيئاً، فكان الواحد منهم يسقط منه سوطه وهو على ناقته فينزل ليأخذه ولا يسأل أحداً، لأنه عاهد الرسول ﷺ أن لا يسأل الناس شيئاً.

الحجاب كان مطبقاً منذ ألفي عام في فارس والهند وبيزنطة، وكانت اليهودية أشد الأديان تمسكاً بالحجاب. تربية اللحية كانت سائدة طوال العصور القديمة، ولحية ماركس وإنجلز وداروين تماثل اللحي التي نشاهدها في القنوات الفضائية.

كل نساء العالم وكل رجاله كانوا يغطون رؤوسهم حماية لهما من التراب والرياح والمطر، إنها قضية زي ومناخ وليست قضية دين وتقوى.

قال قائل: بماذا تفسر شيوع الحجاب للمرأة، واللحية للرجل في هذا العصر، وبالذات في هذه الفترة؟

قلت: لأننا نعيش في عصر الشكليات والسطحيات والمستويات المتدنية، والجهد الأقل، الرجل الذي يدعي الإسلام يربي لحية، وكذلك المرأة تضع الحجاب، فهذا سهل هين لم يكلفهما جهداً ولا تعباً، ولا يلزمهما خلقاً، ولا إنفاقاً ولا تضحية، وفي الوقت نفسه يكسب لهما التميز الذي يطلبانه.

قال: والروايات والأحاديث؟

قلت: ليس في القرآن نصح صريح يتعلق بالزي سوى الآية التي تقول: ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ﴾ (النور: ٣١)، فهذا نص على تغطية فتحة الصدر، وعندما قال بخمرهن فإنه كان يشير إلى الزي الذي تلبسه العربية في الجاهلية، أي أن الإسلام لم يأت به أو يأمر به، ولكن وجدته، بقية الآيات فكلها تعبيرات عادة مثل: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيهِنَّ﴾ (الأحزاب: ٥٩) أو ﴿لَا يُدْنِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ (النور: ٣١)، فكلها عامة تخضع للفهم الذي يسود في بلد ما، في وقت ما، لأن الإسلام نزل لكل الناس، ولكل العهود، ويستحيل أن يلزمهم بتفاصيل صغيرة، فيمكن للبعض أن يفهم من ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيهِنَّ﴾ أن لا تكون "ميني جيب"، ولكن طويلة، وفي ﴿وَلَا يُدْنِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾، أي لا يبيدين إلا مواضع الزينة، وليس ما وراءها، فهذا كله لا يمكن أن يفرض لأن النص قابل للتأويل.

ولم ترد كلمة حجاب في القرآن إلا بالنسبة لنساء الرسول ﷺ اللاتي قال عنهن القرآن ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ووضع لهن خصائص ليست لغيرهن، والحجاب هنا كان بمعنى ستارة أو باب يحجب من هو داخل الحجرة، وليس بمعنى زي يلبس.

(*) نشرت بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٩٢).

أما الأحاديث فلك أن تطمئن تمامًا دون أن تكون مختانًا لنفسك إن معظمها موضوع أو ضعيف وأن الباقي يساء "فهمه"، ولو لا أننا نكتب مقالًا ولا نؤلف كتابًا لشرحنا هذا على وجه التفصيل.

إذن؟

إذن كلام الدكتور فاروق حسني صواب ولم يمس شيئًا من ثوابت الدين.

وأنا والله أتحسر على حالنا.

فمنذ عهد محمد علي ظهر رفاة الطهطاوي إمام بعثة الأنجال الذي أرسل إلى فرنسا ليكون إمامًا لهم، وظهر أنه أنبغهم.

كتب رفاة الطهطاوي كتابه الشهير "تخليص الإبريز في تلخيص باريس" تحدث عن المرأة الفرنسية وهو الشيخ الصعيدي برقة وإعجاب، ورأى أن وجود المرأة في المجلس يضيء عليه أنسًا وبهجة، وأنها هي التي تحيي الضيوف بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن زوجها، وامتدح التمثيل، بل رأى أن الرقص الأوروبي (المخاصرة) نوع من الرياضة، وأنه يختلف عن رقص "الغوازي".

كان هذا من مائتي سنة.

ومنذ مائة سنة طهر قاسم أمين ودعا إلى تحرير المرأة في كتابه الذي ظهر سنة ١٨٨٩م، ودافع عن حقها في الثقافة والعمل، وقيل: إن محمد عبده كتب الجزء الشرعي منه.

فإذا كنا بعد هذه الجهود لا نزال نتعادى حول قضية الحجاب، فكلام الدكتور فاروق حسني صحيح في أنها "ردة".

وقد عشنا شبابنا في أربعينات القرن الماضي، وما كانت تضع الحجاب إلا المسنات من النساء، وحتى هن ما كن يغطين شعورهن، وكان الفستان الحشمة هو "تحت الركبة بشير"، وتقبل المجتمع "الجابونيز" وإن لم يرحب به، ولم تقم حركة دينية إلا بالنسبة لمايوه النساء في المصايف التي قادها الشيخ محمود أبو العيون.

وكان الإسلام وقتئذ أقوى من الإسلام اليوم، ولم يطلق على الإخوان المسلمين "المحظورة"، بل بلغت الأوج في هذه الفترة.

وبعد كل هذا فالزي أمر شخصي يعود إلى صاحبه بالدرجة الأولى، ولا يجوز لأحد أن يفرضه، ولا ترى الأديان من حقها إلا أن تأمر بالحشمة والبعد عن الخلاعة والتهتك والتبرج.

فيا حضرات الدعاة المتحمسين: أرفقوا بأنفسكم واعلموا أن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾، ولم يقل "ألحاكم"، أي أطولكم لحية.

واسمحوا لي أن أدلكم على ما هو أصل من الحجاب واللحية.

تعلمون أن الحكومة واقعة في إشكال مع شركات النظافة التي تعاقدت بالملايين لجمع القمامة.

وتعلمون أن هناك حديثًا يجعل "رفع الأذى من الطريق" من الإيمان.

ماذا لو تطوعتم بتطبيق هذا الحديث الشريف فتؤدوا عملاً أمر به الرسول ﷺ، وتخلصوا الدولة من

إحدى مشاكلها، وتوفروا لها الملايين؟

التعذيب في أقسام البوليس أولى بالاستجواب من الحجاب^(*)

كنت أتمنى أن تكون تلك القومة العارمة التي جمعت بين نواب الإخوان المسلمين ونواب الوطني، وكسبت لصف الإخوان أصواتاً عالية في الحزب الوطني، لقضية أهم من قضية الحجاب.

وقد وجدت تلك القضية فيما يترامى من أخبار، وفي نظري أن فقه الأولويات يضعها في الصدارة والقمة. كاتبنا القدير الأستاذ فهمي هويدي كتب مقالته المعهودة كل ثلاثاء، وكانت بعنوان "صفحة قاتمة يجب أن تطوى"، ولكن الأهرام امتنع عن نشرها، فنشرتها "المصري اليوم".

القضية عن قرص مدمج (C.D) أرسله إليه صديق لأنه يكشف عن وقائع هامة.

لم يكد الأستاذ هويدي يضع القرص في الكمبيوتر ونظر الصور - حتى - بكلمته هو - تعجز الكلمات عن وصف محتوى الشريط، الذي يسجل واقعتين على الأقل لاثنتين من المواطنين العاديين تم اقتيادهما إلى مكانين مختلفين، يرجح أنهما من أقسام الشرطة:

أحدهما وقف ذليلاً وبائساً وهو يتلقى سيلاً من الصفعات على وجهه و"قفاه" من ضابط ظل يسخر منه وهو يعاجله بها، في حين أن هناك آخرين جلسوا في المكان يتضحكون، ويشجعون الضابط الذي ذكروا اسمه وظهرت رتبته العسكرية في الصور.

المواطن الثاني: ألقى على الأرض، وبدا نصفه الأسفل عارياً، وساقاه مرفوعتان، وثمة صوت لضابط يتوعد وينهال عليه بالسباب والشتائم البذيئة، وهو في هذا الوضع جيء بعصا هتكت بها عرض المواطن، الذي أصيب بلوثة جعلته يصرخ بأعلى صوته مسترحماً ومستغيثاً "بالباشا" الذي ظل يواصل إطلاق شتائمته الجارحة، التي كان سب الأم قاسماً مشتركاً بينهما.

هل تتصورون يا نواب الإخوان منكرًا أشنع وأفظع من هذا؟

رغم الصورة البشعة التي أشار إليها الأستاذ فهمي هويدي، فإنه في الحقيقة لم يذكر إلا القليل مما عرضته مواقع الإنترنت، فقد عذب الرجل بمختلف الطرق، وأمر أن يقول ويكرر "أنا مرة"، وانتهكت كرامته بهذه العصا التي أولجت في مؤخرته، وتم هذا كله بين التهليل والتكيت والشتائم، وأخذت صور له، وقيل له: إنها ستعرض على كل جيرانه ومعارفه لتتم فضيخته.

وتضمن القرص أيضاً حكاية المواطن المصري المشهور باسم "أبو محمد المصري" الذي كان له حق اللجوء السياسي إلى إيطاليا، وكيف أنه اختطف في إحدى طرقات ميلانو عام ٢٠٠٣ إثر عملية قام بها عملاء المخابرات المركزية الأمريكية مع جهاز المخابرات الإيطالي ونقل إلى مصر، حيث حقق معه اثنان "من الباشوات" أحدهما مصري، والآخر أمريكي، وتعرض للتعذيب الكهربائي الذي أفقده السمع، ونشر مأساته في إحدى الصحف الإيطالية التي اقتنتتها "الواشنطن بوست" وأذاعتها وأثارت أزمة ما بين إيطاليا والولايات المتحدة، وسؤال المخابرات.

(*) نشرت بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٨٩٩).

وأخيراً تضمن الشريط رواية أحد المسجونين الذي قدر له أن يحتجز لمدة ١٨ شهراً في السجون المختلفة، ولم يعتبره الأستاذ هويدي شاهداً، ولكن "تجربته المتواضعة في السجون"، فقد وجد أن ما عرض "يتجاوز حدود الخيال، ويرسم صوراً لأهوال لا تخطر على قلب بشر".

إن الآية التي تقول: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾، هي أكثر قابلية لأن تطبق في قضية تعذيب أقسام البوليس، فإذا لم يفعل بكل أفراد الشعب ما فعل بضحاياه، فإن أنباء ذلك عرفت لكل الشعب، وأحدثت الأثر المطلوب، ألا وهو إرهاب الناس، وقهر إرادتهم وكرامتهم.

ماذا يكون لنا إذا فقد الشعب كرامته؟ وإذا قهرت إرادته؟

إن الفساد لم يكن ليستشري، ويتجرأ على المضي قدماً في أعماله، لولا أنه يعلم أن الشعب كاد أن يفقد القوة على المقاومة والقدرة على الصد، لأن الإرهاب جعلهم يعرفون عن أي عمل، وكيف يقاومون المسؤولين الكبار، وهم يشاهدون من يمس ضابطاً، أو من له علاقة بضابط يمكن أن يفعل به هذه المآسي.

* * *

إن تكرار حدوث هذه الصور من التعذيب الخسيس، بدليل ما تصوره الصحف ليل نهار، وما يقدم إلى القضاء، وحدث هذا في أقسام البوليس، وفي وسط المدن، وليس في السجون القاصية، لئلا يجعل هذا التعذيب يعرف حتى يعم الخوف منه والإرهاب به مجموعات كثيفة، والغرض من هذا كله هو إرهاب الشعب.

ماذا أنتم فاعلون يا نواب الشعب، وقد وضع الشعب في أيديكم شرف تمثيله والدفاع عنه وحماية كرامته؟

من سيغضب لكرامة الشعب؟ ومن سيغضب لمجاهرة الله تعالى بهذا الإثم الخسيس، وهذا الاعتداء على الكرامات من أناس افترض أن يحموه ويحاربوا الجريمة؟

نريد أن نعرف البطل الذي سيبدأ المعركة، والذي يذكرنا بالقائد في المعارك القديمة الذي كان يتقدم للمبارزة فيبدأ، وربما، أيضاً ينهي المعركة؟

رسالة إلى أهل الذكر (*)

اضطرنا الدكتور عبد المعطي بيومي عندما كتب كلمة "رسالة إلى قبيلة المتقنين" المصري اليوم ٢٠٠٦/١١/٣٠م، لأن نعيد الحديث في موضوع كنا نريد أن نخلص منه إلى ما هو أهم، لأنه عرضه باعتباره "نصاً" قرآنياً، فلم يعد أمامنا خيار.

وأنا أعذر الدكتور بيومي وأفهم موقفه هذا لأمرين:

الأول: لأنه كما قال دخل الأزهر منذ سنة ١٩٥٠م، ومعنى هذا أنه لم يشاهد القاهرة في الأربعينات، عندما كانت معظم النساء يسرن في الشوارع مكشوفات الشعر، وكانت مصر أكثر إسلاماً، وكان الإخوان المسلمين في الأوج، ولم يروا مما يحكم به الدين أن يقاوموا ذلك أو على الأقل أن يأمرؤا بالمعروف وينهوا عن المنكر، وأن الحركة الوحيدة التي حدثت في مصر وقتئذ كانت التي قادها الشيخ محمود أبو العيون احتجاجاً على لباس البحر "المايوه" في المصايف المختلطة، ولو قدر له أن يشاهد هذا لخفف من غلوائه، ولعرف أن الأمر الذي يتحدث عنه ليس كما صوره، وأن شيوخه لم يستنكروه.

والأمر الثاني: الذي أعذره لأنه دخل الأزهر من سنة ١٩٥٠م، أي أنه دخله صبيّاً في المعاهد الأزهرية فتلقى ما قاله له شيوخه من تفسير ابن عباس، وما ذهب إليه المحدثون من أن السنة هي ما جاء عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وأخذ هذا كما يأخذ التلميذ من أستاذه ودارت الأيام فأصبح هو يعلمه لتلاميذه الذين يأخذون عنه.. وهكذا تأتي أجيال لم يقدر لها أن تنتظر فيما قدم إليها من عهد التلمذة حتى أصبحوا أساتذة يعلمونه، وتم هذا كله دون تفكير أو تدبير، وإنما هو تلقين عن تلقين.

نحن يا سيدي - أعني من قلت عنهم "الهواة" - نظرنا كباراً فيما أخذتموه أنتم مأخذ التسليم كتلاميذ، ثم كان عليكم أن تعلموه، لأن هذا هو "المقرر والمنهج"، نحن درسنا كل كتب السنة، ولكن في سن ناضجة، وبتقافة منفتحة وبعقل نعطي الحق المطلق في معرفة الخطأ من الصواب لأن هذا مجاله، ومهمته التي خلقه الله لها، أما الدين فإن مجاله أن يوضح لنا الخير من الشر، وأن يسير مع العقل فيما انتهى إليه من معرفة الخطأ والصواب، وهو منهج يخالف منهجكم الذي استكثر على العقل "التحسين والتقييح".

رأينا المحدثين يقررون أموراً نرفضها، يقولون: الصحابة جميعاً عدول، والصحابة لديهم هم كل من رأى الرسول ﷺ ولو للحظة واحدة، بل يدخلون فيهم الجن المسلم وأطفال المسلمين، وكان منهم ابن عباس وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري، وهم أكابر الحديث.

ونحن نرفض هذا لأن الصحابي حقاً الذي يعد عدلاً بحكم هذه الصحبة هم أمثال أبي بكر وعمر وعلي وأبي عبيدة، وليس الذين قال فيهم الله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (الجمعة ١١)، وقد كان هؤلاء ممن يقولون عنهم الصحابة.

ورأينا المحدثين يتحدثون عن "الإقرار" وهو ما شهدته الرسول ﷺ من أحد فلم ينكره، على أساس أنه لو كان حراماً لنهاى عنه الرسول ﷺ ولما سكت عليه، وتنازل الدكتور عبد المعطي وقدم إلينا قطعة من الفقه

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٢، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٠٦).

المضنون به على غير أهله، فقال: "ومما أقره القرآن وزاد عليه الخمار (غطاء الرأس)، فأمر سبحانه وتعالى بأن يشمل غطاء الرأس فتحة الصدر أيضاً بحيث تضرب المرأة غطاء رأسها على فتحة صدرها فتغطيه بخمارها، والذين عرفوا قواعد المنهج في التشريع الإسلامي يعرفون أنه إذا أقر الله أو رسوله أمراً صار واجباً لأنه بإقراره دل على وجوبه، وكذلك سنة رسول الله ﷺ ما أقره الرسول ﷺ بقول أو فعل أو تقرير، فما بالنا إذا كان النص القرآني أقر بغطاء الرأس (الخمار) وأمر بلام التأكيد، بالألا يكتفي بغطاء الرأس فقط بل ليشمل الخمار، ولا يسمى خماراً إلا إذا غطي الرأس، تغطية الجيب الذي هو فتحة العنق والصدر.

فالهواة الذين يهون الخوض في الدراسات الإسلامية ولا يعلمون منهج التشريع الإسلامي في أن الإقرار - حتى بالصمت - يجعله أمراً تشريعياً فإذا سكت الرسول ﷺ عن أمر حدث أمامه صار سكوته تشريعياً".

أجل قال هذا المحدثون وبعض المفسرين، ولكن هل علينا أن نأخذ ما قاله هؤلاء مأخذ التسليم؟ وإذا كان الله تعالى قد أمرنا أن نتدبر القرآن، أفلا يكون علينا أن نتدبر ما قاله المحدثون والفقهاء؟ وإذا كان القرآن يقول: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا دُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ (الفرقان: ٧٣)، فهل نخر ونسلم "بالعشرة" للفقهاء والمحدثين؟

ولا يجوز للمحدثين أن يغيروا من معاني الكلام ليعدوا الإقرار مثل الأمر الصريح، وهذا لا يجوز، فكيف يكون السكوت مثل الأمر الصريح في مجال التشريع؟ كما لا يجوز الحكم على الحق بأقوال الرجال - كائناً ما كانوا - فإنما يكون الحكم على الرجال بالحق.

ومن ناحية ثانية، نجد الرسول ﷺ يقول: "الحلال ما أحله القرآن، والحرام ما حرمه القرآن، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته"، ويقول: "لا يأخذ على أحد بشيء فإني لا أحرم إلا ما حرم القرآن، ولا أحل إلا ما أحل القرآن فكيف يعتبر المفسرون أن سكوته يُعد إقراراً وحكماً؟

إن ما يمليه العقل وما يأخذ به الشرع أيضاً هو أن لا تحريم أو تحليل إلا بنص صريح من القرآن لا يقبل تأويلاً، لأنه إن قبل التأويل جاء الاحتمال، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، فهكذا يكون الحرص في هذا المجال المهم، مجال التحريم والتحليل، أما أن يسكت الرسول ﷺ عن أمر فيصبح مشروعاً وواجباً، فهذا ما يخالف طبائع الأشياء، وقصارى ما يقبل هو أن يصح الأمر لهذا الشخص بالذات دون غيره.

وجد القرآن المرأة الجاهلية تضع خماراً فأمرها أن تحجب بهذا الخمار فتحة الصدر، الأمر هنا هو تغطية الصدر، وليس الإبقاء على الخمار، وفتحة الصدر يمكن أن تغطي أصلاً بدون خمار، ولا يمكن أن تعد إشارة القرآن إلى الخمار هنا إقراراً، ولا أن يعد الإقرار تشريعاً، وكيف يعقل أن يأمر القرآن المرأة المسلمة في كل العصور، ومن كل الجنسيات أن تضع على رأسها بالتعيين خماراً؟ ولماذا لا تضع طاقية مثلاً أو قبعة؟

الخلاف هنا هو خلاف في تحقيق طبيعة الإقرار والفرق بينها وبين الوجوب الشرعي الذي يسري على الجميع.

والقواعد السليمة للتشريع تفترض التثبت، وتشرط شروطاً دقيقة لما يفرض، وهذا هو ما يأخذ به القرآن، لأنه يرى أن التحريم أمر صعب ولا يجوز التوسع فيه، وقد حصره في النص الصريح من القرآن، وإذا كان ثمة اجتهاد يفترض ألا يميل لإعانات الناس، لما أشرنا إليه، ولأن التيسير أفضل من التعسير.

هذه الهرولة نحو الكهنوت (*)

قرأت في أهرام ٢٣/١٢/٢٠٠٦م خيرين يثيران الدهشة، وينمان عن الدرجة التي وصل إليها التدهور والعجز عن التوصل إلى القرار، إما لعجز العقل الذي صدأ طوال ألف عام لإغلاق باب الاجتهاد، وإما لشيوع عدم الثقة بالنفس واختلال الشخصية نتيجة للعوامل السياسية السيئة التي قهرت إرادة الفرد بحيث أصبح يفضل السؤال عن التفكير.

الخبر الأول: جاء في باب بريد القراء، وقد تضمن الباب لأراء كثير من القراء عن الحجاب، ولكن تصدر ذلك كلمة دون توقيع مما يمكن اعتبارها تمثل رأي محرر الباب، وجاءت تلك الكلمة بعنوان "وقفة هادئة.. مع قضية الحجاب" جاء فيها: [بعد كل الصخب والغضب الذي صاحب تصريحات فاروق حسني - وزير الثقافة - عن الحجاب، واعتباره رجوعاً إلي الخلف، وبعد أن أدلي كل بدلوه، المتخصصون في الدين، والذين جعلوا من أنفسهم فقهاء، حان الوقت لوقفة حاسمة بشأن المسائل الدينية، يعلن فيها الأزهر الشريف موقف الإسلام من الذين يفتنون بغير علم، بل وبطالون بحرية الرأي والتعبير في المسائل الدينية، وهو أمر غير مقبول، فالأحكام القطعية لا جدال فيها، ونصوص القرآن الكريم واضحة ولا تقبل التأويل، كما أن الاجتهاد مقصور على العلماء، ومن هنا يجب على الأزهر الشريف أن يمنع تماماً ظهور "فقهاء الفضائيات"، وأن يصدر قراراً بأن تكون الفتوى لأهل الاختصاص به، أما عن لجنة الشئون الدينية بالمجلس الأعلى للثقافة التي قرر الوزير إنشاءها فيجب دراسة أهدافها، وأن يكون أعضاؤها من رجال الأزهر، وأن تخضع لإشراف هيئة كبار العلماء به، وإذا لم نضع النقاط على الحروف فسوف يحدث ما لا يحمد عقباه].

وجاء الخبر الثاني في العدد نفسه (ص ٢٩) تحت عنوان "مجمع البحوث الإسلامية يضع ضوابط للإفتاء" [في خطوة تتسم بالإيجابية تجاه فوضى الفتاوى والمتطفلين عليها من الهواة وغير المختصين الذين ازدحمت بهم شاشات الفضائيات، وصفحات الجرائد، قرر مجمع البحوث الإسلامية مخاطبة وزير الإعلام بالضوابط الواجب مراعاتها في العمل الإعلامي بجميع صورته المقروءة، والمسموعة، والمرئية تجاه القضايا الدينية وعلى الأخص ما يتعلق بأمور الحلال والحرام].

الضوابط المعدة من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية كانت ثمرة مناقشة جلسته الأخيرة المنعقدة برئاسة فضيلة الإمام الأكبر محمد سيد طنطاوي - شيخ الأزهر - التي تم خلالها استعراض توصيات لجنة البحوث الفقهية بالمجمع التي ناقشت الموضوع تحت عنوان "من يختص بإصدار الفتوى الشرعية".

علماء المجمع حذروا من خطورة استعانة وسائل الإعلام وأجهزتها بمن سموهم "أدعياء الفتوى".

واستقروا على ضرورة ألا تستضيف البرامج الدينية إلا المتخصصين في الشريعة الإسلامية، خاصة علوم الفقه الإسلامي، وأن يلتزم كل عالم بالتحدث في إطار تخصصه العلمي من عقيدة أو حديث، وتكون الأسئلة الموجهة له مراعية لذلك.

(*) نشرت بتاريخ ١٣/١٢/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩١٣).

واستثنى مجمع البحوث الإسلامية مجال الوعظ والإرشاد من شرط التخصص الدقيق، واعتبره مجالاً مفتوحاً لأي من علماء الدين، وأيد المجمع - من ناحية أخرى - توصية لجنة التعريف بالإسلام لتوجيه دعوة لأثرياء المسلمين للمساهمة في تمويل حملات تهدف للتصدي للهجمات الشرسة ضد الإسلام ورسوله والرد عليها، من خلال النشر الإعلامي المدفوع الأجر في وسائل الإعلام بالدول الأجنبية خاصة الصحافة، حيث أن التمويل هو العقبة في سبيل العرض الكافي للردود على جميع الشبهات والاتهامات والمعلومات المغلوطة التي يتم الترويج لها بالإعلام الغربي.

الخبر الأول: يتسم بالسذاجة والسطحية والفتور، الفقرة تتسم بالسطحية وتصور الأزهر الشريف [ولا أدري لم هو شريف] كأن له قوة قاهرة يستطيع أن يمنع فقهاء الفضائيات، وأن يصدر قراراً بأن تكون الفتوى لأهل الاختصاص.

والسؤال: هل للأزهر سلطة على فضائيات تبت برامجها من على أرض غير مصرية؟ وليس لرئيس جمهورية مصر، فضلاً عن شيخ أزهرها، أن يفرض عليها الأوامر؟؟

والخبر يندد بالذين يطالبون بحرية الرأي والتعبير في المسائل والأحكام القطعية. أقول له: رفقاً بنفسك، فحرية التعبير حق مكفول بمقتضى حقوق الإنسان وهو أكبر ضمان للحرية ولظهور الحقيقة. ويقول: [الأحكام القطعية لا جدال فيها]، وما هي الأحكام القطعية؟ إن تحديدها نفسه موضوع خلاف، ثم من هم أهل الاختصاص؟ هل هم طلبة الأزهر في مجال العقيدة أو الفقه أو أصول الدين؟ إن الأزهر يخرج عشرات الألوف وهم كل واحد منهم الوظيفة التي يأكل منها عيشاً، ولا يمكن الثقة بأن أحد هؤلاء أهل لإصدار الأحكام لأنه أمضى عشر سنوات في دراسة متخصصة.

وماذا يقول الكاتب إذا قلنا له إن كل الفهم السلفي الذي تأخذ به المؤسسة الدينية الأزهرية وتصدر عنه أحكامها فهم متخلف لأنه فهم رجال، بما فيهم الأئمة الأربعة، مهما كانت عبقريتهم فليسوا ملائكة ولا أنبياء، وليسوا معصومين من كل ما يطرأ على البشر، فضلاً عن أن اعتبار أحكامهم أحكاماً ملزمة هو مما يعد نوعاً من الإشرار يدخل تحت باب ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١)، وقد ذكر الرسول لعدي بن حاتم عندما قال للرسول: ما كنا نعبدهم، أن إصدارهم الأحكام بالحرام والحلال نوع من الشرك.

لقد راجعنا الردود التي كتبت عن خطبة البابا بنديكت السادس عشر فوجدنا أضعفها وأبعدها عن النقد العلمي هي لأزهريين، على نقيض كتاب آخرين - بعضهم ليس مسلماً - نقدوا المحاضرة نقدًا علميًا وكشفوا عوارها.

وهل يوجد من ينكر أن عديداً من المفكرين الذين لم يدخلوا الأزهر خدموا الإسلام بأفضل ممن درس في الأزهر؟ ولعل منهم الكثير من خريجي دار العلوم، ومنهم من درسوا دراسة حرة كالأستاذ فريد وجدي الذي وضع "الموسوعة الإسلامية"، إن محمد حسين هيكل كان أول من كتب تاريخ الرسول بالطريقة الحديثة وأصدر كتبه عن عمر وعن منزل الوحي، بل إن توفيق الحكيم أصدر "محمد" و "التعادلية" وعقب على تفسير القرطبي، وما الذي يقوله الكاتب عن الشيخ أحمد البنا الذي لم يطأ بقدمه الأزهر وأتم عملاً لم يستطع أحد من الأئمة الأعلام طوال ألف عام كاملة أن يقوم به وهو تصنيف مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، ثم وضع له شرحاً يعادل المتن، ثم طبعه على حسابه مع أنه رجل فقير، كل هذا احتساباً وإيماناً وليس بحكم وظيفة يتقاضى منها مرتباً جزيلاً مع أنه شغله لمدة ٣٥ عاماً كاملة.

وما هو رأي الكاتب في حسن البنا الذي أعاد الإسلام إلى صدارة اهتمامات المجتمع بعد أن وضعه دستور ٢٣ في ركن قصي، وحسن البنا لم يدرس في الأزهر، هل كنتم تحرمون عليه الحديث عن الإسلام؟ بل ما رأيك في كاتب هذه الكلمات الذي ألف سنة ١٩٤٦م كتابًا تحدث فيه عن "فهم جديد للدين"، وناقش فكرة الإمام نجم الدين الطوفي عن المصلحة، وكان هذا من ستين عامًا بالتمام والكمال، فأين كان علماء الأزهر وقتئذ؟ وأين كان من قال عنه أنه "هاوٍ"؟ هل كان في ضمير الغيب أو كان طفلاً رضيعاً، أو كان يلعب في الحارة ببنتلون قصير؟

ومن من علماء الأزهر أصدر كتابًا مثل الذي كتبه في الفترة ما ١٩٩٥م و ٢٠٠٠م بعنوان "نحو فقه جديد" من ثلاثة أجزاء؟ فإذا كان الفقه في حاجة لتجديد فلم لم يتصدى الأزهر لذلك ولديه إمكانيات ضخمة؟ وإذا كان يرى أن الفقه في غير حاجة إلى تجديد، فهذا هو العذر الذي هو أقبح من الذنب.

إن فقهاء الفضائيات إنما ظهوروا لأن علماء الأزهر عجزوا عن تقديم الفتاوى المقنعة، فظهرت فتاوى الفضائيات طبقاً لقانون العرض والطلب، ومن ناحية المبدأ فلا يمكن الحجر على الإسلام ولا يمكن تكميم الأفواه، والحمد لله أنكم لا تستطيعون التحكم في السماوات المفتوحة، وهل تظنون أن الإسلام يخضع للأزهر أو لرئاسة الجمهورية؟ الإسلام ملك المليارات من المسلمين.

أم أنكم تريدون إسلاماً مصرياً يطبق في حدود الجمهورية المصرية ويخضع لأحكامها؟

واقترحت اللجنة مناقشة أثرياء المسلمين لتكوين قناة فضائية، والأمر ليس قلة الأموال، ولكن فقد الأفكار، وماذا لديكم لتقدموه للقناة الجديدة إلا سقط المتاع، وقيل وقال، الذي سئمه الناس وانفضوا عنه. إنه نقص تفكير، وإبداع، وثقافة، ومعايشة العصر.

* * *

الذي يثير الحيرة والذهول أن من أعظم مآثر الإسلام أنه رفض أن يقيم كنيسة يكون لها وحدها حق التحريم والتحليل، ويتطرق إليها عوامل الفساد التي لا مناص منها خاصة إذا كانت محتكرة، فأنتقد الإسلام مما وقعت فيه المسيحية عندما سيطر الباباوات على المسيحية وأساءوا إليها بحيث ثارت الجماهير على الكنيسة ورفضتها وأعلنت "العلمانية".

واليوم نرى هذه الهرولة نحو إقامة كنيسة إسلامية تحتكر إصدار الأحكام!

يا ليت الذين يكتبون هذه الكلمات قرأوا ما كتبه الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده - وهو أنجب من تخرج في الأزهر - وأمضى كما قال هو "عشر سنوات ينظف عقله من وساخات الأزهر".

فقد أقام الأصول العامة للإسلام على ثمانية أصول، جاء الأصل الخامس عن "قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها". فقال: [هدم الإسلام بناء تلك السلطة، وما أثرها حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم، ولم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطاناً على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمان حتى أن الرسول عليه السلام كان مبلغاً ومذكراً لا مهيمناً ولا مسيطراً، قال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ (الغاشية: ٢١-٢٢)، ولم يجعل لأحد من أهله أن يحل ولا يربط في الأرض ولا في السماء، بالإيمان يعتق

المؤمن من كل رقيب عليه فيما بينه وبين الله سوى الله وحده، ويرفع عنه كل رق إلا العبودية لله وحده، وليس لمسلم - مهما علا كعبه في الإسلام - على آخر - مهما انحطت منزلته فيه - إلا حق النصيحة والإرشاد.

ولكل مسلم أن يفهم عن الله من كتاب الله وعن رسوله من كلام رسوله، بدون توسيط أحد من السلف.

فليس في الإسلام ما يسمى عند القوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه، وليس يجب على المسلم أن يأخذ عقيدته أو يتلقى أصول ما يعمل به عن أحد إلا كتاب الله وسنة رسوله].

هذا هو ما كتبه الإمام محمد عبده منذ أكثر من مائة عام، فكيف يأتي اليوم من يدعو للكهنوت في أسوأ

صور "الاحتكار"؟

إنها ردة.. وأي ردة:

لا تلعبوا بالنار^(*)

الدين النصيحة - كما قال الرسول صلوات الله وسلامه عليه - وكما يعرف الإخوان بالطبع، وها أنذا أقدم نصيحتي.

[لقد أثارت شجونني، ومخاوفي، رؤية الصور المنشورة في "المصري اليوم" (١١/١٢/٢٠٠٦م)، تحت عنوان "ميليشيات إخوانية" تستعرض مهارات القتال داخل "جامعة الأزهر".

إن من حق طلبة الإخوان أن يضربوا، أو يحتجوا على أي تصرف غير قانوني أو غير عادل تقوم به الإدارات، فهذا حق مشروع، وأسلوب تتبعه كل الهيئات، أما أن تظهر مجموعات بأزياء "الميليشيات" التي تقوم عادة بعمليات مقاومة مسلحة في مواجهة ممارسات قمعية وحشية تقوم بها سلطات احتلال، وأن يكون هذا في حرم الجامعة فهذا، كما قالت الجريدة: "تصعيد جديد للمواجهة ما بين جماعة الإخوان المسلمين والأمن داخل الجامعات".

لا أدري من هو العبقري الذي ابتدع هذا الأسلوب الشاذ الذي يعطي أعداء الإخوان تعة للتنديد بهم؟ وكيف سمحت قيادة الإخوان بهذا؟ صحيح أن الإخوان مثل البوربون الذين لا يتعلمون شيئاً ولا ينسون شيئاً، ولكن الظروف الدقيقة المحيطة والتي تتربص بهم كان يمكن أن تنبه الإخوان إلى خطورة هذا الإجراء.

الإخوان المسلمون اليوم على مفترق الطرق، وسيتوقف على اختيارهم الكثير بالنسبة لمستقبلهم.

لقد كان رأيي - وما زال - أن الإخوان هيئة تربوية تعمل لبناء الفرد في الأسرة، فالمجتمع، فالأمة، وتلجأ إلى أساليب الحكمة والموعظة الحسنة، وتسلك السبل التربوية التي تؤدي لتحقيق هذا الغرض النبيل.

وفي الحقيقة فإن نشاط الإخوان في حقبة حسن البناء سلك هذا السبيل، وعن طريقه بلغت الأوج، وفي السنوات من ١٩٤٥م إلى ١٩٤٨م أصبح الإخوان أكبر هيئة جماهيرية، ولو كان من أهدافها التوصل إلى الحكم، فقد كان يمكن أن يضعوا الخطط لذلك كأن يؤسسوا حزباً، وكان ذلك مفتوحاً لكل الأحاد، وقد أسست أنا نفسي حزباً سنة ١٩٤٦م - مع أنني لم أكن أحظى بمملكة تنظيمية - على نقيض الإمام البناء - رحمه الله - الذي كان عبقرياً موهوباً في التنظيم.

كان الإخوان يمكن أن يؤسسوا حزباً ويدخلوا في الانتخابات سنة ١٩٤٦م إلى ١٩٤٨م ويكسبوا من القاعدة أضعاف ما كسبوه في انتخابات سنة ٢٠٠٥م، ولكن هذا لم يكن وارداً، وأقصى ما طمحووا إليه هو ترشيح المرشد لدائرة الإسماعيلية، وتم هذا مرتين، في المرة الأولى أدى التزوير الفاضح لنجاح غريمه، والمرة الثانية تنازل الأستاذ البناء طواعية عن الترشيح عندما وضع له مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة أن الإنجليز لا يريدونه في مجلس النواب، وأنه في حرج شديد، (وقد كتب الدكتور محمد حسين هيكل في مذكراته عن التدخل الإنجليزي، فهو حقيقي وليس زعمًا أو ادعاءً)، وقبل الأستاذ البناء أن يعفي النحاس باشا من هذا الحرج بشرط أن يدع له حرية الدعوة، واعتبر الأستاذ البناء ذلك "حديبية" جديدة، وانطلق يعبئ الشباب تحت راية الإخوان.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٢٠).

ويجب أن نذكر أن البرلمان سلطة تشريعية، فلا علاقة له بالسلطة التنفيذية التي هي السلطة الحقيقية في الحكم، ومن هنا فإن دخول الإخوان البرلمان قد لا يتعارض مع الفكرة الدعوية باعتباره منبراً لسن القوانين الداعمة للمجتمع السليم الذي يعمل بتوجيهات الإسلام في النهضة بالمجتمع، ومع هذا كله فإن موقف الإخوان منه يوضح أنهم لم يكونوا متحمسين له، وإنما رأوا فيه أسلوباً من أساليب عديدة، ولما فطنوا إلى القوى التي تحيط بالعملية الانتخابية زهدوا فيه.

في كلمات سابقة في هذه الجريدة، وقبلها في "نهضة مصر"، قلت إن الإخوان وقد حسموا أمرهم ودخلوا بثقلهم مجلس الشعب ونالوا ٨٨ مقعداً، فإن الموقف الأمثل لهم هو أن يمثلوا المعارضة الدائمة التي لا تكون أبداً حكماً، لأن دورها بالتعبير الإسلامي هو "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وهو دور مقدس في الإسلام، والصورة الحديثة والمنهجية له هو أسلوب المعارضة، الذي يدخل فيه أن تعترف للحكومة إذا أحسنت بحسناتها، ولكن لما كانت السلطة مفسدة - فكأننا ما كانت الحكومة - فلا بد أن توجد ثغرات كبيرة وأخطاء فاحشة وانحرافات جسيمة، ودور الإخوان هنا هو أن ينكروا، أي أن يعارضوا هذا، ولكن في جذور هذه السياسة أن لا يلوا الحكم أبداً، فهناك فرق كبير بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو المبدأ المقدس وبين تولية الحكم الذي حذرت منه آيات عديدة، واستبعدته أحاديث عديدة، فجاء عن الولاية: "أولها ملامة، وأوسطها ندامة، وآخرها خزي يوم القيامة"، إنها أمانة وخزي وندامة يوم القيامة إلا من أخذ بحقها، وأدى الذي عليه بها، "ونعمت المرضعة وبئست الفاطمة"، وقد تقبل القرآن قول ملكة سبأ ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (النمل: ٣٤).

الموقف الأمثل للإخوان إذن أن يكونوا المعارضة، وهم في هذا يشبهون النقابة العمالية التي مهمتها أن تحمي حقوق العمال من اقتنيات الإدارة، أي أنها فإذا أصبحت هي نفسها إدارة فإنها تفقد صفتها كنقابة، وبعد أن كان العمال يجدون فيها الحماية، فإنهم سيطلبون الحماية منها.

وهذا الدور لا يقتصر أنه يكفل لهم القيام بدور إسلامي مقدس قدمه القرآن على الصلاة عندما قال: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (التوبة: ٧١)، فإنه في الوقت نفسه يحميهم في الوقوع في النار، نار السلطة المحرقة للقيم والمفسدة للأداء.

وصدقوني أيها الإخوان إن أسود يوم في حياتكم هو اليوم الذي تلون فيه الحكم، لا أريد أن استبق الأحداث ولا استلهم التجارب السابقة وطبائع الأشياء، فأقول: إنه سيكون نهايتكم، وإن يومكم الأول سيكون يومكم الأخير.

وفي نظري إن هذا الدور دور "المقاومة أبداً"، سيوقى البلاد كثيراً من المخاطر، وسيحول دون تدهورها، وسيسد ثغرة أنتم أفضل من يسدها، ولكنه أقل من الدور التربوي الذي نصبتم أنفسكم له أول مرة، والذي هدى مئات الألوف من الشباب الذين جذبهم الإخوان، أو أنهم التمسوا في الإخوان حلاً لمشاكل المراهقة والشباب، فحال الإخوان بينهم وبين السقوط في برائن الشهوات أو الانحلال، واستثمروا طاقاتهم في العمل الدعوى والعمل الاجتماعي، وقد كان في كل شعبة إخوانية شعبة تدعي "أقسام البر والخدمة الاجتماعية للإخوان المسلمين"، مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، وتقوم بكل الخدمات الاجتماعية.

ويا ليت الإخوان ينتبهون إلى هذا كله الآن، وقبل أن يفوت الأوان وقبل أن تأخذهم موجة السياسة فتذهب بهم بعيداً عن أهدافهم الدعوية.

ويا ليتهم يعلنون هذا ويطمئنون الحكومة، إن ليس من أهدافهم تولية الحكم، حتى وإن كانوا المقاومة الصلبة التي لا تلين، ولا تقف.

ويا ليتهم يلتزمون في الدعوة، وفي المعارضة، وفي كل نشاط آخر بالأسلوب الديمقراطي، لأنه الأسلوب الشرعي السليم البعيد عن كل إثارة وكل عنف.

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (النحل: ١٢٥).

وزارتان يجب أن تزولا وزارة العدل ووزارة الأوقاف^(*)

من الأصول الدستورية المقررة مبدأ "الفصل ما بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية"، بحيث لا يحدث خلط في الاختصاصات فتعتدي إحدى السلطات على الأخرى، ويعد قيام هذا المبدأ وتطبيقه من العوامل الضرورية واللازمة لنجاح قيام كل سلطة باختصاصاتها.

ولكننا نجد في صميم السلطة التنفيذية وزارة تحمل اسم وزارة العدل، وهذا خلط فاحش، فالعدل هو مهمة السلطة القضائية، وأن توجد وزارة باسم وزارة العدل أمر لا بد وأن يوجد خلطاً وتضارباً، ويزيد في خطورة هذا التضارب هو أنه يمس السلطة القضائية وهي ملاذ المظلومين للانتصاف وحسن العدالة من أي افتيات عليها، ورمز العدل، والحق، وحسم الظلم والانحراف.

وتتبع وزارة العدل النيابة العامة، أي النائب العام وكل وكلاء النيابة وهم الذين يقومون بأول خطوة في العملية القضائية، ويفترض أن يكونوا قضاة تحقيق، ولكن الرغبة الدفينة لدي الحكام جعلتهم نوعاً مدنياً من ضباط البوليس توجه الاتهام أكثر مما تحقق في الموضوع، وتتلقى تعليماتها من النائب العام الذي يتلقى تعليماته من وزير العدل الذي يعد عضواً في السلطة التنفيذية، ومن هنا جاء أول خلل في البنيان القضائي وتعالق الشكاوى من انحياز بعض وكلاء النيابة للسلطة التنفيذية ولرجال البوليس ولإدارات السجون بحيث يعد البريء متهماً حتى تثبت براءته، ويتعامل معاملة المتهم لا معاملة البريء، ويعد متهماً بمجرد وقوعه في أيدي البوليس والنيابة مجرداً من الحقوق، لأن من سلطة النيابة أن تسجنه لأربعة أيام، "ويجدد له" كما يتضمن أمر حبسه الأيام الأربعة، وهو ما يعني أن النيابة قد قررت مقدماً ضرورة استمرار سجنه.

إن أسوأ مرحلة في العملية القضائية هي أولها عندما يؤخذ فرد ما بتهمة فيجد نفسه في أيدي زبانية الأقسام الذي يسلمونه إلى النيابة التي تسجنه وتجدد له، إن المتهم في هذه المرحلة أحوج ما يكون إلى "القاضي" الذي ينظر في أمر ما اتهم به بروح القاضي، وطبقاً للأساليب التي قررها القضاء في العالم أجمع.

وعدم ملاحظة ذلك إخلال خطير بواجب حماية المواطن، ويؤدي إلى مفارقة، فلو أن فرداً أراد أن يقيم دعوى بناء على المادة ٥٧ من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز تقييد حرية شخص بأي قيد، لوجد إن الذي مارس هذا العمل هو النيابة، التي تعد من السلطة القضائية والقاعدة هي عدم مسئولية السلطة القضائية، وإنما حدثت هذه المفارقة لأن النيابة تمثل السلطة التنفيذية (وزارة العدل) وتمثل في الوقت نفسه السلطة القضائية، وهذا إهدار لكل الأصول الدستورية.

لقد أظهرت التطورات المؤسفة لأزمة القضاة أن الأمر لا يقتصر على المتهمين، ولكنه يمتد ليشمل القضاة أنفسهم، ووجدنا قضاة يصبحون متهمين ويطالبون بالوقوف أمام من يحقق معهم.

ووجدنا صوراً عديدة من مضايقة القضاة في شئون ناديم الذي يمثلهم، ويلحظ جوانب الخدمة الاجتماعية والرعاية.

(*) نشرت بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٦، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٢٧).

وأصبحت العملية مبارزة ما بين وزير العدل ونادي القضاة الذي يمثل القضاة، وأدى هذا لابتنال المكانة الرفيعة للقضاة، وأحوجهم أن يدافعوا عن أنفسهم، وهم الذين يدافعون عن حقوق الآخرين.

ولا يقتصر الأمر على المتهمين من عامة الشعب، ولا المتهمين من خاصة القضاة، ولكنه يمتد ليشمل كل من يزوج به في السجن لحادثة طارئة، أو بلاغ كاذب، أو أسلوب كيدي، إن السجون التي تعد جزءاً من العملية القضائية بحكم أن القضاء هو الذي يحكم بالسجن، وأنه عندما يحكم بالسجن فهو يفترض أنه سجن يطبق الضمانات التي تحقق حقوق المسجونين، ولا يتصور أن السجن مكان للتعذيب بمختلف الطرق، ووسيلة لحرمان المسجون من حقوقه، بل جعله ضحية لنزق الضباط.

إن السجون تتبع وزارة الداخلية، فهل هناك تضارب في السلطات مثل هذا أن نسلم المتهم الأعزل إلى سلطة الاتهام لتنفرد به في ظلمات السجون حيث لا يسمع له صوت، ولا يجد أمامه من يخلصه أو ينجده من تعذيب الزبانية؟!

لن يتحقق استقلال القضاء فعلاً وواقعاً إلا عندما تتحول وتزول وزارة العدل وتؤول كل اختصاصاتها إلى السلطة القضائية بما في ذلك سلطات النيابة العامة التي يجب أن تتحول إلى قضاة تحقيق، وليس سلطة اتهام، وأن تحول إلى تبعيتها مصلحة السجون حتى تكون تحت إشرافها وفي حماية القضاء، ولا يمكن لأفراد من السلطة التنفيذية أن ينكلوا بالمسجونين، وهذا أخف التعبيرات.

نأتي الآن إلى وزارة الأوقاف..

والمفهوم أن وزارة الأوقاف تتولى عملية الأوقاف (إسلامية أو قبطية)، وكان ذلك إثر اغتصاب السلطة حق الواقفين واستيلاء الحكومة على وقف الواقفين، وهذا ظلم وانتهاك للشرعية، فإن شرط الواقف كشرط الشارع وخير ما تفعله وزارة الأوقاف أن تعيد الأوقاف إلى أصحابها، وقد كان للأزهر من الأوقاف ما كان يغنيه عن سؤال الدولة، ويحرره من التبعية لها، كما جأ الأقباط بالشكوى من تصرف الوزارة في أوقافهم فلتعدها إليهم، فهم أحق بها.

على أن قضية الأوقاف تهون أمام السيطرة والهيمنة على المساجد التي اعتبرتها كأنها إحدى إداراتها تتصرف فيها كما تشاء.

كلا يا وزارة الأوقاف، إن المساجد بنص القرآن الكريم: "وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا" (الجن: ١٨)، ولها تاريخ عريق في الحفاظ على التعليم، وفي ارتباط المجتمع، ولها دور في التكافل الاجتماعي، ومثل هذا الإرث التاريخي الذي أراد به الذين أقاموا المساجد قربي لله، ولكي تقوم بدور نافع لخدمة المجتمع لا يجوز أن تتلاعبوا بها كما تشاءون، وكيف يجوز لها أن تغلق بعد أداء الصلوات، وقد كان المسجد هو الملتقى الإسلامي الذي تعالج فيه قضايا الأمة، وكان منبرها هو منبر الأمة، وعندما ضاقت الأرض على عبد الناصر على رحبتها، ارتقى منبر الأزهر لتأخذ صيحته قدسية وجلالة، فكيف تأمر وزارة الأوقاف بإغلاق المساجد، وقد كان المفروض أن تفتحها وأن تهيئها مفتوحة تتلقى صوراً من الخدمات لا نجد مكاناً يستوعب نشاطها، وأسوأ من هذا أن تتحكم في أئمتها وخطبائها، وتضع لذلك شروطاً تريد بها أن تجعلها بوقاً من أبواق الدولة، تسبح بحمدها، بدلاً من أن تكون للمؤمنين يسبحون فيها بحمد الله.

إن المسجد - أصلاً - مكان للعبادة، وكل مكان للعبادة يفترض أن يكون بمنأى من تدخل الدولة بأي صورة، ولتدع منابرها تدوي "الله أكبر.. الله أكبر.. ولا إله إلا الله.. ولا قوة إلا بالله.. ولا خلود ولا بقاء إلا الله".

وأعيدوا الأوقاف إلى أصحابها.

"المحظورة" .. إلى متى؟(*)

عندما قام بعض طلبية الإخوان في الأزهر بعرضهم الرياضي رأيت في هذا مخالفة للأصول المتبعة لإظهار الاحتجاج، وحذرت الإخوان من مثل هذا الأسلوب قائلاً: "لا تلعبوا بالنار" (المصري اليوم ٢٠٠٦/١٢/٢٠).

ولكن يبدو أن الحكومة انتهزت الفرصة لكي تهيل على الإخوان الاتهامات من كل نوع، ولأن تضخم في الحدث الذي وإن كان خطأ، فإن الذين قاموا به اعتذروا بأن ما دفعهم إليه هو إصرار إدارتهم على تصرفات تحكيمية غير عادلة.

لقد كان من الممكن أن تطوي الحادث، أما أن تثير الحكومة الموضوع وتعيد وتزيد في الحديث عن "الجماعة المحظورة"، فإنها كلما تقول "المحظورة" فإنها تدفع الناس ليضحكوا عليها ويصب هذا في مصلحة الإخوان.

ومن حظرها؟

فقد حل الإخوان المسلمين في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م رئيس وزارة عنيد ضيق الأفق، قدر ما هو نزيه من الناحية المالية، وهو رئيس حزب من أحزاب الأقليات، وقد تمردت على الوفد، وفي ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م أعلنت مصر الأحكام العرفية لدخولها الحرب ضد إسرائيل، وبدلاً من أن يتعاون النقراشي مع الإخوان وقد جاء يومها في الدفاع عن فلسطين ومؤازرة الجيش المصري، فإنه بادر بحلها بأمر عسكري ونقل المتطوعين في فلسطين من ساحة القتال إلى معسكر الاعتقال دون أن يعرض الحل على مجلس نواب أو مجلس شعب ضارباً عرض الحائط بكل نصائح الوطنيين.

ولما أعلنت الانتخابات سقطت هذه الوزارة سقوطاً شنيعاً، وجاء الوفد فرفع الأحكام العرفية وعادت إلى الجماعة شرعيتها.

لقد عبأت الحكومة كتابها وصحافها للتنديد بالإخوان وشنت هجمة مسعورة على طلبية الإخوان، وعلى دار التوزيع الإسلامية، وكل يوم تبدأ حملة اعتقالات مما يؤذن بأننا على أبواب أيام سوداء.

إذا كان الإخوان، كما قلنا لا يتعلمون شيئاً، ولا ينسون شيئاً، فيبدو أن الحكومة تشاركهم في هذا تماماً، وكان جديراً بها أن تذكر أياماً سوداء لم يكن للحكومة هم إلا القبض على الإخوان وتعذيبهم، وشغلت بهذا عن مراقبة إسرائيل التي دهمتهم وأوقعت بهم هزيمة ١٩٦٧م المخزية.

وقبل أن يقوم عبد الناصر بحركته أخبر الإخوان وطلب موافقة المرشد ومؤازرة الإخوان وتم له هذا، وفي صباح ٢٣ يوليو كان شباب الإخوان يقفون على طريق السويس الذي كان يمكن أن تأتي منه قوات بريطانية، كما كانوا يحرسون السفارات والكنائس خشية حدوث أي مساس بها.

ولم يكن عبد الناصر غريباً على الإخوان فقد تولى تدريب المتطوعين الإخوان لحرب فلسطين، وحقق معه رئيس الوزارة إبراهيم عبد الهادي ونجا بأعجوبة، كما بايع هو وخالد محيي الدين وصالح خليفة وآخرون

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٣٤).

مندوب المرشد على الطاعة في المنشط والمكروه، كما روي ذلك خالد محيي الدين في كتابه "الآن أتكلم" ص ٤٥.

وقام ربيع قصير أعقبه صراع على السلطة نتيجة لانفراد مجلس قيادة الثورة باتخاذ القرارات بصورة فردية دون مشورة من حلفائه، ولما طلب الإخوان إشراكهم، أو مناقشة الأمر قالوا: إنهم يريدون فرض وصاية على الثورة كأن الشورى والديمقراطية وصاية.

وكما انتهز النقراشي إعلان الأحكام العرفية وتوقف الدستور ليحل الإخوان، فإن مجلس القيادة تعطل بحادث غامض لم يعرف حقائقه، هو محاولة اغتيال عبد الناصر فحل الإخوان وزج بالإخوان في السجون ومارس معهم أشنع صور التعذيب.

مجلس القيادة هذا، المكون من ١١ ضابطاً صغيراً ليس لهم أي خبرة بالسياسة أعطى قراراته الصفة السيادية !! بحيث لا يجوز الطعن فيها، وكأنه معصوم من الخطأ.

الإخوان إذن لم يحلهم مجلس نيابي، ولم تعرض قضيتهم على الشعب، وإنما حلها طغاة الحكومة في ظروف استثنائية.

ومع هذا الحظر من أيام عبد الناصر، والتعذيب الذي تشييب لهوله الولدان فإن الهيئة بقيت لم ينفذ الشعب عنها، بل انضم إليها وزادت قوة ومات الذين حلوها والعار يجللهم.

وفي آخر انتخابات، ورغم التزوير في الجولة الأخيرة التي ضحت الحكومة بسمعتها أمام دول العالم، والتي حالت أن تجري الانتخابات في ست دوائر (حتى الآن) لاحتمال فوز الإخوان فيها، وفاز الإخوان بـ ٨٨ مقعداً، ولولا التزوير الذي شهد به القضاء لنالوا أكثر من مائة.

الشعب المصري لا ينقصه الذكاء، وقد رأى في حكاية "المحظورة" نكتة، بل رأى فيها لطمة للحكومة، ودليلاً عملياً بارزاً على مخالفتها للواقع.

وإلى متى ستستمر الهيئة محظورة؟

هل تتصور الحكومة أنها يمكن أن تقضي عليها؟

أقول - وأنا من الناقدین للإخوان -: هذا مستحيل.

لأن الإخوان يقومون على أساس الإيمان بفكرتهم عن الإسلام، وهي رغم تخلفها بمعيار الواجب فإنها أفضل ما على الساحة، ولم يحدث منذ أن ظهر الإسلام حتى الآن أن تقهر هيئة تقوم على إيمان إسلامي.

لقد حاول هذا عبد الناصر ففشل، بل إن "لعنة الإخوان" هي التي أودت به في النهاية.

لقد قبل فاروق أن يترك العرش "نزولاً على إرادة الشعب"؟

فلماذا لا تنزل الحكومة على إرادة الشعب الذي منح الصفة الشرعية للإخوان المسلمين وتمسك بها ودفعها دفعاً إلى مجلس الشعب.

لو كنت أنا في محل الحكومة لبادرت أول شيء لإعطاء الإخوان شرعيتهم نزولاً على إرادة الشعب، وفي الوقت نفسه لنرى كيف سيمارسون وجودهم الشرعي.

إذا أحسنوا فلمصلحة الوطن.

وإذا أساءوا فسيجنون على أنفسهم، وسيربحون الحكومة من حربهم، لأن أخطاءهم هي التي ستجني عليهم.

وعندئذ ستكسب الحكومة الحسنيين.

ستكسب أنها أعطت الجماعة حقها المشروع ونزلت على حكم الديمقراطية، وأن الهيئة - وليس الحكومة - هي التي جنت على نفسها.

إذن المشكلة محلولة، بما يرضي كل الأطراف.

وإذا رفضت الحكومة، فهذا دليل على أنها ليست ضد الإخوان، ولكن ضد الشعب، وضد الديمقراطية.

وإذا أرادت أن تبطش بالإخوان كما فعل عبد الناصر، فستحل عليها لعنة الإخوان التي حلت على عبد الناصر، وكانت أكبر سبب في خذلانه.

وما أتعس الحاكم الذي يحكم بأسنة الرماح، ويعيش في حماية الأمن المركزي.

من ينجيه من الله؟

أين يذهب من دعوات الآباء، والأمهات، والزوجات، والأبناء، التي ترتفع في الفجر لاعنة وداعية على الحكومة؟

كل دعاء هو في حقيقته صيحة "الظلم مرتعه وخيم".

وهذا هو حكم التاريخ.

أقول للحكومة: لمصلحة الوطن، وحتى لا تتكرر المآسي القديمة، ونهدر الوقت الثمين، وندور في حلقة

مفرغة، أعطوا الإخوان الشرعية التي هي حق لهم، والعودة إلى الحق فضيلة.

أمة محمد (*)

في الأسابيع الأخيرة انتشرت دعايات عديدة وقوية تندد بالشيعة، وتخوف الناس من الخطر الإيراني، ولعل الذين كانوا يتابعون الأحداث أيام حرب صدام لإيران لا يزالون يذكرون دعاية استطارت - وقتند - تستنهض العرب والمسلمين لمقاومة خطر "الفرس والمجوس" أعداء الإسلام الألداء الذين قتلوا عمر بن الخطاب لأنه كان الذي أمر بفتح فارس وتقويض الملك الساساني.

إن الدعاية الحديثة ضد إيران لا تتسم بهذه الفجاجة، وإن لم تتج تمامًا من آثارها، وهي تقوم على ركيزتين:

الركيزة الأولى: أيديولوجية عقيدية، فالشيعة هم في الحقيقة "لرافضة"، وهم الذين يزيفون الإسلام ويكيدون له ويدخلون فيه ما ليس منه، وهم الذين يسبون الصحابة بما فيهم السيدة عائشة وأبي بكر وعمر، ويرفضون رواية أبي هريرة وباقي المحدثين، ويقدمون الإمام علي تقديسًا يجعله أفضل من الرسول ولديهم ما يسمونه "مصحف فاطمة"، وشيء آخر يطلق عليه "الجفر" فيه علم الأولين والآخرين ويؤمنون باثنى عشر إمامًا بدءًا من علي بن أبي طالب، ولكن أبرزهم الإمام جعفر الصادق الذي يعد المؤسس الحقيقي للمذهب، وكل واحد من هؤلاء الأئمة معصوم من الخطأ يوحي إليه من الله، وآخرهم الإمام الغائب من أيام الخلافة العباسية، سيعود يومًا ليملأ الدنيا عدلًا بعد أن ملئت جورًا.

الركيزة الثانية: تؤكد الأطماع الإيرانية في المنطقة، وأنها تريد أن تزحف عليها وتستأثر بالصدارة التي كانت لمصر، والتي تبرز فيها الآن السعودية، وأنه إذا وقفنا موقفًا سلبيًا إزاءها فسينجحون - بهذه الطريقة أو تلك - في السيطرة على المنطقة عن طريق غرس دخلاء لها مثل حزب الله في لبنان.

وليس من الصعوبة أن يدرك الإنسان أن المثير الحقيقي لهذه الدعاية هي أمريكا وإسرائيل التي تمثل إيران لهما العدو الاستراتيجي بعد أن تمكنا من الانتصار على العراق الذي كان القوة الاستراتيجية للعروبة والإسلام، ولا تنس أمريكا أن إيران أدلتها عندما حاصرت السفارة الأمريكية في طهران بمن فيها لمدة ٤٤٤ يومًا و "أفشلت" محاولة أمريكية لإنقاذهم، والتي أثارت العالم ضدها في معركة المفاعل النووي، ولكن أمريكا وإن كانت العدو رقم ١ لإيران فإنها قصرت دعايتها المضادة على الأطماع الإيرانية في المنطقة وتركت - أو دفعت - عددًا من الشيوخ يتحدثون من منطلق العقيدة وباسم الإسلام، ولعلنا نذكر فتوى ابن جبرين واللحيدان عضو مجلس القضاء العالي بالسعودية، وتخذيتهما الجماهير عن مناصرة حزب الله إبان فترة حرب إسرائيل للبنان.

فإذا أردنا أن نقيّم هذه الدعايات في ضوء الإسلام لوجدنا أن الإسلام يجعل كل واحد يقول "لا إله إلا الله محمد رسول الله" مسلمًا له عصمة المسلم، وإن زنى وإن سرق، كما جاء في حديث لأبي ذر، وقد نشأت الشيعة أصلاً كرد فعل لمذبحة كربلاء الرهيبة التي قتلت الحسين وآله جميعًا حتى كادت تستأصل النسب الهاشمي (أبناء علي بن أبي طالب من فاطمة) ولم ينج من المذبحة إلا أصغر أبناء الحسين الذي غفل عنه الجلادون، ولما تنبهوا

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٧/١/١٧، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٤٨).

أرادوا انتزاعه من أخته السيدة زينب التي تشبثت به فتركوه ليكون لهم حزناً وليحفظ النسب الهاشمي عن طريقه، وهو الإمام علي زين العابدين الذي كان غرة زمانه والذي قال فيه الشاعر:

هذا ابن خير عبـاد الله كلهم هذا النبي النقي الصادق العلم
إذا رأته قريش قال قائلها إلى مكارم هذا ينتهي الكرم

وقُضي على الشيعة أن يحاربوا الدولة الأموية التي ارتكبت جريمة كربلاء، وأن يحاربوا الدولة العباسية التي جاءت باسمهم وبفضل جهودهم، فلم تكد تلي الأمر حتى انقلبت عليهم ونكلت بهم وكانت شرًا من الدولة الأموية حتى قال قائلهم:

رب يوم بكيت منه فلما عشت في غيره بكيت عليه

ومن المهم أن نقول: إن الخلافة الأموية والعباسية قامت على طغاة، ولم يكن فيها من الخلافة إلا الاسم، فمقاومتها وحربها كان نوعاً من الجهاد ضد المعتصب الظالم وكان الذي يحاربها أجدر بالشرعية، ولكن الظروف عكست الأمر فأظهرت الشيعة بمظهر الثائر على السلطة الشرعية.

وظل الشيعة يحاربون حرباً سرياً سبعة قرون متوالية، ومن الطبيعي أن السرية تفرض طبيعتها، ومن طبيعتها أن تنبهم المعالم وتؤخذ بالضرورات التي تبيح المحظورات وما إلى هذا كله.

ولما نجح الشيعة أخيراً في إقامة حكم شيعي بقيادة الصفويين في إيران قامت بينه وبين الدولة العثمانية حرب مريرة تبادلها فيها النصر والهزيمة، ودفعت بالصفويين لتفخيم الأئمة وتقديسهم وإهالة الاتهامات على السنة وإليها تعود حكاية مصحف فاطمة، والجفر ومعظم الدعايات ضد السنة، وكان هذا جزءاً من الدعاية السياسية / الدينية، ولا يمكن أخذه كجزء من العقيدة، ولا هو يحسب - ضرورة - على الشيعة.

إن أسوأ ما يمكن أن ينسب للشيعة أنهم يرون أن بعض الصحابة قد خانهم التوفيق فناصروا معاوية على عليّ وهو الأحق، كما قد يرى البعض أن علياً كان أجدر بالخلافة، وهذه كلها موضوعات لا علاقة لها بالعقيدة، وإنما هي تمثل الضرورات السيئة للعمل السياسي، وهي على كل حال صفحة من الماضي ولا يمكن أن نرهن حاضرنا ومستقبلنا على الماضي، فضلاً عن أن ليس كل الشيعة يذهبون هذا المذهب، فالمذهب الشيعي الزيدي يعترف بأن الأجدر بالخلافة ليس هو "الأفضل" ولكن "الأكفأ" وكان هذا يتطلب خلافة أبي بكر وعمر.

نأتي الآن للتخويف من المطامع الشيعية في المنطقة، وأنا لا أفهم لها أي مبرر، فمن الواضح أنه لو كان لدى مصر القوة والوضوح والإمكانات المادية والقيادة الصلبة، لما كانت هذه المخاوف لتظهر، فإذا لم يكن لدى مصر والسعودية من الموارد والقوة والتحرر فهل نلومها لو تصدرت المنطقة؟ بل هل نأسي لهذا؟ ولماذا نأسي والشيعة مسلمون؟ والحديث يقول: "المؤمنون عدول يسعى بذمتهم أديانهم"، إن التمسك بالصدارة عندما لا تتوفر أصولها أثرة وأنايية، بل هي حماقة.

نحن ليس لنا إلا عدو واحد هو إسرائيل التي تقف على حدودنا، والتي هي أشبه بخنجر في قلب المنطقة، وقد قام الرئيس نجاد بما لم يكن يجرؤ غيره عليه إذ اقتحم العقبة - عقبة المحرقة - التي أحرقت كل من يمساها أو يتحدث عنها بسوء وهي قدس أقداس إسرائيل، وقد جمع يهوداً يرفضونها وعقد مؤتمراً أثار جنون إسرائيل وأمريكا وفرنسا التي سنت قانوناً يعاقب كل من يمسا المحرقة وهان عليها أن تعاقب مفكرها الكبير جارودي

لخاطر عيون إسرائيل، ولا جدال أن هذا المؤتمر أثار حفيظة إسرائيل، بل أثار جنونها، وأن جزءاً من الدعايات المغرضة ضد إيران تعود إليه.

نحن نقول لقادة العرب: إما أن تغيروا سياستكم فتنسم بالقوة والوضوح، وتصلحوا أوضاعكم بما يحقق لكم الموارد وتحرروا من التبعية لأمريكا والخوف من إسرائيل، وإما أن تفسحوا المجال لمن يقوم بهذا، وأنا لا آمن أن تنقلب إسرائيل علينا يوماً، وعندئذ سنندب حظنا، لأن ليس لدينا حزب الله المدعم من إيران، والذي كان يجعلنا نقف في مواجهة إسرائيل النووية.

إذن فمن ناحية العقيدة، ومن ناحية المصلحة، من الخير أن نقول: إن إيران الشيعية، وكل الدول الإسلامية هي جزء من أمة محمد التي يكون الحرص على وحدتها وقوتها هو الحرص على الحياة والقوة والعزة والمنعة، ويكون أي شق لصفها الموحد إيدان بالهزيمة أمام أعدائها الألداء.

نحو تعددية نقابية دون تفتت أو احتكار^(*)

أستعير هذا العنوان، من عنوان رسالة عن هذا الموضوع كتبتها من قرابة عشرة أعوام، وذهبت كالعادة أدراج الرياح.. من يقرأ؟ ومن يفكر؟

أريد - أولاً - أن أقدم للموضوع بتوجيه النظر إلى أن الحركة النقابية ليست حركة فئوية، إنها حركة جماهيرية، وهي تمثل في مجموعها الشعب العامل، ومن هنا فإن دعوتها لرفع الأجور وتحسين ظروف العمل وأن يكون للعمال صوت في إدارة الصناعة هو ما يمكن أن يترجم سياسياً بأفضل ما تهدفه الاشتراكية والديمقراطية دون عرقلة بالضرورات الحزبية، إن رفع الأجور وتحسين ظروف العمل لكل الشعب هو أسمى ما تهدف إليه الاشتراكية بصرف النظر عن الرطانات النظرية، وإن إعطاء العامل صوتاً في إدارة الصناعة هو أفضل صور الديمقراطية وحكم الشعب بالشعب، فالحركة النقابية من أكبر الحركات الإنسانية وهي تأتي بعد الأديان مباشرة، وقبل الاشتراكية والديمقراطية، ومن أجل هذا استحوطت تقدير كل المفكرين الإنسانيين، كما ظفرت بالحماية الدولية من منظمة الأمم المتحدة، بل وقبلها من عصبة الأمم التي تكونت سنة ١٩١٩م، وتكونت معها منظمة العمل الدولية ومحكمة العدل الدولية لأن هذا كان هو شرط الرئيس ولسن (أول وآخر رئيس أمريكي أكاديمي) لدخول أمريكا الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا وفرنسا.

ولا يتسع المجال للحديث عن الحركة النقابية كحركة إنسانية، ومن يريد التوسع فعليه برسالتنا "الحركة النقابية حركة إنسانية"، أما ما نريد أن نعالجه هنا فهو التعدد النقابي.

ولإيضاح ذلك نقول: إن الحركة النقابية نشأت طبيعياً، وتنظيرياً من رغبة بعض العمال في تكوين هيئة تتكلم باسمهم وتمثلهم جماعياً أمام أصحاب الأعمال، وتعالج ظروف وعلاقات العمل بطريقة جماعية، وما أن تشتد الرغبة حتى تظهر النقابة حتى لو كانت القوانين تحرمها، كما كان الحال في بريطانيا عندما كون العمال النقابات في وقت كان فيه القانون البريطاني ينبذها "مؤامرة لتعويق التعامل وحرية العمل".

ومنذ أن بدأت الحركة النقابية حتى الآن وكانت الصورة لتكوين نقابة هي أن يجتمع بعض العمال الذين يؤمنون بضرورة تكوين نقابة ويبدأون إجراءات التكوين من جمهرة العمال (على مستوى مصنع أو عدد من المصانع) يمثلون القاعدة وينتخبون مجلس إدارة، ويرسلون إخطاراً بذلك إلى الجهة الإدارية المعنية، وما أن تبدأ النقابة العمل ويحس بصعوباته حتى تتجمع مع مثيلاتها لتكسب قوة، ويمكن - عندئذ - أن تشمل النقابة كل الذين يعملون في صناعة ما، ولكن هذا يجب أن يتم على أساس اختياري، ومن منطلق إيمان العمال بأن هذه الصورة من التكتل هي التي تمكن النقابة من تحقيق مطالب العمال.

في كل العالم يقوم تأسيس النقابات على أساس اختياري يحقق "التعددية" التي هي عنصر لازم لكل مجتمع ديمقراطي يعترف بالحرية كقيمة عظمى.

وقد بدأت الحركة النقابية في مصر مع بداية القرن العشرين، وكان روادها من الأجانب، ثم جاء محمد فريد وهو السياسي المصري الأول الذي عني بالحركة النقابية وبدأ تمصيرها عندما كون نقابة عمال الصنائع اليدوية، ولكن الأحزاب تدخلت في عمل الحركة النقابية وشغلناها عن واجبها الرئيسي، ومع هذا ففي أربعينات

(*) نشرت بتاريخ ٢٤/١/٢٠٠٧، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٥٥).

القرن الماضي ظهرت حركة نقابية قوية ومنظمة في شبرا الخيمة تضم عمال مصانع النسيج الكبرى بها وقادها الراحل طه سعد عثمان، وكان يمكن أن توتي ثمارها لولا أنها لم تترك طويلاً إذ جاءت "الحركة المباركة" في ٢٣ يوليو وبدأت علاقتها بالعمال بشنق نقابيين هما (البقري والخميس) لأنهما نظما مظاهرة في شركة نسيج كفر الدوار كانت ابتهاجاً بالحركة وتأميلاً فيها، ثم أخذت "الحركة المباركة" في السيطرة على النقابات.

وفي سنة ١٩٥٩م أخذت مصر بنظام النقابات العامة وأصبحت النقابات العامة ٥٩ نقابة.

وفي سنة ١٩٦٤م عندما بدأت مرحلة التحول الاشتراكي ربطت الحركة النقابية بتنظيم الاتحاد الاشتراكي واشترط القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤م عضوية الاتحاد فيمن يرشح نفسه لأي منصب قيادي نقابي.

وهكذا فقدت الحركة النقابية حريتها وانطلاقها نتيجة لأخذ البلاد بمبدأ نظام "الاحتكار النقابي" الذي وضعه أصلاً "لينين" للاتحاد السوفيتي، وفي هذا النظام تكون النقابات مثل "السير ناقل القوى" من الحزب (الذي يمثل الدينامو والمحرك) إلى الجماهير وتحدد الدولة عدد النقابات وتفصيل العمل النقابي، وعندما أخذ الرئيس السادات بمبدأ التعددية الحزبية، كان يجب أن يوائم ذلك الأخذ بالتعددية النقابية، ولكن المسؤولين - وكذلك المجموعة التي كانت تشغل القيادات في الحركة النقابية - رأت إن نظام الاحتكار النقابي يمكنهم من الهيمنة على الحركة النقابية كما رأت السلطة أنه يؤمن تبعيتها فأبقوا عليه حتى الآن.

وهكذا فإن الحركة النقابية ابتداء من ١٩٥٢م حتى الآن، وهي مكبلة بالأغلال، ولتغطية هذه التبعية المهينة للنظام كان رئيس الاتحاد هو وزير العمل أو هو وكيل مجلس الشعب، وهو يشغل هذا المنصب بفضل عضويته في حزب الحكومة وفي الحركة النقابية.

الحركة النقابية وهي أعظم كتلة جماهيري شعبي وتطوعي كان يمكن أن تقوم بدور كبير تحول دون تردي السلطات في أخطائها، ولعلها كانت تحول دون سياسة "بيع مصر" للمستثمرين ولمن يدفع أعلى ثمن، ولكن عملاء الحزب الحاكم الذين يشغلون القيادة في الحركة النقابية لا يهمهم هذا، لا يهمهم إلا مراكزهم النقابية وهم هنا يشبهون إخوانهم السياسيين في الحزب الوطني، لا يهمهم إلا الحزب.. والسلطة.

أن للحركة النقابية أن تتحرر من الاحتكار النقابي، ومن سيطرة الحزب الحاكم الذي جعلها عقياً لا تخدم أعضائها ولا تخدم وطنها، ولكن تكون البقرة الحلوب للقيادات النقابية والسياسية.

أن لنا أن نأخذ بنظام التعددية النقابية الموجود في العالم كله باستثناء الدول العربية التي يحكمها طغاة من الحكام.

فقد بينا في رسالة "نحو تعددية نقابية دون تفتت أو احتكار" وسائل ومزايا تطبيق ذلك.

ونسلم ما بين أونة وأخرى عن جهود لتكوين "تنظيم مواز" أو "بديل" والقضية ليست تنظيمًا موازيًا أو بديلاً، ولكنها الحرية النقابية التي تقرر حرية العمال في التعددية النقابية كأصل وهو ما ينص عليه اتفاقية الحرية النقابية رقم ٨٧ التي أصدرتها منظمة العمل الدولية سنة ١٩٤٨م، والمصدقة عليها مصر، أي يفترض أن تطبقها، لأن من شروط التصديق أن تعدل الدولة في قوانينها بما يتفق ومواد الاتفاقية، وهو ما يمكن أن يظهر لو منعت السلطات بعض العمال من محاولة تكوين نقابة أو حتى اتحاد عمال، ورفع الشاكون الأمر للقضاء مطالبين بتحقيق نصوص الاتفاقية، وعندئذ فإن المحكمة ستحول القضية إلى المحكمة الدستورية التي ستحكم بشرعية عمل العمال، وأن المفروض أن تعدل مصر القوانين النقابية بما يتفق مع أحكام الاتفاقية رقم ٨٧ التي صدقت عليها مصر في تكوين نقاباتهم.

حماس: تفادي الدم ولو بالتسليم لـ "أبو مازن" (*)

خط أحمر وحقيقة جلية لا لبس فيها أن الشيء الذي لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تقع حماس فيه هو أن يقتل الفلسطينيون بعضهم بعضاً بينما يتفرج عليهم الإسرائيليون بمنتهى السعادة، فما أكثر ما وضعوا الخطط لإثارة الحرب الأهلية وفشلت أمام صمود الوحدة الفلسطينية، واليوم يأتيهم ما أرادوه وبأيدي الفلسطينيين أنفسهم.

كقاعدة عامة، فإن اقتتال الأمة بعضها بعضاً، هو ما لا يجوز أن يحدث حتى وإن لم يوجد فيها العامل الاستثنائي والهام بالنسبة للقضية الفلسطينية وهو الوجود الإسرائيلي، لأن اقتتال الأمة يذهب بوحدتها ويوجد شرخاً لا يمكن إصلاحه، وقد أوتى المسلمون منه في فترة مبكرة من التاريخ الإسلامي فيما عرف بالفتنة الكبرى عندما ثار معاوية على خليفته الشرعي "علي بن أبي طالب" واضطر علي لمقاتلته، ونازعه السلطة، إن ذلك أثر على التاريخ الإسلامي بأسره وأوجد شرخاً في الأمة لم يلتئم حتى الآن.

ولا أشك في أن الإمام عليّ لو استشرف ما ستسفر عنه هذه الفتنة وما تنتهي إليه، ولو جال بخاطره أن تقف السيدة عائشة في هودجها وسط جيشين من المسلمين، كل السهام توجه إليها وكل الأيدي تدافع عنها، أو ما حدث في صفين عندما أخذ نصف المسلمين يقتل النصف الآخر.

أقول: لو استشرف الإمام عليّ أو تصور ذلك لاتخذ مع معاوية سبيلاً آخر، ولما أذن أو اشترك في حرب صفين، وقد تملكه الأسى والحزن عندما شاهد طلحة بن عبيد الله مجندلاً على الثرى، وقال: "يعز عليّ أبا محمد أن أراك مجندلاً على الثرى، يا ليتني مت قبل هذا اليوم بعشرين عاماً"، رغم أنه كان يمثل الشرعية ويقاوم متمرداً على الدولة، فإن هذا الاقتتال لم يدعم الشرعية، بل إنه قضي عليها قضاءً مبرماً.

والآن وقد انبعث أبو مازن كما انبعث أشقاها وجند جبهة التحرير، واكتسب تأييد أمريكا وكل العالم الغربي، ومع الفشل المتكرر لمحاولات الصلح، وهو يرى أنه الفريق الأقوى، فلا ينتظر منه رجوعاً أو إنصافاً، وعلى حماس أن لا تخدع بجهود من دول عربية أو جامعة الدول العربية، فهي منشغلة أكثر بלבnan والعراق، فضلاً عن أنها لا تملك إلا الاستجداء أو الضغط الأدبي، وما فائدة أن يلوم الرئيس مبارك أولمرت، ودبابات وجرافات إسرائيل تهدم وتدمر وتقتل؟

أعرف أن حماس قامت على أساس مبادئ إسلامية، وأنها لا تريد الحكم للحكم، وأن بينها وبين السياسيين المحترفين فرقاً كبيراً، فإذا كان الاقتتال هو الأمر الذي لا يجوز بأي حال، ولا يبرره أي مبرر، وإذا كان موقف أبو مازن معروف ولا أمل في أن يعدل عنه، فليس أمام حماس إلا موقف واحد أن تتنازل، وتجعل موقفها مثل هابيل من قابيل ﴿لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ لِأَقْتُلَنَّكَ إِنَّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ (المائدة: ٢٨).

ومثل هذا الموقف هو ما يمثل الإسلام، ثم هو في الوقت نفسه الذي سينفذ حماس من أن تلوث يديها بدماء فلسطينية، وأخيراً فإنه هو الذي سيعيد الثقة بها بعد أن تأكلت بفعل بعض العوامل.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٧/١/٣١، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٦٢).

وأتصور أن تكتب حماس بياناً إلى الشعب الفلسطيني تقول فيه: "أنكم انتخبتم حماس لتحقيق لكم حياة عزيزة كريمة، ولتصل إلى تسوية حاسمة تكفل حقوق الشعب، ولم تنتخبوا حماس لتدخل في معركة مع إخواننا، ولما كان أبو مازن يريد أن يجرنا إلى حرب مع بقية إخواننا، ولما كنا نرفض ذلك نهائياً، فإننا سنتنحى وسنعود إلى الصفوف، وندع للرئيس أبو مازن يتحمل المسؤولية كاملة ونتمنى له التوفيق، لأن الأمر ليس أمر حماس أو أبو مازن، ولكنه أمر فلسطين وشعب فلسطين".

إن مثل هذا البيان سيخلص حماس من مسؤولية التورط في القتال، وسيبرهن على إخلاصها، وأنها تؤثر المصلحة العامة على مصلحتها الخاصة، وأنها ليست التي تستسلم لإغراء السلطة أو التمسك بها، ثم هي توقع المسؤولية على أبو مازن، فإذا أحسن، فهذا ما نبغي وما تبغي لأنه سيكون مصلحة فلسطين، وإذا أخفق ستتمكن حماس أن تعود إلى الصدارة وتعمل من مركز قوة وستثبت أنها إنما استهدفت أولاً المصلحة الفلسطينية العليا التي لا بد وأن سيحدث فيها شرخ عريض لا التئام له لو حدث الاقتتال، وأنها احتفظت بكيان حماس قوياً كاملاً، وهي لن تقف سلبية، وإذا كان هناك حيف على حقوق الشعب الفلسطيني فسنتحرك وسيكون أبو مازن هو الخاسر، ولا يلومن إلا نفسه.

إن المعركة طويلة، فاستبقوا أنفسكم لها، ولا تحرقوا ورقة حماس في المحرقة التي يمكن أن تحرق القضية الفلسطينية كلها، وتؤخر تسويتها عقوداً جديدة، واعلموا أيها الإخوة إن النضال يتطلب النفس الطويل، كما يتطلب المرونة وتغيير المواقف طبقاً لتغيير الأوضاع.

إن التكتيك يتطلب المرونة لا التصلب، وأن الاستراتيجية التي تتبلور في الأهداف الأخيرة والحقوق المقدسة للفلسطينيين في وطنها، هذه هي ما نعص عليه بالنواجز، ونتمسك به، وننتصّب فيه، ولكن كنهاية للمسيرة، وليس كبداية لها.

إن اقتتال المسلمين في الفتنة الكبرى قد هدم كل ما بناه الرسول من تقاليد للحكم، وكل ما أضافه الشيخان مما كان يؤذن باستمرار التقدم، وقام على انتفاضة الملك العضوض السلطوي الوراثة الذي كان أكبر أسباب تخلف المسلمين.

وإذا كنت قد ذكرتم بموقف هابيل من قابيل فدعوني أذكركم بموقف الأنصار عندما اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول، ليولّوا عليهم كبيرهم سعد بن عباد، وكان هذا من حقهم، ولكن لما ذكرهم أبو بكر بأن العرب لن تدين بالطاعة إلا لهذا الحي من قريش، تنازلوا وآثروا المصلحة العامة على حقهم المشروع، وبذلك تفادوا حدوث فتنة واقتتال، وفتحوا الطريق أمام أبي بكر ليضع أسس الشورى والديمقراطية الإسلامية.

أزمة الفتوى

أو

إغلاق باب الاجتهاد مرة أخرى (*)

(١ - ٢)

يأبى الشيوخ إلا أن يضيفوا إلى مشاكلنا "المتلثة" من فساد أو ديكتاتورية أو اعتقالات، أو دوامة التوريث التي جذت لها الحكومة كل قواها.. الخ، مشكلة جديدة تعيد وتزيد فيها الصحافة ويشند ويحتد فيها الخلاف بحيث تكون أزمة حقيقية.

وأزمة الفتوى في حقيقتها أزماتان: أزمة ما بين الذين يتصدرون للفتوى بحكم صفتهم، ومنهم المفتى الحالي والسابق، وشيخ الأزهر وبعض الأعضاء البارزين في مجلس البحوث الإسلامية، والأزمة هنا لا تكون حول صفتهم ولكن حول اختلافهم في الفتوى الواحدة بحيث تختلف الفتوى التي يصدرها المفتى عن الفتوى التي يصدرها شيخ الأزهر، ولعل آخر مثال لذلك ما أثير على صفحات "نهضة مصر" عدد ١٨-١٩/١/٢٠٠٧م واستأثر بصفحة كاملة حول "أموال الزكاة للإنفاق منها على أطفال الشوارع"، فقد اقترحت السفارة مشيرة خطاب - أمين عام المجلس القومي للأهنة والطفولة - توجيه أموال الزكاة لرعاية أطفال الشوارع وتقديم بهذا الاقتراح شفاهة لشيخ الأزهر ولوزير الأوقاف.

تقول نهضة مصر أن شيخ الأزهر "رد على السفارة بأن ذلك شبه مستحيل تماماً بسبب أن الله تعالى حدد مصارف الزكاة في سورة التوبة وجعلها ثمانية لا يجوز لنا الزيادة عليها أو النقصان عنها، كما أن رعاية هؤلاء الأطفال تحتاج إلى تدخل مختصين اجتماعيين من الدولة، ولا يكفي لإصلاحهم إنفاق أموال الزكاة عليهم فقط".

واتفق معه في وجهة النظر د. منيع عبد الحليم - عميد كلية أصول الدين سابقاً - فقال: بالنسبة لمصارف الزكاة نجد أن الله تعالى حددها في مصارف ثمانية ورد النص عليها في سورة التوبة، ولهذا لا يجوز لمشيرة خطاب ولا غيرها أن تتكلم بعد كلام الله تعالى.

وأضاف: إذا أردنا عدلاً حقيقياً فبدلاً من أطفال الشوارع الذين لا إصلاح لهم سوى بشق الأنفس فجميعهم أصبحوا من تجار المخدرات وأولاد الليل وقطاع الطريق والعاهات العقلية والأخلاقية هناك نوابغ في العلم من أبناء الفقراء لا يجدون ما ينفقون ويحتاجون لكل دينار ودرهم لو عقدنا مقارنة بين الإنفاق على هؤلاء وهؤلاء لرجحت كفة أهل العلم باعتبار أن صلاحهم مادياً واجتماعياً فيه صلاح أمة وشعب بأكمله، وبالتالي لا بد من مراعاة الأول كما يقول الفقه الإسلامي والقانون يطلب قاعدة الأولى بالرعاية.

ويشير د. منيع إلى أن مسؤولية أطفال الشوارع في رقبة الحكومة فهم أمانة يجب أن تتكفل برعايتهم وتقييم لهم معاهد رعاية خاصة بهم للإشراف على تأهيلهم وتنقيفهم حتى يمكنهم العودة للاندماج وسط الناس دون خطر يعود من ورائهم.

ولكن المفتي د. علي جمعة اتفق مع طلب السفارة، وقال: لا مانع شرعاً حيث يهتم الإسلام برعاية الطفل ووضع له من المواثيق الحقوقية ومنها ما يجب على الوالدين وعلى الأقارب وعلى المجتمع بصفة عامة

(*) نشرت بتاريخ ٢٧/٢/٢٠٠٧، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٦٩).

كمسئولية تضامنية، ثم إن الزكاة عندنا تصل لملايين الجنيهات فماذا يمنع لو أننا أخرجناها كاملة لرعاية هؤلاء الأطفال الذين لا ذنب لهم سوى أنهم جاءوا نتيجة ظروف قاسية ولم يجدوا يدًا ترعاهم كبقية الأطفال الذين في عمرهم ولم يجدوا سوى يد الإهمال والسرقة والنشل والتسول والقتل وبيع المخدرات والسبب في ذلك هو المجتمع الذي غفل عنهم زماناً طويلاً، ثم استيقظ فجأة على جرائمهم ويريد أن ينفض منها يده مع أنه الفاعل الحقيقي، ولا بد أن يتحمل نتيجتها ويحاول إصلاح ما أفسده من خلال الزكاة.

واتفق مع المفتي د. السيد محمد علي - إمام مسجد سيدنا الحسين - فقال: أصبح أطفال الشوارع قضية تحتل جزءاً كبيراً من تفكيرنا اليومي ويسعى الجميع لإيجاد حلول لها، وهذا يتطلب تضافر الجهود للخروج منها بأقل الخسائر وإدراك ما يمكن إدراكه وذلك يتحقق سواء ببذل أموال الزكاة أو النذور أو تخصيص جزء من أموال الوقف لصالح الأطفال فقد وضع الإسلام استراتيجية للطفل منذ ولادته وحتى قبل مجيئه للعالم وأطلق على ذلك كلمة حقوق وجعلها خاصة بهذا الطفل وهذه الحقوق تبادلية بين الوالدين أولاً ثم تنتقل منهما للطفل بعد فترة عمرية يتجاوز فيها الطفل مرحلة الصبا إلى مرحلة الشباب والإدراك.

وأشار د. السيد إلى أن مصارف الزكاة بها مصرف وفي سبيل الله، وهذا المصرف يتسع ليشمل كل وجوه الخير التي يراها الحاكم لازمة لإنفاق مال الزكاة فيها سواء كانت اجتماعية مثل أطفال الشوارع أو اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك بما فيه صلاح الإسلام والمسلمين.

وذهبت إلى ذلك أيضاً الدكتورة مهجة غالب - الأستاذة بجامعة الأزهر - قالت: مصارف الزكاة ثمانية وردت في سورة التوبة حيث يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنَّ السَّبِيلَ﴾ (التوبة: ٦٠)، وقد اختلف الفقهاء فيمن تخرج الزكاة إليه. كما أشارت د. مهجة إلى أن أطفال الشوارع مسئولية في رقبة الأمة كاملة باعتبار أننا تجاهلنا قضاياهم والرسول يقول: "من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم"، ويقول أيضاً: "المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص"، ويقول: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته".

واتفق كذلك الشيخ مصطفى عزت - إمام مسجد السيدة زينب - فقال: لا مانع شرعاً من توجيه أموال الزكاة لرعاية أطفال الشوارع فمصارف أموال الزكاة لا تقف عند الثمانية التي ورد النص عليها، بل إن ذلك النص كلن على سبيل المثال أو بمثابة الخطوط العريضة التي يتم البناء عليها أو السير على منهجها فهناك في الفقه الإسلامي باب يسمى بالمصالح المرسله وهي ما يستجد من أمور أصلها تطور الزمان وكثرة الحوادث وحتى تتأكد مرونة الإسلام وإمكانية مسايرة جميع العصور جعل الفقهاء هذه المصالح بمثابة الرخصة التي تمكن صاحبها من الاجتهاد والقول فيها بحكم شرعي طالما لا يخالف كتاباً ولا سنة ولا يتعارض مع نص شرعي ثابت ولا عرف معمول به.

وهكذا نجد أن شيخ الأزهر وعميد كلية أصول الدين سابقاً قالوا بعدم جواز الإنفاق من أموال الزكاة على أطفال الشوارع، بينما نجد المفتي وإمام جامع سيدنا الحسين وإمام جامع السيدة زينب وإمام مسجد السيدة نفيسة يوافقون على صرف أموال الزكاة على أطفال الشوارع، وقدم كل واحد منهم مبرراته وأسانيده.

وليست هذه إلا حال واحدة من حالات عديدة تبدأ من فوائد البنوك وشهادات الاستثمار، وفرضية الحجاب، والموقف من الشيعة.. الخ.

وما لفت نظرنا في إجابات المبيحين أنهم اعتمدوا على مصرف "وفي سبيل الله" الذي يتسع لكل شيء، وليس للجهاد كما ذهب إلى ذلك الفقهاء.

أقول: كيف دق عليهم أن من مصارف الزكاة "أبناء السبيل" فهل هناك تفرقة بين "أطفال الشوارع، وأبناء السبيل"؟ أنهما لفظان لحقيقة واحدة، ولكن حتى المبيحين الذين يتصفون بأفق أوسع، فإنهم لم يتبينوا ذلك، ربما لأنهم لم يتعبوا أنفسهم في أن أطفال الشوارع موجودون في الآية تحت مسمى "أبناء السبيل"، وبالإضافة هل ينكر أحد أن تعبير "الفقراء" و "المساكين" ينطبق على أبناء الشوارع؟.

على كل حال فإن الاختلاف في إصدار الفتاوى لا يعيب المفتين، ولا يمس قضية الفتوى، بل إن الأصل هو الاختلاف، لأن من الطبيعي أن يختلف فهم النص تبعاً لثقافة المفتي، واتجاهاته، وعدد كبير آخر من العوامل التي تؤثر على فهمه، والتي تختلف ما بين مفتٍ وآخر، ولأن هذا هو ما يسمونه "الاجتهاد" والعامه وحدها هي التي ترى في هذا الاختلاف نقصاً أو عيباً لأنه يسيطر عليها الرأي الواحد المريح الذي لا يحوج الفرد إلى مقارنة الفتاوى والتمييز بينها والأخذ بما يراه هو الأصح، في حين أن هذا مطلوب أصلاً لأنه أعمال العقل ولأنه "التدبر" الذي حثنا القرآن الكريم على ممارسته مع النصوص القرآنية نفسها ونحن لا ننتقد الاختلاف، ولا نضيق به، ولكن المأساة أن العامة ليست وحدها التي تضيق به، ولكن المفتين الذين تأخذهم العزة بما لديهم من علم، أو بأنفسهم فيضيقون بكل رأي أو فتوى تختلف عما لديهم.

* * *

قلنا في مستهل المقال: إن أزمة الفتوى هي في حقيقتها أزمتان، الأولى: أزمة الاختلاف في الفتوى ما بين من يحق لهم الفتوى بحكم مناصبهم، وهذه قد عالجناها فيما سبق، أما الأزمة الثانية: وهي في الحقيقة الأزمة المستحكمة فهي محاولة الأزهر احتكار الفتوى والحيلولة دون ما تعرضه شاشات الفضائيات، أو ما تفيض فيه صفحات المجالات، أو ما يجهر به خطباء المساجد.

وهذه في حقيقتها هي محاولة جديدة لإغلاق باب الاجتهاد، وكأنه عزّ على شيوخنا أن لا يفعلوا كما فعل أسلافهم عندما ضاقوا بتعدد الفتاوى فلجئوا إلى إغلاق باب الاجتهاد، ولما فرضت حرية العصر أعادته بطريقة ما تحفز "أهل الذكر" وشيوخ المؤسسة الدينية وحاولوا إغلاق باب الاجتهاد مرة أخرى، فالأمر في حقيقته ليس مقصوراً على الفتوى، ولكن على الاجتهاد ليصفو ويطيب للأزهر احتكاره.

إن المؤسسة الدينية تريد أن تصل إلى قانون يعطيها الوصاية على حق الفتوى، كما أعطها قرار حق مراجعة "الكتب الدينية"، وأضفى عليها صفة الضبطية القضائية بحيث يمكن أن تصدر ما تراه مخالفاً للعقيدة من كتب أو مجلات، ويبدو أنها تريد الآن أن تصدر "شخص" كل من يتجرأ فيصدر فتوى دون إذنها، وتلك الأزمة هي ما نعالجها في العدد القادم .

أزمة الفتوى

أو

إغلاق باب الاجتهاد مرة أخرى (*)

(٢ - ٢)

ليست محاولة الأزهر احتكار كل ما يتعلق بالإسلام بالأمر الجديد، إنها الشنشة القديمة التي ما فتئ يعمل لها، وأشرنا إليها أكثر من مرة، بدعوى أنهم أهل الذكر، وأن الإسلام لا يجوز أن يكون كلاً مباحاً يكتب عنه كل من "هب ودب".

ولكن الأزهر كثف جهوده في الفترة الأخيرة لتحقيق ذلك بطريقة "رسمية" فجاء في أهرام يوم ٢٠٠٦/١٢/٢٢م تحت عنوان "مجمع البحوث الإسلامية يضع ضوابط للإفتاء" [في خطوة تتسم بالإيجابية تجاه فوضى الفتاوى والمتطفلين عليها من الهواة وغير المختصين الذين ازدحمت بهم شاشات الفضائيات، وصفحات الجرائد، قرر مجمع البحوث الإسلامية مخاطبة وزير الإعلام بالضوابط الواجب مراعاتها في العمل الإعلامي بجميع صورته المقررة، والمسموعة، والمرئية تجاه القضايا الدينية وعلى الأخص ما يتعلق بأمور الحلال والحرام].

علماء المجمع حذروا من خطورة استعانة وسائل الإعلام وأجهزتها بمن سموهم "أدعياء الفتوى".

واستقروا على ضرورة ألا تستضيف البرامج الدينية إلا المتخصصين في الشريعة الإسلامية، خاصة علوم الفقه الإسلامي، وأن يلتزم كل عالم بالتحدث في إطار تخصصه العلمي من عقيدة أو حديث، وتكون الأسئلة الموجهة له مراعية لذلك.

وجاء في المصور (١٧ يناير سنة ٢٠٠٧م ص ٤٤) تحت عنوان "فوضى الإفتاء على الهواء" أصدر مجمع البحوث الإسلامية بياناً رسمياً أكد فيه أنه المرجعية الوحيدة للإفتاء في مصر، وأن له حق التعقيب - وحده - على فتاوى دار الإفتاء المصرية. البيان يعني ببساطة نهاية عصر فتاوى شيوخ الفضائيات، الذين تسبب عدد منهم في حالة من فوضى الإفتاء على الهواء مباشرة، صحيح أن هذه الفتاوى تجد صدى وجمهوراً من البسطاء في مصر والعالم العربي، لكن بيان المجمع يحاصرهما الآن مشككاً في شرعيتها ومصداقيتها حالة الإفتاء الفضائي تتضخم دون علاج، والعلماء الكبار يؤكدون أن هناك دخلاء كثيرين اقتحموا الإفتاء عبر الشاشات الفضائية، فتوالت فتاؤهم العجيبة والشاذة تصدم الرأي العام وتتخطى القواعد الشرعية ذاتها.

ويقول د. عبد المعطي بيومي - عضو مجمع البحوث الإسلامية - بعد أن عمت فوضى الفتاوى من غير المتخصصين الذين يتجرعون على الفتوى دون علم في أحيان كثيرة وعلى فضائيات شتى مما خلق نوعاً من البلبلة في أذهان الناس وشوهت في الوقت نفسه سمعة الدين ونقاهه وسماحته وتيسيره لحياة الناس حتى كان منها الفتاوى القاتلة أبرزها الفتوى القاتلة بقتل السائحين الإسرائيليين، ووصل الأمر إلى التشكيك في وظيفة المفتي لدى بعض المجتمعات التي تنصدر لتكون مرجعية أولى للإسلام وتهميش علماء المسلمين الحقيقيين، فأراد المجمع أن يقف وقفة تصحيحية فعمد إلى مناقشة هذه الفضائيات بالألا تستعين سوى بأهل الاختصاص في الأمور

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢١، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٨٣).

الدينية والإسلامية ثم أعقب ذلك بتحديد المرجعية في الفتاوى الرسمية لمفتى الجمهورية، ولا صحة لفتوى من بعده على أن يكون المجمع هو الجهة الوحيدة المنوط بها التعقيب على فتوى المفتي فبمقتضى القانون ١٠٣ فإن المجمع هو صاحب الأمور الدينية والتعقيب على فتاوى المفتي إلا أن ذلك لا يستطيع أن يمنع ما يحدث على شاشات الفضائيات وعلى أصحاب هذه القنوات أن يراعوا الله والقانون لفتاوى الفضائيات.

ولكنه يقول: إن هذا قد لا يحقق الغرض، ولهذا رأى أن الحل هو أن يتقدم أحد حصل على فتوى خاطئة بشكوى للنائب العام الذي يستصدر قراراً بتوقيع العقوبة المناسبة على المخالفين، فالقانون هو الذي يتولى الدفاع عن حقوق المجتمع في معرفة الإسلام معرفة صحيحة، ولكن لن ينتهي هذا الأمر إلا باستصدار تشريع من مجلس الشعب يجرم من يتجرأ على الفتوى دون أن يحصل على مؤهل ديني.

لم يذكر لنا الدكتور بيومي ماذا يمكن للنائب العام أن يوقعه على المفتي المخطئ؟ وبأي مادة من القانون يحكم عليه؟ بل كيف يمكن له أن يقطع أنه مخطئ؟ وهم يكتبون في الفقه الإسلامي التقليدي بالقول "يعزر" أن يوقع عليه القاضي ما يراه من العقوبة سواء كانت جلدًا أو حبسًا أو غرامة، وهو أمر لا يستقيم في القضاء الحديث الذي يحكم فيه القاضي بالقانون، ولكن ما يريدون هو أن يحول النائب العام الأمر إليهم، وبذلك يتحقق المراد من رب العباد.

الأمر في حقيقته لا يقتصر على الفتاوى، ولكن على كل الاجتهادات، وقد زج بي كاتب المقال في المصور باعتباري الذي "حاز نصيب الأسد في هذه الفتاوى"، في حين أنني في كل مقال، وفي كل لقاء تليفزيوني أصرح بأنني لا أفتي، وأنني عازف عن الذي يستفتي، والذي يفتي، وإني أقول لمن يستفتيني ما قاله الرسول لمن سأله "استفت قلبك وإن أفتوك وأفتوك"، واعتبر المقال "قتل السائحين الإسرائيليين، ومنع جماع الزوجين وهما عاريان، وإباحة التدخين في نهار رمضان" أبرز فتاوى الفضائيات، في حين أن "فتوى" كما يقولون "التدخين في رمضان" لم تنطلق من الفضائيات، ولكن من هذه الجريدة "المصري اليوم" عبر مقالتي الأولى بعنوان: "هل أصاب الفقهاء عندما جعلوا التدخين مفسدًا للصيام"، والثانية: "أنها قضية التحريم والتحليل الشرعيين"، وواضح من هذا أنها ليست فتوى قدر ما هي اجتهاد لحل مشكلة لم يعرض لها الكتاب أو السنة، ولكنها - لما كانت كذلك - فقد تصدت ضدها كل الأقلام، كما أن الفرق في المضمون واضح ما بينها والفتاوى التي أشاروا إليها.

وكان كل الجهود والكتابات والقرارات لم تكن كافية، فقد طالعنا الأهرام بصفحة كاملة يوم الجمعة ٢٠٠٧/٢/٢م ومانشيت بعرض الصفحة "تجارة الحلال والحرام في سوق الفضائيات"، وعنوان فرعي "المفكر الإسلامي للبيوع على الهواء"، أعادت فيها الكلام الممجوج والمكرر وقدمت لنا أستاذ ورئيس قسم الحديث وأستاذ كذا ورئيس كذا "ألقاب مملكة في غير موضعها.. الخ، وأضاف الدكتور عبد الرحمن العدوي أستاذ الفقه بجامعة الأزهر فقرة عن "بدعة المفكرين" وبالطبع فإن الفكر والمفكرين لا بد أن يكون بالنسبة للدكتور العدوي وهو أكثرهم حفاظاً بدعة وفي النار أيضاً.

"المختصون.. المؤهلون" ليست هذه نقطة خلاف إن نقطة الخلاف هي أن هؤلاء المختصون والمؤهلون يمكن أن يظهروا من غير الأزهر، وأن الأزهر لا يمكن أن يكون محتكرًا هذا الاختصاص، إن رجالاً مثل محمد فريد وجدي قدم موسوعة إسلامية وكتابات لا حصر لها، والدكتور أحمد أمين أصدر سلسلة من فجر الإسلام إلى ضحاه.. الخ، وأن محمد أسد النمساوي الأوروبي واليهودي السابق قدم أفضل تفسير للقرآن باللغة الإنجليزية، وأفضل كتاب عن الحكم في الإسلام، وأن روجيه جارودي الفرنسي هو أفضل من زلزل بنيان وأسس الحضارة الأوروبية وفتح الآفاق أمام الإسلام، وأن حسن البنا المدرس الابتدائي هو الذي دفع بالإسلام إلى صدارة المجتمع،

وعلم الألوفا المؤلففة الإسلام؁ وإن أبا هذا الداعفة الكفر(الشفا أأما البنا) الذي لم فطأ بقدمه الأزهر هو الذي أصدر موسوعة الففأ الربانف فف فرفب مسند الإمام أأما بن أنبف الشفبانف الذي عجز عن إصدارها الأئمة الأعلام لمدة ألف عام.

هؤلاء جمفعا لم فكونوا من الأزهر ومع هذا قدموا ما فعجز عنه الأزهر. وعلى سبفل المقارنة فقد نقدم لكم نموذجا من الفتاوى الأزهرفة مثل اللجنة الفف كونها الأزهر سنة ١٩٥٢م للنظر فف آق المرأة فف العمل السفسف وانتهت إلى الفأرفم القاطع لهذا بما فف فف ترشف المرأة وفأرفم ففوففها أفضا؁ وأن السبب فف ذلك هو الأنوثة؁ فأغلقت الباب أمامها إلى الأبد؁ ومثل فتوى شفا الأزهر الففصلت الشفا آاد الآق علي آاد الآق سنة ١٩٨١م عن آان البنات وأنه سنة ومكرمة دعا إليها الإسلام وآآ على الألفزام بها؁ وهناك العفد من الفتاوى والمواقف الفف لا ففسع المكان لها.

نقول للأزهر: إنك فمأآك الفطور؁ وفأاول فكمفم الأفواه وآآكار ما لا فمكن آآكاره - الإفمان - وفآطف؁ كما آطأ الأسلاف عندما أغلقوا باب الآفهاد؁ وقد كان لهم عذرهم من روح عصرهم المغلق؁ ولكن ما هو عذرهم وأنتم فعفشون فف عصر الفرفة؟

ألا فعلمون أنكم جمفعا من أكبركم إلى أصغركم مقلدون؁ ففنون بأقوال أئمة المذاهب وشفوفهم الفف وضعوها من ألف عام؟ فكفف ففلف الففوى من مقلد؟ إن من المقرر أن المقلد لا فكون عالما؁ وكلكم - بآما الله مقلدون - وبالفالف لستم علماء؁ فكفف ففلف الففوى من فر عالم؟

ألا فعلمون أن لكل ساقطة لاقطة؁ وأن ظروف العصر الآفب فآلف عن عالم القرون الوسطف؁ وأنكم لا ففسففون أن ففآكموا فف السماوات المففوحة؁ وأنكم إذا كنتم ففرور على الففن وفأرفصون علیه ففمكنكم إذا قدرتم ففنفد ما فكون آاطئا من الفتاوى بءلا من فكمفم الأفواه؁ وأن الأولى باهفمامكم هو إصلاح مناهآكم الأزهرفة الفف أصبحت من سقط المفاع؁ ولا فلفق بآامعة فقدم دراسافها فف القرن الواحد والعشرفن.

حكاية المادة الثانية

من الدستور (*)

(١ - ٢)

تضمنت دساتير مصر من دستور ٢٣ حتى الآن نصاً يقول: "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية"، وقد شذ عن هذا الحكم دستور سنة ١٩٣٠م الذي وضعه صدقي باشا لتقييد دستور ١٩٢٣م، ورفضه الشعب وألغى بعد أربع سنوات، وعاد مرة أخرى دستور ١٩٢٣م، كما شذ الدستور المؤقت الذي وضع لمناسبة انضمام سوريا وتكوين الجمهورية العربية المتحدة، وهو دستور سنة ١٩٥٨م، وقد ألغى بدستور ١٩٦٤م، ويلحظ أن الدستوريين اللذين خليا من هذه المادة أعداء بصفة عاجلة، ولغرض معين يحتمل أن يكون هو سبب عدم ذكر المادة، وعلى كل حال فقد تضمن دستور ١٩٥٨م نصاً (المادة ٦٨) يقول: "كل ما قرره التشريعات المعمول بها في كل من إقليمي مصر وسوريا عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها"، ولما كان الدستور السابق (دستور ١٩٥٦م)، تضمن مادة ٣٥ التي تنص على أن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ولم يقرر إلغاؤها فيفترض طبقاً لنص المادة ٦٨ من دستور سنة ١٩٥٨م أن تعد قائمة.

معنى هذا أن النص على المادة كان وارداً في كل الدساتير، بما في ذلك الدستور الموعود دستور اتحاد الجمهوريات العربية في أول سبتمبر ١٩٧١م عندما نشأت فكرة انضمام مصر وسوريا وليبيا، إذ نصت المادة ٥ "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية"، كما نصت المادة ٦ على "تؤكد دولة الاتحاد على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع".

وكان ذلك بداية تطور المادة في عهد الرئيس السادات، إذ نصت المادة الثانية من دستور ١٩٧١م "الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر التشريع"، وفي سنة ١٩٨٢م عدل الجزء الأخير من المادة فأصبح "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع".

وقبل هذه الإضافة، لم تكن مادة الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها محل الاعتراض، ففي الجلسة التأسيسية للجنة دستور ١٩٢٣ وافق ممثلو الإسلام، والمسيحية، واليهودية على هذا النص، وقبله الأقباط باعتباره نصاً يقرر واقعاً، ورأى الأستاذ مريت غالي في تقريره الذي كتب على غلافه "تقرير مرفوع للمسئولين في الدولة، وأحبائي من المسلمين لتعميق أواصر المحبة والتعاون والوحدة الوطنية على أساس من الواقع العملي"، أن النص على أن الإسلام دين الدولة نصاً مقبولاً، بل وواجباً لكي يؤكد أن المجتمع المصري يقتدي بالقيم الروحية والمبادئ الدينية، وأنه يصبو إلى السمو الأخلاقي الذي هو في آن واحد بذرة الرقي وثمرته، ولأن دين الدولة بطبيعة الحال هو دين الأكثرية في مصر.

لست أرفض كلمة مكرم عبيد "إني مسيحي ديناً ومسلم وطنياً"، كما لا أرفض كلمة سلامة موسى: "إن الإسلام دين بلدي وواجبي الدفاع عنه"، بل أجد في عقلي من السعة وفي قلبي من السماحة ما يهيئني لقبول هذا

(*) نشرت بتاريخ ٢٨/٢/٢٠٠٧، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٩٠).

المعنى وأنا مطمئن الضمير، فأقول: إنه على أن أدافع عن الإسلام لأن المسلمين إخوتي في الكتاب وفي المثل العليا، وأنتظر بدوري أن يدافع أخي المسلم عن المسيحية، لأن المسيحيين أخوته في الكتاب وفي المثل العليا" انتهى.

هذه كلمات مضيئة صادقة تعبر عن نفسية سوية لم يتطرق إليها تعصب ولم تقربها عقد نقص، ويا ليت إخواننا الأقباط يقرءونها ويعرفون كيف كان عظيم الأقباط في مصر يكتب، بل يا ليتهم يقرءون الصفحات الأولى للتقرير التي مهد بها لموضوعه، وهي كلها تصور العلاقة الوثيقة التي كانت بين المسلمين والأقباط قبل أن يتلبد الجو بظهور عوامل طارئة أشرت إليها في كتابي "إخواني الأقباط".

نعود إلى السياق، أن إضافة "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع" أثارت معظم الأقباط، خاصة بعد تلبد الجو، وحملتهم على تحركات لم يفعلوها منذ أن عقدوا بدفع من مكابد الإنجليز "المؤتمر القبطي" سنة ١٩١١م، وقد قرأت أخيراً في مجلة الأهالي (٢٠٧/٢٠٧م، ص ٥) موضوعاً تسجيلياً استغرق الصفحة كلها بقلم الأستاذ كمال سعد ينقد نقدًا لاذعًا هذه الإضافة ويقترح لعلاجها نصوصًا لا تزيد الطين إلا بلة، وسأعود إليها بعد أن أوضح رأبي الخاص.

لا أكتف القراء أنني كنت - وما زلت - غير متحمس للمادة التي تنص على أن دين الدولة الإسلام، لأن استقصائي التاريخي لتطور الدولة "الإسلامية" أكد لي أن السياسة لا بد - ولا مناص - من أن تلوث الدين، أو تستغله، فقد عوجلت دولة الخلفاء باحتدام الخلاف بين مجموعات من المسلمين أدت إلى مقتل الخليفة عثمان وهو يقرأ في مصحفه وزوجته تدافع عنه باليدين حتى أطارت السيوف أناملها، ثم تحارب المسلمون حول هودج عائشة وهي بحكم أنها زوجة الرسول تعد أمهم جميعًا، وصوبت كل السهام لهودجها وتصدت كل الأيدي للدفاع عنها، وأخيراً قاتل نصف المسلمين النصف الآخر في صفين.

حدث هذا، وذكرى الرسول ماثلة، وكل الذين تورطوا في هذه المواقف من كبار الصحابة، ثم جاء ما هو أنكى في سنة ٤٠ هجرية عندما حول معاوية بن أبي سفيان الخلافة إلى ملك عضوض يكون الحاكم فيه أشبه بكلب مسعور يعض على عظمة ولا يدعها تفلت منه.

انتفت سماحة الإسلام من كل هذا الملك العضوض الذي بدأه الأمويون، ثم تلاهم العباسيون، وكانوا أسوأ من الأمويين، ظلمات بعضها فوق بعض، صور من الوحشية والإرهاب والاستبداد بالحكم وإثقال الشعوب بالضرائب والمظالم إلى آخره، وظل ذلك حتى ألغي مصطفى كمال الخلافة التي لم يكن فيها شيء من حقيقة الخلافة.

لا شيء أكثر مأساوية، وأكثر خطورة من هذا واكتشفت أن الأمر لا يقتصر على الإسلام. إن المسيحية وهي ديانة الصفا والسلم والحب، ديانة "من ضربك على خدك الأيمن فأدر له خدك الأيسر" عندما تحولت إلى دولة أصبحت محكمة تفتيش وكأنها أصبحت في قبضة شيطان يدبر لها أشنع صور التعذيب والإحراق.

بل الأعجب من هذا إلى أن وجدت الاشتراكية التي أرادت تخليص العمال من الاستغلال الرأسمالي وتحقيق العدالة لهم عندما أصبحت دولة برئاسه لينين أصبحت نقمة على العمال وجعلت النقابات التي كونها العمال لحمايتهم تعقد المحاكمات للعمال وتقضي عليهم بعقوبات قاسية إذا تأخروا.. الخ.

وفي النهاية توصلت إلى أن القضية قضية مبدأ ينطبق على كل الأديان إذا أقامت دولة، هذا المبدأ هو أن السلطة تفسد الأيديولوجيا أو القيم، لأن السلطة هي مجمع الإغراءات، كما أنها أيضاً مصدر الإرهاب المقنن مما جعل الدولة "أداة قهر"، وأنها بهذه الصفة لابد وأن تفسد القيم، وماذا بالله يمكن أن تقدمه الدولة للدين؟ هل تستطيع أن تجعل الناس أكثر صدقاً وكرماً وتضحية وإخلاصاً؟.. الخ، إنها لا تستطيع لأنها لا تملك إلا "سيف المعز وذهبه"، فهي تملك الإرغام والقهر بالبوليس والسجون، كما تملك الاصطناع والإرشاء بالمال والمناصب، وكلها تفسد ولا تصلح.

إن إصلاح الجماهير إنما يكون بهداية الأديان، أما أن تبني الدولة مساجد وتطبع ملايين النسخ من كتب دينية، بل وأن ترسل جيوشاً لفتح بلاداً باسم الدين، فهذا كله لا يفيد في حقيقة الحال.

ودفعني هذا كله لإصدار كتاب "الإسلام دين وأمة، وليس ديناً ودولة"، الذي شرحت فيه قضية الإسلام والحكم في ٤٠٠ صفحة، وأنه يستحيل إقامة دولة دينية، وأن التركيز يجب أن يكون على الأمة وليس على الدولة.

حكاية المادة الثانية

من الدستور (*)

(٢ - ٢)

في المقال السابق أشرت إلى تاريخ مادة "الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية" في دساتير مصر من دستور ١٩٢٣ حتى الآن، وقلت: إنني غير متحمس لوجودها ؛ أولاً: لأنها يمكن أن تؤدي لاستغلال الدين أو إفساده، لأن السلطة مفسدة. وثانياً: لأنها لن تقدم شيئاً للدين الذي هو أصلاً "رسالة هداية". وثالثاً: لأن من الممكن لبعض الفئات المهووسة أو المتشددة في فهم الإسلام أن تحملها ما يشاء لها تعصبها، وأخيراً: فلأنني أعتقد أن وضعها كان من باب المجاملة والمراعاة لفكرة مترسبة لدي معظم الناس، ولهذا لم يكن لها تأثير عملي، ففي عهد دستور ١٩٢٣ كان هناك بغاء علني مرخص، وكانت الخمور تباع لدي البقالين، وكان المرابون الأجانب يستغلون الفلاحين أسوأ استغلال، فكان النص على أن الإسلام دين الدولة هو كالنص على عرض أوراق الذين يحكم بإعدامهم على المفتي، مجرد إجراء شكلي.

ومعروف بالطبع أن الزيادة الأخيرة في المادة إنما وضعت جنباً إلى جنب تغيير المادة ٧٧ الخاصة بمدة حكم رئيس الجمهورية من "ويجوز إعادة انتخابه لمدة تالية متصلة" إلى "ويجوز إعادة انتخابه إلى مدد متصلة أخرى" مدد بدلاً من مدة، ولما كان الشعب كارهاً لذلك، فقد وضعت الزيادة التي جعلت مبادئ الشريعة "الأصل الرئيسي للتشريع" لضمان الموافقة على التعديلات، فلم يكن الهدف منها تقرير الشريعة، ولكن رشوة الجمهور لقبول نص آخر كان سيرفضه قطعاً.

فإذا كنت زاهداً في هذه المادة "الإسلام دين الدولة"، ولعلي أفضل استبعادها، فمن باب أولى أرفض النص أن "مبادئ الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع"، لأنه يمكن أن يوقعنا في متاهات لا تنتهي، فما هي أولاً "مبادئ الشريعة"؟ بل ما هي الشريعة نفسها؟ هذه مجالات جدلية تجعلنا نعود إلى أقوال متعددة، متناقضة قالها الفقهاء من ألف عام، مثل قضية الولاء والبراء التي يؤمن بها الكثيرون وضللت معظم شباب الجماعات الإسلامية، وهي تقسم الناس إلى مسلمين وكفار، والمسلمون يجب موالاتهم والكفار يجب التبرؤ منهم، والمسلمون عندهم هم الذين يلتزمون بشروط معينة متعسفة، والكفار هم المسلمون الذين لا يلتزمون بالشروط التي وضعوها، وهي أخيراً تكفر من لا يكفرهم !

ولعل أبرز التعريفات الشائعة للشريعة هي الحدود، وهي أقلها شأنًا، كما أنها مجال اجتهادات قد تجردها.

في الحقيقة فإن هذه المادة تضع الأمر في يد الإسلاميين، وكيف يعقل أن يحال دون تكوين حزب إسلامي يقوم لتطبيق مبادئ الشريعة التي يدعو إليها الدستور؟

الشريعة في رأيي هي العدل، وقد سبقني إلى هذا بأصرح لغة وأحكم تحديد الإمام ابن القيم الذي يأتي مباشرة في الفقه الإسلامي بعد ابن تيمية فقال في مناسبتين، الأولى قال: "إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض، فإذا ظهرت إمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٧، في جريدة المصري اليوم، العدد (٩٩٧).

صبحه بأي طريق كانت فتم شرع الدين ودينه ورضاه وأمره، والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه، وأدل وأظهر، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط، فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها وبمقتضاها.

والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذاتها، وإنما المراد غاياتها التي هي المقاصد، ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها، ولن تجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق إلا وهي شرعة وسبيل للدلالة عليها.

وفي المناسبة الثانية قال تحت عنوان: "بناء الشريعة على مصالح العباد في المعاش والمعاد"، فإن الشريعة بناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل "انتهى.

فإذا كانوا يفهمون الشريعة هذا الفهم، فالأولى أن يقولوا: "إن مبادئ العدل هي المصدر الرئيسي للتشريع، وبذلك يحققون جوهر الشريعة، ويتفادون كل المحاكات المذهبية وكل المفاهيم المغلوطة التي تصل إلى حد تكفير المخالف، ولها سند من أقوال كثير من الفقهاء بحيث تصبح القضية جدلية تثير الخلافات والعداوات، وكل واحد يدعي تطبيق الشريعة.

وفي إحدى المناسبات قلت: إن الشريعة قد تكون مطبقة في دولة ترفع علماً نقش عليه الصليب أكثر مما تكون مطبقة في دولة نقش على علمها "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، لأن الشريعة الحق هي العدل، والعدل مطبق في سويسرا أكثر مما هو مطبق في السعودية.

* * *

إن ما يستحق أهمية خاصة أن هذا التعديل جعل إخواننا الأقباط يعترضون بشدة، ولما رأوا أن اقتراح إلغاءه قد يثير حساسيات أو يؤول تأويلاً سيئاً، فقد اقترحوا إضافات أرى أنها تعمق الطائفية وتحول دون الوحدة ودون حقيقة المواطنة التي يريدونها، وهذا ما يظهر من الاقتراح الذي تقدم به الأستاذ كمال سعد في رسالة مفتوحة إلى السيد الرئيس حسني مبارك، ونشر كموضوع تسجيلي في الأهالي (٢٠٠٧/٢/٧) وجاء فيه:

"بكل صراحة ووضوح - يا سيادة الرئيس - لنا مطلب واحد نعتقد أنه عادل، وهو أنه كما جاء ذكر الإسلام والمسلمين والشريعة الإسلامية في الدستور في كلمات صريحة قاطعة واضحة، وهذه الكلمات باقية كما هي دون تعديل، فإن الأمر يتطلب الموازنة - ولو في أخف صورها - بذكر المسيحية والمسيحيين بكلمات صريحة أيضاً (وليس ضمنية) في الدستور ليكون تعبيراً حقيقياً عن تشكيل أمتنا الواحدة، إن أقل ما يمكن هو أن يتم - على سبيل المثال - تعديل المادة الأولى لتصير واحدة من الاقتراحات الثلاثة التالية:

اقترح أول: جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية تقوم على وحدة شعبها بمسلميه ومسيحييه (أو أقباطه).

اقترح ثان: جمهورية مصر العربية دولة مدنية ديمقراطية تقوم على قيم المواطنة وإعلاء قيمة المواطن سواء مسلماً أو مسيحياً أو غير ذلك).

اقتراح ثالث: جمهورية مصر العربية دولة تؤمن بالمواطنة المبنية على الديمقراطية الكاملة للمواطنين مسلمين أو مسيحيين أو غيرهم.

أقول للأخوة الأقباط: إن أي ذكر للمصريين باعتبارهم مسلمين وأقباط يبرز تفرقة ويعد لعباً بالورقة القبطية، في حين أن اللعب السليم هو بالورقة المصرية دون إشارة إلى إسلام ومسيحية، وأي اقتراح من الاقتراحات الثلاثة يمكن أن يؤدي دوره المطلوب دون الإشارة إلى مسلمين ومسيحيين، ولماذا يقتصر الأمر على مسلمين ومسيحيين؟ فإذا وجد بهائيون أو بوذيون أو يهود فهل نجردهم من صفة المواطنة؟

على كل حال، لقد خالصنا الأقباط من المأزق باقتراح أن لا توجد المادة أصلاً، ومع هذا فأعتقد إنني أغضبت الإسلاميين، ولم أرض الأقباط، وليس ذلك ذنبني، ولكنها قسمة الذين يصرون على قول الحقيقة كاملة وبصراحة:

ملاحظة: يا حبذا لو خلصتمونا في التعديلات الدستورية من المقدمة العنترية للدستور، فمصر شبت عن الطرق.

الحضور الإسلامي في الدولة المدنية (*)

قبل أن أدخل في الحديث أود أن أتقدم بالشكر للبابا شنودة لتوجيهه الأقباط المنادين بتعديل المادة الثانية، أن هذا ليس من شأنهم، أنه شأن "ولي الأمر"، فعبّر بذلك عن وعي عميق شامل لا يتوفر لبعض الدعاة الذين يتأثرون بعوامل طارئة، ولا يتوفر لهم العمق، وينظرون نظرة أحادية.

لم يسمح لي مجال المقاليتين عن "حكاية المادة الثانية" بكل ما كنت أريد أن أبوح به، لأن الحديث عن المادة جاء في سياق "التعديلات الدستورية".

إنني عندما ارتأيت استبعاد المادة أصلاً، لم يكن ذلك لأنني أضيق بذكر الإسلام في الدستور، ولا أنني أعتقد أن الدين مجرد علاقة ما بين الفرد والله، فهذا تبسيط مخل لا يقول به إلا الذين لا يريدون الدين أصلاً، لأن للدين حضوراً في المجتمع، كما أنني لم أتقبل النظرة العلمانية بكل تداعياتها التي توحى "بالدنيوية" وأن لا وجود إلا للحياة الدنيا، فكل الأديان - وليس الإسلام وحده - ترفضها، ولا لأنني راعيت مشاعر الإخوة الأقباط، فقد أوردت أقوال مريت غالي وسلامة موسى ومكرم عبيد، عن قبولهم لمادة الإسلام دين الدولة، بل والدفاع عن الإسلام، ولعمري أن هؤلاء هم أقدر الأقباط على تكيف الموقف، فضلاً عن أن مادة الإسلام دين الدولة لم تثر معارضة الكنيسة عندما عرضت على الهيئات التأسيسية التي وضعت مواد الدستور ومثلت فيها الكنيسة، كما مثل فيها اليهود، وأهم من هذا كله أن الموقف الأصولي المسيحي يفرض على المسيحيين منح الولاء للدولة حتى الوثنية، إذا لم تمس العقيدة المسيحية، فجاء في رسالة مار بولس إلى المسيحيين الرومانيين الذين كانوا يخضعون وقتئذ لحكم نيرون عدو المسيحية اللدود: "لتخضع كل نفس للسلطين العالية، فإنه لا سلطان إلا من الله والسلطين الكائنة إنما رتبها الله، فمن يعاند ترتيب الله، والمعاندون يجلبون دينونة على أنفسهم، فلذلك يلزم الخضوع للسلطان".

وما علمه بولس كرره بطرس رأس الحواريين إذ قال: "فاخضعوا إذن لكل خليفة لها عليكم سلطة شرعية، وأما للملك فكالأعلى (أي مثل الأعلى)، وأما للولاة فكالمرسلين من قبله للانتقام من فاعلي الشر وللثناء على فاعلي الخير".

إذا كانت كل هذه الاعتبارات القوية لم تكن السبب الأصلي في استبعاد المادة، فما هو الدافع إذن؟

الدافع هو الدفاع عن الإسلام.

ذلك لأنني أوّمن أن الجمع بين الدين والسلطة يفسد الدين، وأن المجال الحقيقي للدين هو الأمة وليس الدولة، ففيها ينتعش ويزدهر، وفيها يجد القاعدة التي يأوي إليها ويستمد منها قوّته، كما أنها تجد فيه بلورة شخصيتها وتماسك قوامها، وأن الانحراف من الأمة إلى الدولة هو قلب مشنوم للأمور لأنه يغفل المكان الطبيعي ويلوذ

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٤، في جريدة المصري اليوم، العدد (١٠٠٤).

بمكان لا يمكن أن يقدم للدين إلا الاستغلال ! وفي الوقت نفسه فإنه يميع ويشوه دور الدولة الحقيقي المدني الذي يجب ألا تشرك به شيئاً وهو خدمة الشعب ورفع مستوى معيشتهم والنهضة بالخدمات والمرافق من تعليم ورعاية للصحة.. الخ، وتطبيق خطط التنمية والدفاع عن ترابها في مواجهة أي عدوان.. إلى آخر ما تقوم به الدولة المدنية الرشيدة في العالم.

وأؤمن إيماناً تاماً بأن من المصلحة القصوى للأمة المصرية أن يكون للإسلام فيها وجود قوي ويتفق مع مشاعرنا، ويجب أن تتسع أمامه الفرص ليقوم بتنقيف وتعليم المواطنين روح الإسلام وقيمه النبيلة وما يفرضه من ضوابط الالتزام، لأن هذا سيحمي الشعب من الانحراف أو التحلل وسيزودها بالضمير والأمانة الموصولين بالله.

ولا يضير في شيء الإخوة الأقباط، بل هو يعطي شعائرهم في العقيدة وفي الزواج والطلاق حقاً لهم لا تستطيع الدولة أن تمسه، ولا يمكن للأغلبية البرلمانية أن تعبت به، لأنه محمي بالقرآن وبالسنة وبالتقاليد الرئيسية للحكم في الإسلام.

وهكذا فإن دعوتنا لما استبعدت المادة الثانية، فقد استبعدتها على أساس إسلامي بقدر ما أكد لي ذلك تجربة التاريخ، ولكي نفتح للإسلام المجال الطبيعي له وهو الأمة، وليس لأي حساسيات أو مراعاة، فالكاتب كاتب إسلامي وهو يعتز بإسلاميته، ولكنه كذلك يعتز بالأديان الأخرى، ويرى أن الدين أصلاً واحد، وأن الشرائع هي المختلفة وإن "الإيمانيين" جميعاً أمة واحدة، وأن جمال البنا على إسلاميته أقرب إلى الأقباط من العلمانيين والماركسيين.

ومن غير الإسلام يمكن أن يقوم بهذا الدور الحيوي؟

ومن أين يمكن لأي مصدر آخر أن يتمتع بما يتمتع به الإسلام من ثقة الجماهير وإيمانه به؟

وبالطبع فإن هذا لن يضر أو يمس الإخوة الأقباط، لأننا نريد منهم أيضاً أن يتمسكوا بقيم المسيحية من محبة وخير وسماح، ولأن الدين واحد في جوهره حتى وإن اختلفت شرائعه، والأديان الإبراهيمية الثلاثة (اليهودية والمسيحية والإسلام) أسرة واحدة أبوها الأعلى واحد وإن اختلفت أمهاتها، ويفترض أن تكون العلاقات ما بينها علاقة الأخوة بعضهم ببعض، ولن يمس هذا المواطنة، كما أنه يحمي حق الأقباط في الاحتفاظ بشرائعهم الخاصة بحيث لا يمكن للأغلبية في البرلمان أن تمسها، لأن الإسلام يحميها ويحول دون أن يكون مصير الأقباط كمصير المسلمين في الدول الأوروبية والأمريكية التي تدعي المسيحية.

وإذا رأيت مجموعة من المواطنين أن القرآن يضع خطوطاً عريضة للاقتصاد والاجتماع والسياسة والقانون فيما يطلقون عليه "الشريعة" وأن من واجبهم المطالبة بتطبيقها فيمكنهم ذلك عن طريق النواب الذين ينتخبون للمجلس التشريعي للقيام بذلك بالطرق الديمقراطية.

وهناك فرق كبير أن تتولى الدولة من تلقاء نفسها أو بحكم إيمانها تطبيق الشريعة كما يتصور ذلك كل الدعاة الإسلاميين، وبوجه أخص حزب التحرير، وبين أن تتولى الأمة بأن تطلب من الحكومة إصدار القوانين التي تحقق ذلك، إن الأول سيقدم لنا طبعة أخرى من "طالبان" و "السعودية" حتى لو كانت طبعة منقحة.

ولكن عندما تتقدم الأمة فإن هذا يجعل للمطلب شرعية ديمقراطية وقاعدة حقيقية ترتكز عليها ثم تستطيع الأمة أن تتابع الدولة عند وضعها الشريعة موضع التطبيق بحيث يحقق روح الشريعة "العدل والمصلحة" وليس شكلياتها، وحتى عندما يتحقق فإن الأمة تتابع التطبيق وتكشف ما قد يحدث من أخطار أولاً بأول وتطالب بتصحيحها.

إن جمال البنا كاتب إسلامي يؤمن إيماناً تاماً بحرية الفكر والاعتقاد والتعايش بين الأديان وهو بكل تأكيد أقرب إلى الأقباط من العلمانيين، والماركسين، بل والديمقراطيين أيضاً، لأنه في الوقت الذي يحمي الإسلام، فإنه يحمي المسيحية أيضاً.

المصالحة.. أولى وأجدى (*)

تتعرض البلاد اليوم لأزمة تهدد تماسك الشعب، وتندرج بخطر جسيم في المستقبل القريب، نشأت عن الحرب التي أعلنتها الحكومة على الإخوان المسلمين.

لم ير حكم مبارك الطويل في مواقف الإخوان طوال الأعوام الماضية ما يدعو لإعلان حرب عليها حتى ولو احتفظ لها بلقب "المحظورة"، مما يدل على أنه ليس في الإخوان ما يستدعي عداوة وحرباً، وإنما بدأ هذا الموقف عندما دخل الإخوان انتخابات ٢٠٠٥ وكسبوا ٨٨ مقعداً، وكان يمكن أن يكسبوا أكثر، لولا ما قامت به الحكومة في الجولة الثالثة من تزوير واضح لمسح الشعب وأعلنه القضاء، ومع هذا فلم تتوصل الحكومة إلى الأغلبية التي تريدها إلا بعد أن اصطنعت معظم المستقلين.

هذا إذن هو السبب، أن الحكومة لم تغفر للإخوان أن أحوجتهم إلى هذا الإجراء، وأنها أوقفتها على حافة الفشل.

فالسبب سياسي بحت وهو الصراع على السلطة، وليس سبباً آخر، فلتوفر الحكومة أوقافها التي تتهم الإخوان باتهامات باطلة، ولتقل بصراحة: إنها المعارضة الوحيدة التي تهدد سيطرة الحكومة، وتقف في سبيل تحقيق سياستها.

وهذا خطر يستحق العداوة.

ولكن العداوة لا تتطلب الإجراءات التي قامت بها الحكومة من توجيه ضربات إلى الإخوان بين الفينة والفينة، في كل مرة تعتقل عشرين أو خمسين من عناصرها النابهة، ثم مصادرة أموالها، أو بمعنى أصح - أموال العناصر الذكية الناجحة التي كافحت كفاحاً اقتصادياً حتى ظفرت بالنجاح ووصلت إلى الثروة، ولم تضع أيديها على أراض، أو تغش في منتجاتها، أو تتقاضى عمولات ورشاوى وسمسرة، وأهالت الادعاءات الكاذبة على جماعة الإخوان.

وأسوأ من هذا كله إحالة كثير من قياداتها إلى القضاء العسكري، وهذه وصمة عار لا يمكن الدفاع عنها أو تقبلها، أو هي نكسة وردة عن هامش الديمقراطية الضئيل.

تظن الحكومة أنها بهذه الحملات ستقضي في النهاية على الإخوان، أو على الأقل سنشل فعاليتها، ومن الصعب جداً أن يحدث، فالإخوان هيئة تقوم على عقيدة لا ينقصها العدد، ولا يعوزها الإيمان، وقد تمرست بالكفاح، ولا تخيفها الاعتقالات، وإذا استنقلت الحكومة، فستضطر لاعتقال عشرات الألوف، ولانتهاك القانون، وارتكاب المخالفات حتى تفقد البقية الضئيلة من المصادقية، بل وستجعل الناس يتعاطفون مع الإخوان، وهكذا فإنها تكون عندما تصل إلى الانتصار قد أوقعت نفسها في هزيمة.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢١، في جريدة المصري اليوم، العدد (١٠١١).

أقول للحكومة: انتفعي من درس عبد الناصر، إن الاعتقالات والتعذيبات كانت الوصمة التي لوثت عهده، ولعلها كانت من أكبر أسباب هزيمة ١٩٦٧م أنه أثر أن يحكم بالقوة، "ومن قتل بالسيف.. بالسيف يقتل" كما قال السيد المسيح، ولا يمكن أن يقوم بناء على ظلم وعسف.

والإخوان - أيضاً - سيفقدون ولا شك الكثير من قوتهم، وإذا كان للحكومة أخطاء، فإن للإخوان أخطاءهم نتيجة استعلائهم وانغلاقهم وظنهم أنهم وحدهم الذين يمثلون الشعب، إنهم فعلاً أكبر هيئة شعبية، ولكن الإخوان فقدوا كثيراً من شعبيتهم نتيجة لأخطائهم.

والمحقق أنهم - حتى وإن لم يهزموا - سيفقدون الكثير من قوتهم.

أماننا، إذن معركة لن تسفر إلا عن خسارة الفريقين، ولن يكون هناك غالب أو مغلوب، الاثنان مغلوبان.

أفلا تكون المصالحة أولى وأجدي؟

أفلم يقل القرآن ﴿وَأِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات: ٩).

الإخوان المسلمون أصلاً هيئة تربوية، قامت لخدمة الفرد ثم الأسرة ثم المجتمع الصغير ثم الوطن، لأنها دعوة إسلامية، والإسلام دعوة هداية، وقد نجحت في هذا فترة قيادة المرشد المؤسس حسن البنا الذي كان بالفطرة، والوظيفة، والدعوة.. مربياً.

وكان معروفاً أن طلبية الإخوان هم الأوائل، وأن موظفيها هم أطهر الموظفين يداً، وأن مهنيهم من أطباء أو مهندسين هم أفضل المهنيين، فضلاً عن أن الدعوة عصمت مئات الألوف من الشباب من الترددي في مهوي الشهوات.

وفي السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بلغ الإخوان الأوج، وغلبت شعبيتهم شعبية حزب الوفد العريق، ولكنهم لم يفكروا في تأسيس حزب سياسي في حين أن هذا كان ميسراً لأي واحد، وكان يمكن لو دخلوا الانتخابات أن يكسبوا عدداً كبيراً من المقاعد.

لم يفكر حسن البنا في تكوين حزب، لأنه كان يعرف أن مجال الدعوة هو "التربوية"، وليس السياسة، وقد يدل على هذا أنه ضحى بترشيحه في مجلس النواب نظير أن تطلق الحكومة يده في الدعوة، واعتبر ذلك "حديبية" جديدة.

لم ينتبه الإخوان لهذه الحقيقة الأساسية بحكم تأثر عدد من الملابس والتطورات، ولكنني أعتقد أن الأوان قد آن ليعيدوا النظر، ولينسحبوا من العمل السياسي، حتى وهم في مركز قوة، لأنه ليس المكان الطبيعي لهم.

إن السياسة تضع صاحبها في صميم غمرات الدنيا من غواية ومظالم، وتعزله عن جمهوره وتفقدته شعبيته، لأنه أصبح "الحكومة"، وهل هناك خطر أعظم من ذلك وخسارة أفدح من ذلك؟

يعلم الإخوان أن الشجاعة تكون في الانسحاب، كما تكون في الإقدام، وقد أطلق الرسول على جند مؤتة المنسحبين لقب الكرارين عندما أطلق عليهم البعض الفرارين، فهل لهم أن يفكروا في هذا.

هل يمكن أن يفعل مبارك مع عاكف ما فعله النحاس مع حسن البنا؟ فيكيف عاكف عن كل سياسة، ويعيد مبارك للجماعة حقوقها التي اغتصبت من سنة ١٩٤٨م؟ بما في ذلك دارها التي أقاموا عليها مركز بوليس، وشركاتها، فيعودون إلى النشاط التربوي ويغسلون أيديهم من السياسة ومن ساس ويسوس، كما قال الشيخ محمد عبده.

ألا يكون ذلك صفقة كاسبة للفريقين، وللوطن والبلاد؟

أليست المصالحة أولى وأجدى؟

اللهم اهد الجميع لما ينقذ هذه البلاد من أزمة تمزقها أشلاء وتشغلها عما هو أجدى.

تعديل الدستور أو تعطيل الدستور^(*)

المادة (١٧٩) المطلوب إقرارها لا تعني في الحقيقة إلا تعطيل الدستور.

معروف أن الدستور فوق القوانين، ولكن ما قد لا يعرفه البعض أن الدستور نفسه يخضع لحقوق اسمها حقوق الإنسان.

وأي دستور لا يكفل هذه الحقوق يكون دستوراً باطلاً ومرفوضاً من المجتمع الدولي ومن الشعوب أيضاً، بل إنه في الواقع يصبح دستوراً للإرهاب، فما لم تكن لهذه الحقوق حماية، ولما كان الظلم من شيم النفوس، ولما كانت السلطة بطبيعتها مفسدة، فسيمكن بكل بساطة، وكل سهولة، وتبعاً لإرادة الحاكم تعطيل هذه الحقوق، وهذا لا يعني إلا الإرهاب.

إننا هنا أمام مفارقة تفوق أي مفارقة أخرى أن تحارب الدولة إرهاب بعض الأفراد بأن تفرض الإرهاب على كل الناس.

المادة (١٧٩) تشمل المادة (٤٠) من الدستور التي تنص الفقرة الأولى منها على أن "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه وحبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون.

المادة واضحة فإنها في الوقت الذي تقرر الحق الأصولي لكل مواطن في الحرية الشخصية بكافة صورها، فإنها لم تغفل أن يتطلب التحقيق نوعاً من الارتفاق عليها بإذن من القاضي أو النيابة.

أي أن المادة حفظت حق الفرد، وحق الحكومة أيضاً، فما الداعي للمساس بها؟!!

والمادة المشنومة تعطل أيضاً المادة (٤٤) التي تنص على أن للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب، ولا يعني هذا إلا تقنين الطريقة الهمجية في التفتيش، وفي قلب الأثاث، وشق المراتب، والاستحواذ على الأموال، والشتم والضرب.. الخ.

والمادة المشنومة تعطل المادة (٤٥) من الدستور التي تنص على حرمة المراسلات والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال وسريتها مكفولة، ولا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها إلا بأمر قضائي، وهي ما يعني القضاء على كل خصوصية.

(*) نشرت بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٧، في جريدة المصري اليوم، العدد (١٠١٨).

فهذه كلها مواد في الوقت الذي تعترف فيه بالحقوق الطبيعية للإنسان، فإنها لا تغفل حق الحكومة عند الضرورات، لأن دستور سنة ١٩٧١م لم تضعه حكومة ملائكية، ولم تستهدف به الحريات، ومع هذا فلم تجرؤ الحكومة على حرمان المواطن من حقوقه الطبيعية بمثل ما تؤدي إليه المادة (١٧٩).

كيف لم يعلم المجلس الموقر أن انتهاك حقوق الإنسان لا يمر سهلاً، وكأنه إجراء روتيني، إن هناك محاسبة دولية أمام محاكم دولية، وهناك محاسبة قضائية أمام محاكم دستورية، وأهم من هذا كله هناك محاكمة شعبية.

إن الشعب لن يسكت على هذا الانتهاك لحقوقه، ولن يغفر للذين قاموا بتلك الجريمة النكراء، وسيعرف أسماءهم واحداً واحداً.

هل الحكومة في حاجة إلى سلطات؟!

ألا ترى الفساد يستشري ولا أحد يمكن أن يقف أمامه؟!

ألا ترى الأسعار تتعالى ولا أحد يخلص الناس من زياداتها التي جعلت الحياة جحيماً؟!

ألا ترى كرامات المواطنين تهدر في الأقسام فيضربون ويعذبون، ويموتون، ولا أحد يتكلم؟!

فماذا تريد الحكومة من سلطات أكثر من هذا؟!

أفلا تعلم أن لكل شيء حداً، وإن هذا الحرص على تجريد المواطن من أي حماية يمكن أن يدفع المواطن في النهاية إلى الثورة، فمادامت الحياة أصبحت جحيماً فلا شيء يبعث الناس على الاحتفاظ بها، بل إن الثورة عليها يمكن أن تكون الحل للتخلص منها.

إن الحقوق التي أرادت المادة (١٧٩) أن تقضي عليها هي في المجتمع الدولي "حقوق طبيعية"، أي حق الإنسان، وكل إنسان دون استثناء مهما كان فقراً، وجهله، ومسكنته، وأنها في الإسلام حقوق إلهية منحها الله لبني آدم، فمن يجرؤ أن يقف أمام الله في الآخرة، وأمام المجتمع الدولي، في الحياة الدنيا، إن دستوراً ينتهكها لا يمكن أن يبقى أو يستمر، لأن الضغط يولد انفجاراً، ولأنه سيجعل حكومة مصر منبوذة من العالم أجمع، لا تظفر بأي احترام، وسيجعلها دولة بوليسية، تتولى هي نفسها الإرهاب.

وإذا كانت أحكام الطوارئ قد تقبل على أساس أنها طوارئ لا بد أن ترفع، فإن تقنين أحكام الطوارئ ومضاعفتها لا يمكن أن يقبل.

والله إنها لمأساة..

أن تتقدم شعوب لم تكن شيئاً مذكوراً..

وأن تتخلف مصر – أم الدنيا – كل يوم عن الآخر..

في موريتانيا.. وفي السودان..

تتنازل الحاكمان طواعية، وأثرا أن ينتخب الشعب غيرهما.

في الأردن حُرم حبس الصحفيين.

أما في مصر، فرغم استسلام الشعب، و"افتراء" الحكومة.. فإن الحكومة لا تقنع وتأبى إلا أن تضع تعديلاً، هو في حقيقته تعطيل.. لا تعديل للدستور، وبداية لحكم دولة بوليسية.

أقول لشعب مصر:

إذا كان برلمان الحزب الوطني قد أجاز التعديلات، فالفرصة الأخيرة هي الاستفتاء..

ارفضوه..

ارفضوه..

ارفضوه..

عبيد العصا (*)

يحدث أن تفسح الطبيعة أمام الشعوب سبل التحرر ففتيح لهم الصحراء الواسعة التي يثير هوائها الحرية وتحول طبيعتها دون بناء الحصون والسجون.. الخ، ولكن هذا لا يمنع من ظهور المستبد بطريقة أو بأخرى فقد وجد في صحراء نجد قديماً حجر بن الحارث الذي سيطر عليها وحكم قبائلها، وعندما تمردت عليه بنو أسد حاربهم وهزمهم وأنف أن يقتل أسراهم بالسيف وإنما انهال عليهم ضرباً بالعصا حتى ماتوا وقيل فيهم "عبيد العصا"، وأساء، وأذل من قتلهم بالعصا ما أعتذر به شاعرهم وما حاول أن يكسب به قلب هذا المستبد الطاغي.

ومنعتم نجداً فقد حلوا على وجل تهامة
إما تركت تركت عفواً أو قتلت فلا ملامة
أنت المملك فوقهم وهم العبيد إلى القيامة
ذلوا لسوطك مثلما ذل الأشيفر ذو الخزامة

وكان بعض جبابرة العرب الأقدمين يقيسون عزهم بإذلالهم للآخرين، ومن ثم قيل "لا حر بوادي عوف" لأنه (عوف) يسود على من يحل بواديه، فيصبح كالعبد سواء بسواء.

هذه مقدمة سريعة عن ما يمكن أن يصل إليه الاستبداد، وكيف يمكن أن يعطل حتى البيئة التي هي بطبيعتها حرة.

فلا عجب إذا أدى الاستفتاء الذي صنعه حكومة لها خبرات من ١٩٥٢ في التزييف والتزوير والتأثير على الأفراد والجماعات والتحكم في إرادة الأفراد والجمهير.. الخ، إلى انتصار - وإن كان هزياً - ويعبر في حقيقته عن هزيمة، وإن المقاطعة هي التي انتصرت، نقول أنه رغم ذلك مكن الحكومة أن تحقق التعديلات المشنومة.

وإذا كان حجر وعوف جعلاً من العرب الأحرار عبيد العصا، فإن المادة ١٧٩ لو سكت عليها ليصدر قانون الإرهاب ستجعل من المصريين "عبيد العصا"، وستهدم كل ما بنته في مصر منذ أن وضعت أول دستور في ١٨٦٦ حتى الآن.

يتصور البعض أن الحرب قد انتهت وأن الهزيمة قد حقت، ولكن الحقيقة هي إن ما تم ليس إلا معركة واحدة من الحرب هي معركة الاستفتاء، وليست هي أهم المعارك، إن المعركة الحاسمة هي معركة وضع القانون.

واليوم تبدأ معركة وضع قانون الإرهاب بناء على المادة ١٧٩ التي شلت الحريات جميعاً والضمانات التي وضعها الدستور فشلت المادة ٤٠ الخاصة بالحرية الشخصية، وأنها حق طبيعي، وأنها مصنونة لا تمس، ولا يجوز القبض على أحد وتفتيشه وحبسه.. الخ، وشلت المادة ٤٤ التي تنص على حرمة المساكن، والمادة ٤٥ التي تقرر حرية المراسلات والمحادثات التليفونية، أي أنها جردت المواطن من أي حصانة أو ضمانة وأسلمت شخصه، وبيته، وماله، ومراسلاته حلالاً بلائاً للسلطة تفعل بها ما تشاء.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٤، في جريدة المصري اليوم العدد (١٠٢٥).

يقولون إن شيئاً لن يتم إلا بعد استئذان القضاة.

بالله هل هناك نكتة أسخف وأوقح من هذه.

أين هم القضاة الذين يستطيعون ملاحقة الفظائع والمنكرات التي تحدث في كل أقسام بوليس الجمهورية ومراكز أمن الدولة؟ ويمكن أن تحدث في كل حارة وشارع من أقصى الشمال حتى أقصى الجنوب، من الإسكندرية إلى أسوان، هل يمكن إحضار القضاة بضغطة على زر؟

وحتى لو أمكن استئذان القضاة، فهل يملك القضاة أن يفعلوا شيئاً إذا كان القانون قد أعطى ضباط البوليس حقوق الانتهاك كاملة.

إن قانوناً يصدر بهذه الصورة لا يمكن أن يسمى إلا قانون فرض الإرهاب على شعب مصر، ويتعين بالتالي مقاومته، وتكون هذه المقاومة "فرض عين"، كما يقول الفقهاء، أي على الجميع ولا يسع أحد أن يتخلف عنها.

وهم يقولون أن مثل هذا القانون سيصدر خلال بضعة شهور، فهناك فرصة وإن تكن محدودة.

من الضروري أن تتكون في أقرب وقت جبهة موحدة من جميع المصريين الشرفاء الأمناء الغيورين على الحرية، من كل الأحزاب، ومن النقابات، وبوجه خاص نقابة الصحفيين ونقابة المحامين، ومن الإخوان، ومن أحرار الفكر لتنسيق حركة مقاومة إصدار مثل هذا القانون، وأن عليهم لأن يستنفذوا كل الطرق الداخلية المشروعة، وأمامهم سبيلان جديان يكون عليهم الاستعانة بهما وكفالة تأييدهما.

السبيل الأول: السبيل الدولي الذي يتجه إلى المجتمع الدولي بأسره مع دراسة احتمالات رفع قضية أمام إحدى المحاكم الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ولهذه الهيئات سند قوي لأن التعديلات انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وقد وقعت مصر على كثير من المواثيق الدولية التي تقرر هذه الحريات فانتهاكها انتهاكاً لهذه المواثيق.

الثاني: مطالبة القضاء المصري أن يقوم بواجبه في حماية "الحق"، وفي تحقيق إرادة الأمة التي هي مصدر السلطات وأن يكون تدخله باعتباره "السلطة القضائية".

ويجب أن تكون لهذه "الجبهة" لجنة مركزة تكون في حال انعقاد دائم وتعمل ليل نهار لتعبئة كل القوى للدخول في المعركة وبهذه الطريقة لا يصدر قانون الإرهاب، لأن الحكومة لن تستطيع الصمود أمام الضغط الداخلي المنظم والمستمر والذي يضم الهيئات والنقابات والأفراد.. الخ، والضغط الدولي، وأخيراً موقف السلطة القضائية.

إن الحكومة الحمقاء قد أعطت الشعب "المعامل" الذي يمكن أن يحول المعارضة إلى ثورة.

ملاحظة:

أريد أن أسأل الأستاذ حمدي رزق هل عرض قرار حل أكبر جماعة شعبية في صر
وصحفها وشركاتها وأقسام البر والخدمة الاجتماعية على مجلس نيابي يمثل الشعب؟!
أليس من العار أن يبتلع الكتاب والمفكرون تعبير "المحظورة" انسياقاً لحكم السلطة
التنفيذية وترويجاً لها.

حق الإضراب المقدس (*)

تعد الحركة النقابية من أكبر وأهم الحركات الجماهيرية الإنسانية، إن لم تكن أكبرها، لأنها تضم الشعب العامل، فهي من ناحية الحجم أكبرها، وهي من ناحية الأهمية أهمها ؛ لأنها هي التي تحرك عجلة الإنتاج والخدمات والمرافق، وقد كانت هي صاحبة الفضل في رفع مستوى المعيشة في أوروبا، وقامت في هذا بدور يفوق كل ما قدمته الديمقراطية والاشتراكية. الديمقراطية لأنها جعلت للعمال صوتاً في إدارة مواقع العمل في المصانع والإدارات، ومن الاشتراكية لأنها هي التي رفعت مستوى الأجور وكبحت جماح الاستغلال الرأسمالي، وقد توصلت إلى هذا وذلك دون أن تتورط فيما تورطت فيه الأحزاب من مسؤوليات تبعتها عن قضية العمل والأجور وتشغلها بقضايا قومية ودولية.

وقد أبدعت الحركة النقابية لنفسها أساليب عمل جديدة تبرأ من العنف أو الإكراه، حتى عندما يتعلق الأمر بالصراع ما بينها وبين الرأسماليين، ومن أهم ما أبدعته الإضراب، وفي الحقيقة أن نظرية الإضراب تقر في أعماق التكوين النقابي ؛ ذلك أنه لو لم يكن هناك إضراب لأصبحت الحركات النقابية هيئات شحاذة تتوسل إلى الرأسماليين القساة وتصبح تحت رحمتهم، أو قل نقتهم، وهذا السلاح البتار الذي توصلت إليه الحركة النقابية سلبى الطبيعة، فهو يختلف عن الأساليب التي تلجأ إليها الدول لتسوية خلافاتها بالحرب التي تقوم على التدمير والقتل، إن الإضراب لا يعني إلا الامتناع الجماعي التطوعي عن العمل، فهو في حقيقته أسلوب ضغط له من القوة ما يجعل أصحاب الأعمال يعملون حسابه ويتجاوبون معه، ولولا هذا لما نجح العمال في اكتساب أي حق.

وقد أقرت الحضارة الحديثة والمجتمع الدولي عمل النقابات واعترفت بأسلوب الإضراب كجزء لا يتجزأ من كيانها واعتبرت العضوية النقابية حقاً من حقوق الإنسان، وجاء النص على ذلك الفقرة (د) من المادة (٢٣) من إعلان حقوق الإنسان، كما وضعت منظمة العمل الدولية وهي الوكالة المختصة بمعالجة قضية العمل من وكالات الأمم المتحدة اتفاقية الحرية النقابية "٨٧ لسنة ١٩٤٨" واتفاقية حق التنظيم والمساومة الجماعية "٩٨ لسنة ١٩٤٩" وهاتان الاتفاقيتان تعدان من الاتفاقيات الإنسانية من اتفاقيات المنظمة، وقد صدقت مصر عليهما وهما تقرران حرية تكوين النقابات وحرية عملها، وإن كانت منظمة العمل الدولية تعود إلى ما قبل الأمم المتحدة، إذ تأسست سنة ١٩١٩ كجزء من تسوية فرساي للسلام، وكان تكوينها من الشروط التي اشترطها الرئيس ولسن (الرئيس الأول والأخير الذي يشغل منصباً جامعياً) على الحلفاء في الحرب العالمية ١٤ - ١٩١٨ لدخول الولايات المتحدة الحرب.

من هنا لم يكن الإضراب شيئاً إداً، وتقبله المجتمع رغم ما قد يثيره من مضايقات خاصة عندما يتعلق بوسائل النقل أو الخدمة العامة، كجزء من آليات الديمقراطية والحرية، ولا يفكر أحدٌ أن يلوم العمال أو أن يتخذ ضدهم أي إجراء، لأن العمال لا يقومون بإضراب إلا عندما يحيق بهم ظلم أو تنتهك حقوقهم، فالذين اقترفوا ذلك هم أجدر باللوم، وهي جزء من ثمن حرية العمل لا بد من دفعه، وفي الدول المتخلفة وحدها، حيث لا يكون

(*) نشرت بتاريخ ١١/٤/٢٠٠٧، في جريدة المصري اليوم، العدد (١٠٣٢).

للإنسان الكرامة الواجبة، تتدخل قوى الأمن لمقاومة الإضراب أو لضرب المضربين أو القبض عليهم، ويُعد هذا من دلالات تخلف هذه الدول.

والإضراب تكتيك دقيق، وقد تطلبت ضرورته وأنه يمارس ضد إدارات رأس المال المزودة بالسلطة والمال، أن يبدع الوسائل التي يتغلب بها على كل ما يمكن أن تتوصل إليه مقاومة الرأسماليين بما في ذلك إبطاء الإنتاج، والبقاء داخل موقع العمل، والإضراب عن الطعام.. الخ.

وقد سجل النقابي العريق طه سعد عثمان - رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج بشبرا الخيمة، الذي رحل عنا منذ فترة ليست طويلة - كيف أن عمال "سباهي" وهو أحد عتاة ملاك مصانع النسيج جعلوا إنتاجهم اليومي "خمسة أبناط" في حين أن معدل الإنتاج العادي خمسة آلاف بنط، وجاء مفتش مصلحة العمل فسجل هذا ولم يستطع أن يفعل شيئاً لأنه جزء من آليات الإضراب، بينما أرسلت السلطات قوة عسكرية كبيرة رابطة حول المصنع وداخله لحفظ النظام، وكان على سباهي أن يمدهم بالغذاء، وإزاء هذه الكارثة المزدوجة فضل سباهي أن يوافق على مطالب العمال.

وكان المشرع المصري يحيط الإضراب بعدد من المواد تعاقب بعض صورته بالأشغال الشاقة وتحرمه من الشرعية، وعندما أريد عقاب سائقي القطارات الذين أضربوا سنة ١٩٨٦، برأت المحكمة السائقين لأن مصر قد صدقت على الاتفاقيات الدولية التي تقرر حرية عمل النقابات، وبالتالي بالإضراب.

وقد نصت عليه المادة الثامنة من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والثقافية، إذ تضمنت الفقرة (د) "الحق في الإضراب على أن يمارس طبقاً لقوانين القطر المختص"، وقد صدقت مصر على هذه الاتفاقية.

كما نصت المادة الثانية عشرة من اتفاقية الحرية النقابية التي وضعتها منظمة العمل العربية سنة ١٩٧٧م المادة (١٢): "للعمال حق الإضراب للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بعد استنفاد طرق التفاوض القانونية لتحقيق هذه المصالح".

كما تكونت لجنة الحرية النقابية بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي بجنيف وهي تتكون من تسعة أعضاء: ثلاثة يمثلون الحكومات وثلاثة يمثلون أصحاب الأعمال. وثلاثة يمثلون العمال، وهي التي تدرس كل قضايا ومنازعات العمل وما قد يتقدم به العمال إليها من شكاوى، ولها طبيعة شبه قضائية.

وفي سنة ١٩٧٣م كانت اللجنة قد درست ألف حالة وأصدرت كتاباً تضمن رأياً أو حكماً في ٧٠٠ منها، وفي كتابنا الموجز "حق الإضراب" أدرجنا ١٥ حكماً كنماذج لأحكامها في بعض الحالات المتميزة والتي تتضمن أوضاعاً خاصة، وفي كل هذه الأحكام كان موقفها مؤيداً للإضراب.

هذا بالنسبة للحركة النقابية في الدول المتقدمة، أما بالنسبة لمصر فمع هزال الحركة النقابية أو أنها "استأنست"، أو بمعنى أصح "أرهبت" في الأسبوع الأول للانقلاب عندما قام "الضباط الأحرار" بشنق عاملين هما "خميس" و "البقري" وأقامت بأرض المصنع محكمة مثل محكمة دنشواي، ثم استلحقت النقابات بهيئة التحرير، ثم بالاتحاد القومي، ثم بالاتحاد الاشتراكي، واعتبرت العضوية في الاتحاد الاشتراكي أحد شروط الترشيح للمناصب القيادية في الحركة النقابية، ثم أصبح قاداتها ذيولاً للحزب الحاكم خاصة بعد أن عين قاداتها

أعضاء بمجلس الشعب، وانضم ١٩ قائدًا من بين ٢٣ هم مجموع قيادات النقابات العامة إلى الحزب الوطني، واصبحوا ملكيين أكثر من الملك، وذاقت الحركة النقابية صنوفاً من الذل والهوان.

نقول: رغم هذا كله فإن حركات الإضراب الأخيرة كانت هي التي استخلصت للعمال بعض حقوقهم المغتصبة، رغم مقاومة الحكومة وأصحاب الأعمال.

وفي الدول التي تحترم الإنسان يعد التهديد بالإضراب عن الطعام مشكلة كبرى لهم.

أما عندنا فقد قرأنا أن الإدارة عمدت إلى قطع الماء عن المضربين !

إن حق الإضراب حق مقدس وكان هو الذي أنقذ العمال من الاستغلال الرأسمالي، ويمكن أن يصل إلى ما هو أعظم.

ولندكر أن نقابة التضامن التي ضمت الحركة العمالية في بولندا كانت هي التي قضت على الحكم الشيوعي بها، وأذنت بالديمقراطية، وما فعله عمال بولندا يمكن أن يفعله العمال في دول أخرى.

قوتان مرشحنان لسيناريو التغيير (*)

(١)

التغيير آت.. آت.. لا شك في ذلك.

وليس هذا رجماً بالغيب، ولكنه استقراء للأحداث التي تؤدي إلى التغيير في كل دول العالم وعلى مدار التاريخ، والتي وصلت في مصر إلى درجة لا يمكن معها.. بقاء العهد.

لقد تدهورت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مستوى لا يمكن للشعب احتمالها، ومن ثم فلا بد أن يسعى لتغييره حتى يخلص من هذا الكابوس المطبق عليه.

لم يحدث في تاريخ مصر أن انحطت الممارسات السياسية إلى ما وصلتها في السنوات الأخيرة، التزيف في الانتخابات علني، وهناك دوائر يحال بين الناخبين وبين دخولها، وهناك دوائر أغلقت فلم تجر فيها انتخابات، شرعية المجلس نفسه مشكوك فيها، ونوابه لا هم لهم إلا تأييد قرارات الحكومة والموافقة عليها والتصفيق لها خاصة بعد أن كافأتهم الدولة بشيكات سميئة.

هيمنة رأس المال على السلطة، وازدياد نفوذ الرأسماليين، والذين اتبعوا سياسة "أطعم الفم تستحي العين"، وبذلك أمنوا المعارضة فاحتكروا السلع الحيوية كالحديد، والأسمنت ورفعوا أثمانهما دون أي مبرر إلا الوصول بالأرباح إلى الملايين، أسعار المنتجات الغذائية من خبز، أو جبن، أو زيت، أو لحم، أو سمك تزداد بين كل شهر وآخر، وفي حالات أخرى تنقص المقادير حتى أصبحت الحياة لذوي الدخل المحدود جحيماً لا يطاق.

الفساد عم وطم فشمل الوزارات وأولها وزارة الزراعة التي كان وزيرها هو الأمين العام "للحزب الحاكم" وبسط حمايته على المفسدين، ومكثهم من استيراد المبيدات المسرطنة، والتقاوي الفاسدة، ووزارة النقل التي وصلت فضائح وزيرها السابق إلى عنان السماء من منح أراضٍ، أو بناء فيلات، أو إهداء عربات إلى المسؤولين حتى تضخمت ثروته، وهو "ابن الطبقة العاملة" إلى الملايين، أما وزير النقل الحالي فحسبه تستره على مالك عبارة الموت التي تسببت في غرق أكثر من ألف إنسان بحيث غادر البلاد دون أن يناله أذى، وأعجب شيء أن يُعد غرق ألف شخص جنازة !!

أما "الهبر" من البنوك وتقديم الملايين قروضاً دون ضمان أو بضمانات صورية، فقد وصل إلى ١٣ مليار من الجنيهات، وكان من أكبر أسباب تهاوي قيمة الجنيه أمام الدولار.

الرشوة أصبحت أمراً مقررًا في كل التعاملات بدءاً من خمسة جنيهات لجندي المرور حتى خمسمائة ألف في الصفقات وحتى خمسة ملايين عندما تكون الصفقة وضع اليد على مساحات كبيرة من الأرض.

ووصل الهوان وفقدان الضمير إلى التضحية بمنطقة الضبعة، وهي المكان الطبيعي الوحيد الصالح لمركز المفاعلات النووية لإقامة كباريه أو فندق فايف ستار كجزء من مشروع استغلال أراضي سيدي عبد الرحمن.

(*) نشرت بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٨، في جريدة المصري اليوم، العدد (١٠٣٩).

ولكي تجابه الحكومة العجز في الموارد، وما أحدثه الفساد، عمدت إلى بيع "أصول مصر من الشركات التجارية، والمصانع، وأخيرًا البنوك، ولم يكف هذا التعويض ما خسرتة الدولة، فوضعت يديها على أموال التأمينات وعلى صناديق التوفير.

انحط التعليم وتدهور مستواه وظهرت الدروس الخصوصية، وما من مفارقة كهذه، فالتعليم الذي أريد له أن يكون مجانيًا أصبح يستنزف مالية الآباء والأمهات، ووصلت أسعار الحصص لمئات الجنيهات، وبعد أن ينفق الآباء شقى العمر، ودم القلب، يتخرج الأبناء من الجامعة لينضموا إلى جيش العاطلين الذين لا يجدون عملاً، ويظلون عاطلين لعدة سنوات تهدر فيها أجمل سنوات العمر.

* * *

وصل التقطب الاقتصادي إلى درجة لم تسبق، فهناك أكثر من ألف مليونير يملك الكثير منهم الطائرات الخاصة، واليخوت والقصور في الساحل الشمالي وشرم الشيخ ومدن أوروبية، وينفقون في الأفراح ببذخ، والملايين التي أهدرت لاستقبال شاكيرا والحفاوة بها دفع بعضها ملياردير مصري، بينما دفع الآخر الألوف التي اشترت التذاكر، وآخر ما جاءتنا به الأنباء عن زواج "جمال مبارك" الشقة في الزمالك بمليون دولار (أي خمسة ملايين جنيه) والفتان من باريس تكلف ثلاثين ألف دولار، يحدث هذا في الوقت الذي يعيش فيه أغلبية الشعب في حجرات ضيقة مجردة من الصرف الصحي والمرافق، وبينما يعيش ملايين أخرى في مدن عشوائية بيوتها من الصفيح، وملايين ثالثة تعيش في المقابر.

وقد هوت منزلة مصر من الصدارة إلى التبعية، واعتبرت وكالة أمريكا في المنطقة التي تقوم بأعمال السمسرة لها بعد أن كانت أم العرب وملاذ الأحرار في الشرق، ومركز الإشعاع الثقافي، فتخلفت وسبقتها دويلات الموز العربية.

أما انتهاكات حقوق الإنسان وتطبيق القوانين سيئة السمعة، وإطلاق يد البوليس في التعامل مع الناس وأنباء التعذيب في أقسام البوليس التي يتسلى بها بعض الضباط، وأخذ صور لها، وتحويل المعارضين إلى المحاكم العسكرية، واغتصاب أموالهم، فهذا ما أصبح العالم كله يعلمها، إلا أحد لواءات الداخلية الذي نصب نفسه محامياً عن وزيرها ومبرراً لأفعاله.

لقد قام انقلاب ٢٣ يوليو لعشر معشار ما يحدث في مصر الآن.

(٢)

كيف سيحدث التغيير؟

هذا ما يصعب تحديده لأن الأوضاع المختلفة للشعوب هي التي تحدد هذه الصورة.

إن أطفال الحجارة مثلوا المقاومة الفلسطينية، واحتفظوا بها قائمة.

إن الثورة الثقافية كانت وسيلة ماو تسي تونج للتخلص من ترهل الحزب، وكانت مجالات الحائط هي وسيلتها.

إن أشرطة الكاسيت للإمام الخميني مهدت الطريق أمام ثورته.

وفي مصر تحرك عرابي وعبأ الجيش ودعا كل رجال مصر للاجتماع يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١م لإقالة الوزارة ولوضع دستور حديث، وكانت تجربة رائعة، ونجحت وسقطت الوزارة، ووضع الدستور، ولكن إنجلترا وفرنسا تصدتا وأجهضتا هذه التجربة الرائعة.

وفي سنة ١٩١٩ انتفضت مصر انتفاضة تلقائية، دون تنظيم ودون قيادة وتحولت الانتفاضة إلى ثورة كانت هي بداية العهد الحديث لمصر.

إذن فلنقل مع شوقي:

دع الحظ يطلع به في غد فإنك لم تدر من يجتبي

(٣)

إذا كنا لا نستطيع أن نحدد الطريقة التي سيحدث بها التغيير، فيمكننا على الأقل أن نتنبأ ببعض القوى الصاعدة التي يمكن أن تسهم في سيناريو "التغيير" أو يكون لها فيه حظ كبير.

ونحن نستبعد من هذه القوى أحزاب المعارضة جميعًا ؛ لأن سياسة الحكومة هي إشراك هذه المعارضة في النظام وتخديرها، ورشوتها بأنها هي التي ستتولى الترشيح.. الخ.

لقد أرادت الحكومة من أيام السادات أن تكون هذه الأحزاب هي الغطاء الديمقراطي دون أن تملك سلطة فعلية، وحتى الآن هي كذلك ولا تملك قوة ضاربة ولم تكتسب جمهور الشارع، ولا تستطيع أن تحرك إلا المئات.

واستبعدنا أيضًا الإخوان المسلمين - رغم أنهم القوة الوحيدة - التي تملك الشارع وتستطيع أن تحركه وتبدأ به التغيير، ولكن ينقصها وضوح الفكر السياسي، والجرأة والإقدام، وأنها أصبحت كعبد الله بن عمر "وقذته العبادة"، ولأن أمريكا ستعارض تحركها وتحاربه، ولأن الأقلية القبطية أساءت فهم الإخوان وأقامته على أساس تصريحات طائشة لبعض قادتها.

أولى القوى التي نرشحها هم القضاة الذين قاموا بدور بطولي في فضح تزيف الانتخابات، وفي فرض سياسة التوريث على الشعب، وجعلهم تعديل المادة ٨٨ وسياسة وزير العدل في خندق واحد مع الشعب، ولأن معارضتهم وإن خالفت المسلك التقليدي المأثور للقضاة، فإنه في الحقيقة يطبق أهم مادة في الدستور "الأمة مصدر السلطات"، والسلطة القضائية هي التي أوكل لها الشعب حماية هذه المادة، فلا جرم عليهم لو تحركوا لتحقيق ذلك، فوضعهم الممتاز يحميهم من فجاجة وفضاظة أسلوب الحكومة في التعامل مع المعارضين.

أما القوى الثانية فهم العمال.

ووضع العمال الخاص بهم يملئ عليهم عداوة هذا العهد لأنه عهد الخصخصة، عهد الرأسماليين ورجال الأعمال، عهد تقليص العمالة وزيادة البطالة، فهم بحكم وضعهم أعداء لهذا العهد، وقد سكتوا طويلاً لأن قوانين التنظيم النقابي تجرد القاعدة من السلطة وتجعلها في أيدي قيادات النقابات العامة والاتحاد العام، وهؤلاء كانت السلطة قد دجنتهم واستأنستهم من وقت طويل بحيث أصبحوا تبعاً لها وليس تبعاً للعمال، ووصلت الخسة والدناءة ببعضهم أن أصبحوا "ملكيين أكثر من الملك"، فلم يستطع العمال أن يتحركوا، ولكن فاض بهم الكيل، فقاموا بعدد من الإضرابات التلقائية بعضها بدون إشراك إدارة اللجنة النقابية، ولكن كلها بمعارضة من قيادات الاتحاد العام، ونجحوا بفضل تصميمهم وعدالة قضيتهم أن يرغموا أصحاب الأعمال على الاستجابة.

ويعلم العمال جيداً أن القضية ليست قضية مصنع و شركة، لأن العهد كله يخضع تماماً لإرادة أصحاب الأعمال، وأي بقاء له يعني القضاء على العمال كطبقة مستقلة، وتحويل العمل إلى سخرة أو قنانة. ولهذا فإن مصلتهم هي مع التغيير بشكل مباشر ،

وأخيراً يجب أن نعلم أنه عندما يحين أوان تغيير عهد ما، فإن القضاء عليه لا يكون عسيراً، لأنه يصبح كالثمرة العطنة الفاسدة التي تسقط بمجرد هز الشجرة، وقد كانت بضع طلقات من السفينة أورورا كفيلاً بهرب قادة روسيا وتولية الشيوعيين، كما أن حركة ٢٣ يوليو إنما تمت بمفاجأة السلطة و"سرقتها تحت جنح ظلام ليلة ٢٣"، وكانوا قرابة ٣٠٠ جندي وخمسين ضابطاً.

ختم الكلام:

ماذا نفعل مع بنات وولاد بكري؟ نقول لهم إحياء الإسلام، فيقولون: هدم الإسلام.. منهم لله.